

كتاب الهلال

د. وليد محمود عبد الناصر

إيران الثورة

شخصيات وراء الأحداث



كتاب الهلال

سلسلة شهرية تصدر عن مؤسسة دار الهلال

رئيس مجلس الإدارة
حلمي النمنم

رئيس التحرير
عادل عبد الصمد

المستشار الفني
محمود الشيخ

مدير التحرير
أحمد شامخ

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى ٧٢ جم داخل
جمهورية مصر العربية تسدد مقدماً
نقداً أو بحوالة بريدية غير حكومية -
البلاد العربية ٣٥ دولاراً - أوروبا وآسيا
وأفريقيا ٤٠ دولاراً - أمريكا وكندا
والهند ٤٠ دولاراً -

باقى دول العالم ٧٥ دولاراً
القيمة تسدد مقدماً بشيك مصرفى لأمر
مؤسسة دار الهلال ويرسل لإدارة
الاشتراكات بخطاب مسجل كما يرجى
عدم إرسال عملات نقدية بالبريد

الغلاف

محمد أبوطالب

الإدارة

القاهرة: ١٦ شارع محمد عز العرب
بك (المبتديان سابقاً)
ت: ٢٣٦٢٥٤٥٠ (٧ خطوط).
المكاتب: ص.ب: ٦١ العتبة - القاهرة
- الرقم البريدي ١١٥١١ - تلغرافيا:
المصور - القاهرة ج.م.ع.
تلكس: Telex 92703 hilal u n
فاكس: FAX: 3625469

البريد الإلكتروني: helalmag@yahoo.com

الإصدار الأول / يونيو ١٩٥١

سوريا ١٢٥ ليرة - لبنان ٦٠٠٠ ليرة - الأردن ٢٢٥٠ فلس - الكويت ١,٢٥٠ فلس -
السعودية ١٢ ريال - البحرين ١,٢ دينار - قطر ١٢ ريال - الإمارات ١٢ درهما -
سلطنة عمان ١,٢ ريال - اليمن ٤٠٠ ريال -
المغرب ٤٠ درهما - فلسطين ٢ دولار - سويسرا ٤ فرنكات - السودان ٣,٥ جنيه

**ثمن
النسخة**

إيران الثورة: شخصيات وراء الأحداث

د. وليد محمود عبد الناصر

دار الهلال

مستشار التحرير:
محمد رضوان

إهداء

إهداء عام إلى كل المعنيين والمهمومين بشأن الثورة وإشكالياتها في عالمنا، وخاصة في عالمنا العربي والإسلامي وإلى كل المهتمين منهم بالدراسات المقارنة للثورات بهدف استخلاص الدروس والاستفادة من تجارب الآخرين.

وإهداء خاص إلى زوجتي داليا ونجلى عمر ومحمد الذين ساعدوني في إتمام هذا الكتاب عبر تضحيتهم بوقت كان من المقترض أن أقضيه معهم في سبيل الانتهاء من هذا الكتاب في الموعد المحدد له.

مقدمة

يستقبل الشعب الإيراني، ومعه العالم الإسلامي والعالم بأسره، هذه الأيام الذكرى الثالثة والثلاثين لانتصار ثورة هذا الشعب التي شكلت نقلة نوعية ليس فقط في تاريخ إيران، بل وفي تاريخ العالم الإسلامي ومجمل التاريخ الإنساني، بدون أن يكون في ذلك أى مبالغة من وجهة نظرنا المتواضعة. فقد شكلت هذه الثورة ومسارها ونتائجها والتطورات التي لحقت بمسيرتها نقاط تحول بارزة على أكثر من صعيد وعلى المستويين النوعي والكمي من حيث تعديل العديد من الثوابت والإتيان بالعديد من المتغيرات المستجدة أو التي كانت غير مفعلة منذ زمن بعيد.

كما أن ذكرى الثورة الإيرانية هذا العام تتزامن مع اندلاع الربيع العربي في الكثير من البلدان العربية التي شهدت انتفاضات وثورات، بعضها استكمل بالفعل وحقق

نجاحاً وتحولاً في عدد من البلدان، سواء بفعل الداخل وحده،
مثلاً كان الحال في كل من تونس ومصر، أو بفعل تدخل
عوامل خارجية مثل الحالة في ليبيا. كما أنه في بلدان عربية
أخرى إما تم احتواء حركة احتجاجات الشارع، على الأقل
لوقت الراهن، أو تم تلبية بعض مطالب هذه الحركات
الاحتجاجية أو حتى أغلبها، كما في حالة عدة دول عربية
أخرى في المنطقة، أو تم التوصل إلى ما يمكن تسميته
بتسوية منتصف الطريق، مرة أخرى سواء بسبب توازنات
داخلية أو ربما أيضاً بفعل عوامل خارجية إقليمية ودولية،
كما هو الوضع في الحالة اليمنية، أو ما زالت تفاعلاتها
مستمرة، كما هو الحال بالنسبة للوضع في سوريا. ولا تأتي
فقط أهمية هذا التزامن من كون هذا الربيع العربي دار في
منطقة الجوار المباشر والمجال الحيوي والاستراتيجي لإيران،
بل لأنه من جهة سعت إيران بأشكال مختلفة ووسائل متنوعة
للاستفادة من هذا الربيع العربي لتعزيز وجودها ومكانتها في
المنطقة، ومن ثم قدرتها على التأثير على الأحداث بدول الربيع
العربي وغيرها من البلدان العربية وكسب النفوذ بها، ومن

جهة أخرى بدت عوامل قلق لدى إيران، بالرغم من حرص إيران الرسمية على عدم الإعلان عنها لأكثر من سبب، سواء بسبب اندلاع بعض أحداث الربيع العربى فى دول حليفة لإيران، مثل الحالة السورية، أو بسبب تخوفات من امتداد تأثير ظاهرة الربيع العربى إلى إيران ذاتها، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أحداث يونيو ٢٠٠٩ التى أعقبت انتخابات الرئاسة الإيرانية التى فاز بالتجديد فيها الرئيس الحالى محمود أحمدي نجاد لفترة رئاسية ثانية وأخيرة فى مواجهة منافسه ممثل التيار الإصلاحى "مير حسين موسى"، وذلك فى جولة إعادة بعد خروج مرشح آخر للتيار الإصلاحى من الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية وهو رجل الدين الشيعى البارز "مهدى كروبي"، وما شهدته إيران وقتذاك من حركة احتجاجات شعبية واسعة على نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية.

كذلك فبمناسبة الحديث عن الربيع العربى، فهناك أمر آخر هام وذو صلة يربط بين الثورة الإيرانية وحالة الربيع العربى وما تضمنته من ثورات، وأعنى هنا تحديداً أنه قد

يكون من المفيد للقارئ المصري، بل والعربي، الاطلاع على وقائع دارت في مسار الثورة الإيرانية وعلى يد بعض الشخصيات التي كان لها دور قيادي في الإعداد لهذه الثورة وانتصارها ومراحلها التأسيسية بما قد يكون مفيداً من منظور الدراسة المقارنة للثورات، ومع الإقرار التام بأن لكل ثورة خصوصياتها ولكل بلد السياق الذاتي لتطور مساره التاريخي والاجتماعي، بحيث يمكن استخلاص بعض الدروس المستفادة والعبر الهامة مما جرى في حالة الثورة الإيرانية لمعرفة المشترك والمختلف مع ثورات الربيع العربي وكذلك للعمل على تجنب تكرار الأخطاء والإخفاقات التي تمت في الحالة الإيرانية والاسترشاد بذلك في مسيرة الثورات أو الانتفاضات أو الحركات الإصلاحية العربية وعملية بناء مؤسسات الدولة في بعض الحالات، أو إعادة بنائها في حالات أخرى، وكذلك التعلم من النجاحات وأسبابها وطبيعتها ومدى استمرارياتها من عدمه.

ونعود إلى تناول أصل موضوع الكتاب فنوضح أنه من الثابت تاريخياً أن التفاعل بين عوامل موضوعية وأخرى ذاتية

يؤدى إلى تطور الأوضاع الإنسانية، سواء كان هذا التطور فى اتجاه إيجابى أو سلبى. وضمن ما هو موضوعى تدرج العناصر الاقتصادية والاجتماعية فى الأساس بمكوناتها من نمط وعلاقات إنتاج وما ينتج عنها من تفاعلات اجتماعية، وهى المسماة فى العلوم الاجتماعية بالبنية التحتية، كما تدرج فيما هو موضوعى أيضاً من وجهة نظرنا العناصر المكونة لما يمكن أن نطلق عليه الموروث الثقافى، وهو ما يجمع التراكم التاريخى لعادات وتقاليد وقيم شعب أو أمة وتطوره فى سياق اجتماعى معين، وكذلك البيئة الطبيعية التى يكون لها دور فى تحديد حجم ومدى الخيارات المتاحة. وعلى الجانب الآخر، تدرج ضمن ما هو ذاتى العديد من العناصر لعل من أهمها، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، دور الإنسان الفرد، بما فى ذلك تكوينه النفسى والعصبى والبدنى، وتركيبته الذهنية، وتفاعله مع الظروف الموضوعية المحيطة به والتى أشرنا إليها آنفاً.

وتنقسم النظريات الخاصة بالتحول الاجتماعى وما يرتبط به من تغيير سياسى أو اقتصادى بين من يعظم دور العوامل

الموضوعية ويمنحها الغلبة أو الأولوية، وإن بدرجات متفاوتة، وبين من يركز بالمقابل على دور الفرد وإرادته وقدرته على صنع الأحداث وتغيير مسارها، ومن ثم تتباين الاتجاهات حول الرد على سؤال: من هو الطرف الأهم في صنع التاريخ الإنساني، المعطيات الموضوعية أم اعتبارات الفرد وقدراته وعبقريته؟ علماً بأنه بالطبع فإن أياً من هذه النظريات والأطروحات لا تغفل دور العنصر الآخر في المعادلة ولا تهمله أو تتجاهله، بل تنحصر المسألة كلها في الوزن الممنوح لكل من الجانبين من وجهة نظر صاحب التحليل حسب رؤيته والقناعات التي يتبناها.

ومن منطلق القناعة بأن التفاعل بين الظروف الموضوعية وتلك الذاتية، وفي مقدمتها دور الفرد، وما يتصل به من دور الأفكار العقائدية والسياسية، هو الذي يصنع حركة التاريخ الإنساني على مسار تطوره الطويل، وتحديداً عبر توافر أفراد بمقومات وقدرات معينة وأطروحات فكرية بعينها وأيضاً في ظل توافر اعتبارات موضوعية محددة في ظرف زمني ومكاني مما يمكن أن ينتج تحولات أيديولوجية وسياسية وثقافية، ومن

ثم اقتصادية واجتماعية، تمثل تغييراً جذرياً عما سبق وتمهيداً لما هو قادم.

ومن الهام هنا أن أوضح أنني لست بصدد الحديث عن حتميات من أى نوع، بالرغم من القناعة بارتباط المقدمات والافتراضات والأسباب بالنتائج والاستنتاجات بشكل من المفترض أن يكون منطقياً، كما أنني لست هنا أيضاً فى مجال الحديث عن تغليب عامل على آخر.

ولكن كل ما هنالك أنني قررت فى هذا الكتاب الحديث عن دور الأفراد وإسهاماتهم وتأثيراتهم الفكرية والسياسية والاجتماعية وما يمكن أن تؤدى إليه مدخلاتهم من توجيه أو إعادة توجيه للأمور فى اتجاه أو آخر، وذلك فى إطار الإقرار بأن دور الإنسان الفرد وحده لا يكفى كما أنه لا يكون فاعلاً بمعزل عن البيئة الموضوعية المحيطة محلياً وإقليمياً ودولياً.

أما الموضوع فى هذا الكتاب فى إطاره العام، فهو الثورة الإيرانية التى حققت انتصارها فى فبراير ١٩٧٩، ومقدماتها والتطورات اللاحقة عليها، والتى لا تؤثر فحسب على إيران، بل على منطقتنا والعالم بأسره، وبشكل متصاعد. ولقد بقيت

معنا هذه الثورة منذ اندلاع شراراتها الأولى فى عام ١٩٧٧ أكثر من ثلاثة عقود، ولا نعلم كم من الوقت سيبقى معنا فى المستقبل، ولكن المؤكد أن طبيعتها وتطوراتها المتلاحقة شكلت، ولا زالت، حالة فريدة تستحق الدراسة والبحث ليس فقط كنوع من الترف الأكاديمى أو التدريب ذهنى، بل الأهم لأنها حالة تتم فى إقليمنا وفى دولة محورية مؤثرة منذ القدم فى هذا الإقليم، وتشترك معنا فى العديد من المكونات الدينية والثقافية وأثبتت الأحداث أنها تؤثر ليس فقط على محيطنا الثقافى والجغرافى والجيوسياسى والاستراتيجى، بل وبشكل مباشر على أمننا القومى ومصالحنا الوطنية العليا.

ولكن تناول الثورة الإيرانية هنا لن يتم عبر معالجة التركيبة الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع الإيرانى، أو دور القوى الخارجية الإقليمية والدولية وتأثيراتها داخل إيران، أو دور الأحزاب وغيرها من المؤسسات السياسية وغير السياسية المنظمة داخل إيران قبل الثورة وبعدها، ولا تناول حدث الثورة فى حد ذاته أو أى حدث آخر بعينه، ولا حتى التركيز فقط على التطورات الفكرية ودلالاتها على أرض

الواقع، وإنما ربما التعرض لكل ذلك ولكن من زاوية عرض وتحليل وتقييم دور شخصيات بعينها في مسار الثورة الإيرانية وتطورات هذا الدور ومغزاه العملي بكل ما حملته هذه الشخصيات من تأثير فكري ودور سياسى وتنظيمى، بل ورؤية شاملة تتخطى حدود إيران، وربما العالم الإسلامى بأسره فى بعض الأحوال.

ومن الهام أن أوضح فى هذه المقدمة، أن اختيار الشخصيات الواردة فى هذا الكتاب قد لا يتفق بالضرورة مع توقعات البعض من جمهور القراء، نظراً لأن البعض على سبيل المثال قد يتوقع شخصيات أخرى، ربما لعبت دوراً حظى بتغطية صحفية أو إعلامية أكثر بكثير من بعض الشخصيات المذكورة هنا، مثل آية الله الخمينى وخلفه آية الله سيد على خامنئى أو الرئيسين السابقين على أكبر هاشمى رفسنجانى ومحمد خاتمى أو الرئيس الحالى محمود أحمدي نجاد. ولكن الواقع أنه هنا بالضبط يكمن السبب فى اختيار الشخصيات الواردة فى هذه الكتاب، أى أنها بالرغم من الدور الذى لعبته فى الإعداد للثورة، فكرياً واجتماعياً

وسياسياً وتنظيمياً، أو في توجيه الأحداث خلالها أو بعدها، فإن أدوارها تلك، ضمن أدوار شخصيات أخرى كثيرة ليست مذكورة بين طيات هذا الكتاب، لم تحظ بما أزعـم أنها تستحقه من اهتمام، ولم تلق الاهتمام إعلامياً وصحفياً الذي لقيته شخصيات أخرى في مسيرة الثورة الإيرانية. ولا يعنى هذا الإقلال من شأن أو الخط من دور الشخصيات غير المذكورة في هذا الكتاب في مسيرة الثورة الإيرانية، أو الانتقاص من إسهاماتها، التي قد تكون، كما هو الحال أيضاً بالنسبة للشخصيات المذكورة في هذا الكتاب، إيجابية أو سلبية، بحسب موقع المراقب ورؤيته ومنطلقاته الفكرية والسياسية وأرضيته الاجتماعية وخلفيته التاريخية وزاوية تعامله مع الأحداث والشخصيات. ولكننا رأينا إلقاء الضوء على الشخصيات المذكورة فيما بعد في هذا الكتاب بهدف تعريف القراء، خاصة الشباب منهم ممن لم يعيشوا الأحداث السابقة على اندلاع الثورة الإيرانية وفعاليات الثورة ذاتها وما ترتب عنها من نتائج وترتيبات مؤسسية بعضها ما زال يعيش معنا حتى لحظتنا الراهنة والبعض الآخر منها تعرض

للمراجعة والتعديل، أحياناً بفعل أحداث مذكورة في هذا الكتاب وعبر فصوله المتنوعة، وبإسهام تلك الشخصيات، سلباً أو إيجاباً، في مسار تلك الثورة.

كما يهمنى هنا أن أذكر أنه في خضم عرض وتحليل ونقد وتقييم دور الشخصيات التي تناولها في هذا الكتاب من حيث تأثيرها في مسار أحداث الثورة الإيرانية لعام ١٩٧٩، فإننا بلا شك سنمر بشخصيات أخرى، وربما نتوقف عندها لقليل من الوقت للإشارة إلى أدوار لهذه الشخصيات في الثورة الإيرانية تبدو الآن غير معروفة أو غير واضحة المعالم. ولكن هذه الشخصيات الأخرى، من وجهة نظرنا أيضاً، لعبت أدواراً بارزة، سواء في التحضير والإعداد للثورة أو في المساهمة في تحقيق انتصارها أو في المراحل الأولى الحرجة بعد هذا الانتصار التي يمكن أن نطلق عليها وبحق تعبير المراحل التأسيسية للدولة الجديدة. ولكن هذه الشخصيات، مثلها في ذلك مثل الشخصيات التي عرضنا لها في هذا الكتاب، لم تنل من التغطية الإعلامية، بل وأحياناً ولا البحثية أو الدراسية العلمية، ما يعكس الأهمية التي تستحقها

وتستحقها الأدوار التي لعبتها في مسيرة الثورة الإيرانية، إن إيجاباً أم سلباً بحسب رؤية المحلل أو الباحث أو في نهاية المطاف القارئ نفسه. ولم أعن من التعرض بعجالة لهذه الشخصيات الأخرى في هذا الكتاب التقليل من شأنها أو تحجيم دورها في أحداث الثورة الإيرانية بأي حال من الأحوال، بل إنني أعتقد بأن هذه الشخصيات بدورها تستحق بأن تفرد لها فصول مستقلة في كتب قادمة، أو حتى كتب كاملة مستقلة، وآمل شخصياً أن تتاح لي فرصة تناول هذه الشخصيات بقدر ما تستحقه من التحليل المسهب في فرص قادمة أو ربما في كتاب قادم بإذن الله تعالى. ومن هذه الشخصيات على سبيل المثال لا الحصر آية الله حسن بهشتي والدكتور حسن آيات وآية الله مرتضى مطهري ومحمد علي رجائي وغيرهم.

أما الشخصيات التي نتناولها في هذا الكتاب فهي خمسة ولكل منهم أهميته. وفيما يتعلق بالشخصية الأولى فهو المهندس محمد مهدي بازرجان أحد مؤسسي "نهضة آزاد إيران" (حركة تحرير إيران) التي جمعت بين الإسلام

والليبرالية والقومية، والمفكر والناشط السياسى الرصين، وكذلك أول رئيس للحكومة بعد انتصار الثورة الإيرانية فى فبراير ١٩٧٩، وهى التى أطلق عليها الحكومة الثورية الانتقالية أو المؤقتة التى تولت المسئولية ما بين انتصار الثورة وحتى اقتحام السفارة الأمريكية فى طهران واحتجاز رهائن بها فى مطلع نوفمبر ١٩٧٩ أما الشخصية الثانية فهو الدكتور على شريعته الذى يعتبر وبحق أحد ابرز المنظرين والمفكرين، إن لم يكن الأبرز على الإطلاق، الذين فرشوا التربة الفكرية والسياسية الصالحة واللازمة والضرورية لانطلاقة الثورة التى انتصرت فى فبراير ١٩٧٩ عبر إسهاماته الأيديولوجية الهامة التى جمعت بين الإسلام والأفكار والمناهج التقدمية المعاصرة، وجهوده التى ساهمت فى تشوير وتعبئة القطاعات الحديثة من المجتمع الإيرانى خاصة من الشباب وذلك بالرغم من وفاته فى يونيو ١٩٧٧، وتزامن ذلك مع انطلاق الشرارات الأولى لثورة الشعب الإيرانى. وبالنسبة للشخصية الثالثة فهو رجل الدين البارز والمفكر الهام والناشط السياسى الثورى الفعال آية الله سيد

محمود طلقاني والذي كان له أيضاً دوره البارز في الإعداد والتحضير للثورة وبناء سياقها الفكري والتنظيمي، كما لعب دور التنسيق للفعاليات الثورية خلال أحداث الثورة ذاتها، بالإضافة إلى دوره المتميز في محاولة التأثير على تطور الأحداث خلال الشهور الأولى بعد انتصار الثورة حتى وفاته المبكرة والمفاجئة أيضاً في سبتمبر ١٩٧٩ ونأتى للشخصية الرابعة التي سنعرض لها في هذا الكتاب وهو الدكتور أبو الحسن بنى صدر المفكر البارز منذ أيام دراسته وإقامته في فرنسا وأحد مستشاري آية الله الخميني المقربين قبل انتصار الثورة والذي أصبح أول رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية ولكنه بدوره أيضاً لم يكمل فترة ولايته الأولى المفترضة في الرئاسة (أربع سنوات) بل ولا حتى نصفها وانتهت قصته مع الرئاسة بإقالته من منصبه والمطالبة بمحاكمته وفراره إلى خارج إيران حيث استقر به المقام مرة أخرى في فرنسا وأوروبا معارضاً للنظام الذي عمل فيه بوصفه أول رئيس للجمهورية. وخامس وآخر الشخصيات التي نتناولها في هذا الكتاب هو مسعود رجوى زعيم "سازمان مجاهدين خلق

إيران" (منظمة مجاهدى الشعب الإيراني) التي كان لها دورها الهام فى محاربة النظام البهلوى الشاهنشاهى فى إيران منذ نشأتها عام ١٩٦٥، وتعاظم هذا الدور خلال سنوات الثورة، وجمعت المنظمة بين المرجعية الإسلامية والنزعة الثورية التقدمية المعاصرة وإستراتيجية خرب العصابات، كما أنها كانت من الأطراف الفاعلة بقوة على الساحة السياسية الإيرانية خلال العامين الأولين بعد انتصار الثورة وإن تحولت مجدداً بشكل تدريجى نحو المعارضة للنظام الجديد الذى نتج عن الثورة ممثلاً فى نظام ولاية الفقيه حتى وصل الأمر إلى حد الصدامات الدموية فى الشوارع بين أنصار الطرفين وكانت أشدها فى ٢٠ يونيو ١٩٨١ والتي انتهت بإعلان حظر منظمة "مجاهدين خلق إيران" داخل إيران وبهروب زعيم المنظمة مسعود رجوى مع رئيس الجمهورية المقال ابو الحسن بنى صدر إلى العاصمة الفرنسية باريس وانتقال المنظمة إلى العمل السرى ضد النظام الحاكم داخل إيران والعمل السياسى والإعلامى والتدريب العسكرى خارج إيران بداية بباريس وانتهاءً

بمعسكر أشرف في العراق وكلها توجهات تهدف إلى إسقاط نظام ولاية الفقيه وتأسيس الجمهورية الديمقراطية الإسلامية في إيران على حد إعلانهم.

ومن الهام أن يوقن القارئ الكريم أن التركيز على ثورة ١٩٧٩ في إيران لا يعنى بأى حال من الأحوال إنكار حلقات سابقة هامة في التاريخ الإيراني الثرى بالأحداث والثورات والتحويلات التى تعكس ثراء الشعب الإيراني الثقافى ورصيده الحضارى الذى أسهم فى تطور البشرية فى مراحل تاريخية متعاقبة منذ مراحل مبكرة من التاريخ الإنسانى، وهو هنا يتفق من حيث هذا العمق التاريخى والإسهام الإنسانى الحضارى مع شعوب أخرى فى المنطقة مثل شعوب مصر والعراق واليمن والشام وغيرها كثير فى منطقتنا وخارجها.

فالثابت أن الشعب الإيراني شهد، خاصة منذ مطلع القرن العشرين، العديد من الحلقات الهامة لثوراته المتتالية بدءاً بالثورة الدستورية فى العقد الأول من القرن العشرين، ومروراً بمحاولة تمرير التحويلات الوطنية الديمقراطية بزعامة الراحل الكبير الدكتور محمد مصدق فى مطلع العقد السادس

من القرن نفسه، ثم ما عرف بالثورة البيضاء في مطلع العقد
لسابع من القرن العشرين، هذا دون الحديث عن انتفاضات
تحولات أخرى ليست أقل شأنًا ولكن ربما لا يتسع المقام
لمعرض لها هنا في هذه المقدمة المحدودة.

وفي الختام، أدعو الله تعالى أن يكون لهذا الكتاب بعض
الفائدة للقارئ العربي، خاصة المصري، في التعرف بشكل
أعمق على بعض الوقائع وتفسيراتها، مما يمكنه من الفهم
بشكل أفضل لخلفية الكثير مما يتردد الآن عن الحالة
الإيرانية بكل ما يشوبها أحياناً من أمور قد تستعصى على
الفهم إذا لم يكن الشخص المتابع ملماً بخلفيات وتطورات لا
تسمح المساحات المتاحة في الصحف ووسائل الإعلام في
أغلب الأحوال بسردها للمتلقى للمعلومة أو الخبر على النحو
المثالي. وأود التأكيد مجدداً أن هذا الكتاب لا يقصد من
ورائه التأريخ للثورة الإيرانية أو نظام الجمهورية الإسلامية
الذي نشأ في أعقاب نجاح هذه الثورة بفترة وجيزة، ولكنه
يتناول من خلال منهج "عبر قطاعي" النفاذ إلى عرض وتحليل
وتقييم أحداث في مسار هذه الثورة والجمهورية التي تولدت

عنها عبر الشخصيات الوارد ذكرها في هذا الكتاب وأدوارها وأفكارها.

ولا يسعني سوى أن أشير إلى أطنان من المراجع حول الثورة الإيرانية، ساهمت كمصادر مباشرة وغير مباشرة في المعلومات والوقائع والتحليلات الواردة في هذا الكتاب، بدون تحميل أى منها المسؤولية عما يرد في هذا الكتاب من آراء وتقديرات. كما أشير إلى كتابات سابقة لى عن الثورة الإيرانية، سواء كتباً عديدة سيرد أسماؤها في نهاية هذا الكتاب، أو دراسات ومقالات لا يتسع المجال هنا لذكرها، استخدمت بعضها أيضاً في إعداد هذا الكتاب.

الشخصية الأولى:

المهندس محمد مهدي بازرجان:

عن ضرورة انسجام الفكر والسياسة

لا تكمن أهمية المهندس محمد مهدي بازرجان فقط في أنه أول رئيس للحكومة بعد انتصار الثورة الإيرانية في العاشر من فبراير ١٩٧٩، وهي التي سميت بالحكومة الانتقالية أو الحكومة المؤقتة أو الحكومة الثورية أو غير ذلك من مسميات، وشهد عهد هذه الحكومة تحولات تاريخية تركت بصماتها حتى يومنا هذا، بل ولعبت دوراً أساسياً في تشكيل مسار يتطور الأحداث السياسية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إيران الثورة منذ ذلك التاريخ.

ولكن أهمية المهندس بازرجان تكمن قبل ذلك في أنه كان أحد مؤسسي "حركة تحرير إيران"، التي تأسست في خضم الصراع السياسي الذي شهدته إيران في مطلع عقد

الستينيات من القرن العشرين على خلفية حزمة السياسات التي أطلقها شاه إيران الأخير محمد رضا بهلوى فى ذلك الوقت وأطلق عليها تعبير "الثورة البيضاء"، وهو تعبير كان مثار تحفظ أو اعتراض، بل ورفض، قطاعات عريضة من المجتمع الإيراني بصفة عامة وجزء هام من النخبة السياسية والمثقفة للمجتمع الإيراني على وجه الخصوص.

وبينما كان رد فعل المرجعيات الدينية الشيعية الجعفرية الاثنى عشرية التقليدية فى إيران هو رفض الثورة البيضاء واعتبارها مجرد تغطية من جانب الشاه السابق على سعيه للقضاء على القاعدة التي تضمن الاستقلال الاقتصادى ومن ثم السياسى لرجال الدين ومجمل المؤسسة الدينية فى إيران عبر تطبيق قوانين إصلاح زراعى على أراض تابعة أو تدر أرباحاً على المؤسسة الدينية وكبار رجال الدين، فإن ردود أفعال المثقفين والناشطين سياسياً من خارج صفوف رجال الدين قد تباينت بين عدة اتجاهات.

وكان واحد من هؤلاء المثقفين، بل ربما من أبرزهم، المهندس محمد مهدى بازرجان، والذي خرج أصلاً من رحم

حزب الجبهة الوطنية الإيرانية، وهو حزب الزعيم الوطنى الدكتور محمد مصدق، والذي جسد بشكل واضح روح الوطنية الإيرانية، طبقاً لتعريف شبه قومى وشبه علمانى يتشابه فى بعض جوانبه مع حزب الوفد المصرى فى صيغته الأصلية عقب ثورة ١٩١٩ مباشرة، ويتشابه فى أوجه أخرى منه مع المواجهة بين الرئيس المصرى الراحل جمال عبد الناصر وقوى الاستعمار التقليدى ممثلة فى الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية حول قرار تأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ وما أعقبه من عدوان ثلاثى بريطانى / فرنسى / إسرائيلى على مصر فى نهاية أكتوبر ومطلع نوفمبر من العام نفسه. ويذكر للدكتور محمد مصدق أنه سعى للجمع بين الروح الوطنية والانتماء القومى من جهة والالتزام بالقيم الليبرالية الديمقراطية القائمة على أسس التعددية والتداول السلمى للسلطة من جهة أخرى، مما جعل الكثيرين يصفون ثورة الدكتور مصدق وحزب الجبهة الوطنية الذى كان يقوده ويتزعمه ممثلاً ومجسداً لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية فى التاريخ الإيرانى المعاصر، أو ربما

حلقة جديدة فى هذا النضال تضاف إلى حلقة سابقة هامة هى الثورة الدستورية لعام ١٩٠٥، ولكنها تعتبر بلا شك حلقة الأبرز والأهم والأكثر دلالة . وبشكل عام يمكن اعتبار مواجهة الدكتور مصدق مع الشاه محمد رضا بهلوى وحلفائه الأمريكين بعد إقدام الدكتور محمد مصدق على قراره التاريخى بتأميم صناعة النفط الإيرانية واستعادة السيادة الوطنية للشعب الإيرانى على موارده الطبيعية، نقطة تحول مفصلية فى مسار التاريخ الإيرانى فى زمن ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد تعددت الاجتهادات والتفسيرات بشأن أسباب إخفاق الدكتور مصدق فى هذه المواجهة والتي انتهت به إلى المحاكمة والتعرض للسجن، سواء كان ذلك بسبب سوء تقدير فى حسابات مصدق أو لتخلى بعض حلفائه عنه كما تردد حينذاك، سواء من جهة رجال الدين مثل آية الله كاشانى والمؤسسة الدينية الشيعية الرسمية بشكل عام، أو من جهة اليسار ممثلاً فى ذلك الوقت فى حزب "توده" (الجماهير) الشيوعى الإيرانى، أو كيفية إدارته للعلاقة مع الجيش

الإيراني وقياداته، أو مدى تفهمه لطبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية الإيرانية وكبار قادتها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وأجهزتها العسكرية والأمنية والاستخباراتية، أو عدم إجادته التعامل مع القوى الخارجية المؤثرة في الشؤون الإيرانية في ذلك الوقت، وفي مقدمتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي كل الأحوال فإن التأثير السلبي لفشل الدكتور مصدق في إدارة معركة تأمين النفط الإيراني، عبر الانقلاب الذي دبرته المخابرات المركزية الأمريكية ونظام أسرة بهلوي، بالتعاون مع المخابرات البريطانية، وقاده الجنرال زاهدي في ١٩ أغسطس ١٩٥٣ وأدى إلى قيام حكومة عسكرية وإنهاء التجربة الديمقراطية في إيران وإعادة الشاه إلى إيران، أدى ليس فقط إلى تعرض الدكتور مصدق للمحاكمة والسجن بل أثر سلباً على أوضاع ومكانة حزب الجبهة الوطنية الإيراني ونظرة الإيرانيين إليه. وكان من نتائج ذلك تشتت العديد من قيادات وكوادر الحزب وانصراف الكثير من قاعدته الجماهيرية والشعبية عنه وبالتالي تحوله إلى حزب أقل حجماً وتأثيراً بكثير عما كان عليه الحال من قبل.

وكان من أهم نتائج هذا التقزيم والتشردم الذى أصاب الجبهة الوطنية خروج عناصر منها اعتبرت أن الحزب أساء تقدير دور الدين وتأثيره فى المجتمع والسياسة الإيرانيين، وتعامل معه كمتغير خارجي، وربما من منظور أقرب للتعامل القومى العلمانى دون أن يحاول التعرف على الروح الأصيلة لهذا الدين وأهمية الدور الذى يلعبه على ساحة المشهد السياسى والاجتماعى الإيرانى، بعيداً عن التفسيرات التقليدية أو المحافظة التى كان يروج لها غالبية رجال الدين الإيرانيين خلال تلك الفترة، أو التفسيرات المتشددة التى كان يروج لها أتباع تنظيم "فدائيان إسلام" الذى اتبع أحياناً نهج العنف بزعامة "نواب صفوى"، بل من خلال التعرف على جوهر الرسالة الدينية وكيفية تلبية احتياجات ومطالب الجماهير طبقاً لمعطيات النصف الثانى من القرن العشرين وعالم الحرب الباردة، وإذا ما تم تفسيرها فى اتجاه أكثر ليبرالية وتقدماً وتسامحاً وفى ظل روح انفتاح على الثقافات الأخرى.

وكان ضمن الذين مارسوا هذا النقد الذاتى وخرجوا من صفوف الجبهة الوطنية على هذه الخلفية المهندس محمد مهدى بازرجان وآخرون. وسرعان ما التقت آراء بازرجان مع مواقف وأفكار رجل دين تقدمى ومستنير هو الراحل آية الله سيد محمود طلقانى، والذي سنتناول حالته بالتفصيل فى الفصل الثالث من هذا الكتاب، وإن من منطلقات مختلفة، فى ضرورة بناء حركة فكرية وسياسية جديدة تجسد التزاوج بين الفكر القومى والفكر الدينى المعتدل والمستنير والمنفتح على بقية التيارات الفكرية، حتى ولو كان الثمن لذلك أن تكون هذه الحركة ذات طابع نخبوى وليست حركة جماهيرية كما كانت الجبهة الوطنية من قبل. وبالفعل أسس بازرجان وطلقانى "نهضة آزاد إيران" (حركة تحرير إيران) التى سعت لأن تجمع فى صفوفها معاً رجال الدين من جهة والمثقفين والتكنوقراط من خارج المؤسسة الدينية من جهة أخرى باعتبار أنهما يمثلان فى ذلك الوقت جناحى النخبة المثقفة للشعب الإيرانى والطريق الوحيد للنهضة والخلاص من الحكم الشاهنشاهى البهلوى الاستبدادى.

ويعيد الكثير من المحللين والمراقبين للشئون الإيرانية الفضل في إنشاء قاعة "حسينية إرشاد" للمحاضرات والفعاليات والأنشطة ذات الطابع الإسلامي في العاصمة طهران إلى حركة تحرير إيران ومؤسسيها المهندس محمد مهدي بازرجان وآية الله سيد محمود طالقاني. ولم تكن "حسينية إرشاد" قاعة محاضرات ودروس دينية عادية أو تقليدية مثل غيرها من الحسينيات في العاصمة الإيرانية طهران أو غيرها من المدن والقرى الإيرانية الأخرى، بل تميزت منذ نشأتها بأنها كانت الساحة الرحبة التي يحاضر فيها شخصيات دينية إسلامية شيعية ذات توجهات ثورية ولكن في الإطار التقليدي لحركة رجال الدين الموالين للخط الفكري لآية الله الخميني. ومن الشخصيات المنتمة إلى هذه الفئة الأخيرة آية الله مرتضى مطهرى، والذي سيصبح بعد انتصار الثورة الإيرانية في فبراير ١٩٧٩ المنظر الرئيسى للحزب الجمهورى الإسلامى الذى أسسه أنصار خط الخميني بعد انتصار الثورة إلا أن مرتضى مطهرى هذا كان بدوره من أوائل الشخصيات المقربة من الخميني التى تعرضت للاغتيال في

فترة قصيرة نسبياً بعد انتصار الثورة، وتحديدًا في اليوم الأول من مايو من عام ١٩٧٩، والذي استمر غموض دوافع اغتياله أو القوى المسؤولة عنه بالرغم من إعلان مجموعة تسمى "مجموعة الفرقان"، كان هناك منذ ما قبل انتصار الثورة الإيرانية خصومة عقائدية بينها وبين مطهرى، عن مسئوليتها عن الحادث، وإن اتهم بعض أنصار الخمينى والحزب الجمهورى الإسلامى حينذاك منظمة "مجاهدين خلق إيران" اليسارية الإسلامية بالمسؤولية أيضاً عن ذلك الاغتيال فى ضوء العداء العقائدى الذى كان قائماً بين الطرفين منذ ما قبل اندلاع الثورة الإيرانية وهو اتهام حرصت المنظمة بقوة حينذاك على نفيه رغم إقرارها بوجود خلافات فكرية وسياسية وحركية بينها وبين مطهرى. ولكن ما ميز "حسينية إرشاد" أكثر كان ما ذكرناه آنفاً عن استضافتها لشخصيات إسلامية غير تقليدية روجت بدورها لفكر إسلامى غير تقليدى إصلاحى أو ليبرالى أو تقدمى أو تحديثى مثل مؤسسى حركة تحرير إيران نفسها المهندس محمد مهدى بازرجان وآية الله سيد محمود طالقانى، أو مثل المفكر والمنظر والمناضل

الإسلامي البارز الدكتور هلى شريعتى، والذي سنسرد له بدوره خصيصاً الفصل الثانى من هذا الكتاب، بالإضافة إلى شخصيات أخرى صبت جميعاً فى صالح نشر فكر إسلامى منفتح ومستنير ومتعايش مع معطيات العالم المعاصر، بما فى ذلك واقع المجتمعات الإسلامية الحديثة وقضاياها وتحدياتها ومطالبها واحتياجاتها ومتطلباتها. ولقد حفلت قاعة "حسينية إرشاد" دائماً بحضور كثيف، خاصة من جانب الشباب الإيراني، حيث أن هذا الشباب انجذب إلى المحاضرات والمحاضرين الذين كانوا يتحدثون لغة قريبة منهم ومفهومة لهم فى ضوء تعليمهم الحديث من جهة وعدم ارتياحهم للخطاب التفريبي السائد فى وسائل الإعلام المختلفة التابعة للدولة وأدوات السياسة الثقافية الرسمية للحكومة الإيرانية فى عهد الشاه السابق من جهة أخرى.

وربما نظراً للطابع النخبوى لحركة تحرير إيران، فإنها نجت نسبياً، وإن كان ليس بشكل مطلق، من عصف الأجهزة الأمنية والاستخباراتية بها فى زمن آخر شاه لإيران، مع تعرض قادتها وكوادرها من آن لآخر إلى مضايقات

وتحرشات من تلك الأجهزة، أو للاستدعاء للتحقيق أو الاحتجاز أو حتى الاعتقال لفترات زمنية متباعدة على خلفية اتهامات سياسية بالتجريض ومعارضة الأوضاع القائمة والدعوة للثورة عليها، أو مdahمة مقار الحركة ومنازل قادتها وكوادرها وإغلاق بعضها والاستيلاء على وثائق ومستندات من البعض الآخر. واتسمت الحركة بأمرين، الأول هو علنية نشاطها في أغلب الأحوال في ضوء عدم اقتناعها بالعمل السري وجدواه، أخذاً في الاعتبار أن هذا العمل العلني بدوره لم يكن متاحاً للحركة في كافة الأوقات خلال فترة حكم الشاه السابق، والثاني الطابع السلمي لتحركها ونفورها الدائم من التوجه للعنف بأي صورة كانت واعتبارها له نقيصة للعمل الوطني وليس إضافة أو رصيماً له، والأمران بالطبع مرتبطان أيضاً بالطابع النخبوي لحركة تحرير إيران والذي عرضنا له من قبل.

وبالرغم من أن الحركة كانت قد عبرت بوضوح وبشكل منتظم ومكثف ويكاد أن يكون مستمراً عن معارضتها لكثير من ممارسات نظام الشاه السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، وهي اعتراضات زادت حدة وانتظاماً بتصاعد وتيرة الأحداث، خاصة منذ اندلاع الشرارات الأولى للثورة فى النصف الثانى من عام ١٩٧٧ احتجاجاً على الوفاة المفاجئة والمشبوهة للمفكر الإسلامى التقدمى الراحل الدكتور على شريعته فى لندن فى يونيو ١٩٧٧ وهو فى طريقه للمنفى، وهى وفاة اشتبه الكثير من الإيرانيين فى أنها كانت جنائية مدبرة بواسطة جهاز الأمن السياسى الإيرانى فى ذلك الوقت المعروف باسم "السافاك".

وبالرغم من ذلك كله، فقد احتفظت بعض الشخصيات داخل "حركة تحرير إيران"، كما هو الحال بالنسبة لشخصيات من الجبهة الوطنية الإيرانية، بشعرة معاوية مع الحكم الإيرانى حينذاك، كما أنها كانت قد بنت بمرور الوقت جسوراً مع مختلف القوى الوطنية والسياسية الإيرانية على اختلاف توجهاتها، سواء تلك التى انبثقت من صفوف المؤسسة الدينية، مثل أتباع آية الله الخمينى، أو اليسارية مع تنوعها، أو الليبرالية أو القومية أو غير ذلك.

ومن الجدير بالذكر هنا أنه خلال الفترة القصيرة السابقة على سقوط نظام الشاه بشكل نهائى ورحيل الشاه محمد رضا بهلوى وأسرته لآخر مرة عن أرض إيران، فإن الشاه حاول إنقاذ نظامه عبر تشكيل حكومة تترأسها شخصية وطنية تتمتع بالاحترام والمصداقية لدى القاعدة العريضة من الشعب الإيراني وكذلك لدى القطاع العريض من القوى السياسية الفاعلة فى الشارع الإيراني فى ذلك الوقت. ولجأ الشاه للعديد من الشخصيات، خاصة من رموز الجبهة الوطنية، لإقناعها بقبول مثل هذه المهمة الصعبة فى ذلك التوقيت الحرج للغاية، ولكن بازرجان تدخل ووظف ما لديه من علاقات تاريخية مع هذه الشخصيات ومارس ما يملكه من نفوذ وضغوط عليها لإقناعها برفض مثل تلك المهمة وعدم منح طوق النجاة لنظام الشاه الذى كان يراه بازرجان بحلول ذلك الوقت فاقداً لأى نوع أو أى شكل من المشروعية ويعتبره سبب معاناة الشعب الإيراني فى مختلف المجالات. وبناءً على هذا التدخل من جانب بازرجان، اعتذرت العديد من الشخصيات القيادية فى الجبهة الوطنية الإيرانية عن قبول

تلك المهمة، ومنها على أمني، بينما قبل هذه المهمة فى نهاية الأمر شهيد بختيار، والذي كان حينذاك أحد الشخصيات المحسوبة على الجبهة الوطنية الإيرانية، وأمضى فترة قصيرة للغاية كآخر رئيس للحكومة فى عهد حكم أسرة بهلوى لإيران؛

ولذلك لم يكن من المستغرب أو من قبيل المفاجأة أن يقع اختيار آية الله الخمينى على المهندس محمد مهدي بازرجان ليشكل أول حكومة بعد عودة الخمينى إلى الوطن زعيماً وانتصار الثورة الإيرانية. فقد حمل هذا الاختيار أكثر من دلالة.

وأول هذه الدلالات كان أن بازرجان شخصية تحظى باحترام مختلف أطياف المشهد السياسى الإيرانى، على تبين توجهاتها وانتماءاتها، وبالتالي فهو مرشح مثالى لى يكون رئيس حكومة توافقية تقف وراءها كافة القوى الفكرية والسياسية والاجتماعية الإيرانية التى شاركت فى الثورة، وذلك فى وقت كانت الأمور تحتاج فيه إلى "إجماع وطنى" أو "وحدة وطنية" فى المرحلة الأولى التالية مباشرة لنجاح الثورة وانتصارها، والتى هى أيضاً مرحلة كان ما زال فيها الكثير

من الأعداء والخصوم يتربصون بتلك الثورة ويتطلعون
للاقتضاض عليها مجدداً بهدف القضاء عليها وهى وليدة ولم
يشتد عودها بعد.

أما السبب الثانى الذى جعل من بازرجان مرشحاً
نموذجياً بالنسبة للخميين فهو أن "المهندس" كان من زوايا
عديدة محسوباً على القوى الإسلامية فى سياقها العريض،
وفقاً لما ذكرناه آنفاً عن نشأة "حركة تحرير إيران"
وأيدولوجيتها التى اتسمت بما يمكن أن نطلق عليه، خاصة
فيما يتعلق بفكر بازرجان نفسه، فكر إسلامى تحديثى من
جهة وليبرالى وطنى من جهة أخرى، وهو الأمر الذى تبلور
فى كتاب بازرجان الشهير والمعنون "الحد الفاصل بين الدين
والسياسة" على وجه الخصوص، والذى كان من حسن حظنا
أنه تم ترجمته إلى اللغة العربية وتم نشره بواسطة إحدى دور
النشر اللبنانية منذ أكثر من ثلاثة عقود تقريباً مما ساعد على
تعريفنا بفكر بازرجان الإسلامى المستنير والمنفتح على الآخر
والواعى بخصوصية العلاقة بين الدين والسياسة فى
المجتمعات التى تتشكل غالبية سكانها من المسلمين. وفى

ضوء كل ما سبق فإن إيلاء مهمة رئاسة الحكومة الجديدة لبازرجان كان ليضمن، بالنسبة للخميني، سير الأمور نحو صبغ مؤسسات النظام السياسي الوليد منذ البداية بصبغة إسلامية تمهد لتمرير تغييرات أعمق في مرحلة قادمة تؤدي إلى إنشاء الجمهورية الإسلامية ومؤسساتها لاحقاً طبقاً لتعريف الخميني لها.

أما السبب الثالث الذي نراه لاختيار الخميني لبازرجان لهذه المهمة فهو أن اختياره كان يمثل في ذلك الوقت رسالة تطمين مطلوبة من الخميني لكافة القوى الفكرية والسياسية الأخرى التي ساهمت في الثورة وانتصارها مفادها أن الخميني لا يود أن ينفرد بفرض رؤيته الخاصة بشكل الحكومة القادمة وطبيعة المؤسسات الجديدة، والتي كان قد عبر الخميني عن رؤيته الشخصية لها طبقاً لاجتهاده الفقهي الذي كان يعتبر حينذاك مستحدثاً على المؤسسة الدينية الشيعية الإثني عشرية بالفعل في كتابه "الحكومة الإسلامية" وسميت بنظرية أو مبدأ "ولاية الفقيه"، وهو كتاب تم ترجمته إلى اللغة العربية ونشر في القاهرة عام ١٩٧٩، وكتب مقدمة

هامة للغاية له حينذاك الأستاذ الدكتور حسن حنفى، المفكر والفيلسوف المصرى الكبير وأستاذ الفلسفة الإسلامية بكلية الآداب بجامعة القاهرة، بل سيتترك هذا الأمر ليقرره الشعب الإيراني، حسبما كان قد وعد قادة وممثلى بقية القوى الوطنية والسياسية الإيرانية التى شاركت فى الثورة خلال لقاءاته بهم ورسائله لهم والبرنامج الذى أعلنه قبيل عودته لإيران أثناء وجوده فى المنفى فى فرنسا وبعد طرده من النجف الأشرف بواسطة الرئيس العراقى الراحل صدام حسين بناء على طلب من شاه إيران الأخير. كما أظهر اختيار آية الله الخمينى للمهندس محمد مهدى بازرگان لرئاسة أول حكومة فى إيران بعد انتصار الثورة فى نفس الإطار الطابع المرن والرحب لفكر الخمينى الساعى إلى بلورة برنامج إنقاذ وطنى تتفق عليه كافة القوى الوطنية الإيرانية، أيضاً طبقاً لبرنامج النقاط الثمانية الفضفاض الذى كان قد اعتمده وهو فى منفاه فى فرنسا، وهو البرنامج الذى سنتحدث عنه باستفاضة فى الفصل الرابع من هذا الكتاب، وبما ينفى عن الخمينى ويدراً عنه شبهة أى نزعة لسعى

أنصار خطه وتابعى نهجه، سواء داخل صفوف المؤسسة الدينية أو خارجها، للانقضاخ على مؤسسات الدولة الوليدة ومصادرتها لحساب أفكارهم وصياغة جدول أعمالها بحسب رؤيتهم ومخططاتهم.

أما السبب الرابع والأخير لما نعتبره حسن اختيار الخمينى لبازرجان لمهمة رئاسة أول حكومة بعد انتصار الثورة الإيرانية، من وجهة نظر خدمة أهداف الخمينى ذاته من هذا الاختيار، فهو التأكيد على الطابع المرحلى والانتقالى لهذه الحكومة، وهو الأمر الذى يسهل معه نزع أى صفة استمرارية عن هذه الحكومة، وبالتالى لا يجعلها فى موضع يؤهلها لاتخاذ قرارات قوية أو حتى لتعامل مؤسسات الدولة معها وكأنها باقية لفترة طويلة تمكنها من صياغة شكل النظام السياسى الجديد فى إيران بعد سقوط الشاه، وهو الأمر الذى يبقى الخيوط النهائية فى أيدي الخمينى ويكسبه صفة فوق الحكومة وغيرها من المؤسسات. وزاد من هذا الأمر أن الخمينى شكل مجلساً سرياً من مقربين إليه، من رجال دين وغيرهم من خارج صفوف المؤسسة الدينية، فى

هذه المرحلة باسم "المجلس الثورى المؤقت"، وكان هذا المجلس بدوره "مؤقتاً" أيضاً بحيث تبقى القرارات النهائية دائماً بأيدي الخمينى شخصياً ويشعر الآخرون بأن بقائهم مرتبط به من جهة، وليكون هذا المجلس بمثابة مجلساً موازياً للحكم، بحيث لا تشعر الحكومة المؤقتة بأنها وحدها التى تتخذ القرارات، أو حتى أنها تستطيع اتخاذ القرارات النهائية والباطة فى أى شأن، وهو الأمر الذى شكك منه بالفعل مراراً وتكراراً بازرجان نفسه على مدى التسعة أشهر التى قضتها حكومته فى السلطة، من جهة أخرى. ولكن يجب أن نذكر هنا أن آخرين اعتبروا أن كون الحكومة مؤقتة والمجلس الثورى أيضاً مؤقت لدليل على أن الخمينى كان ملتزماً بحل هاتين المؤسستين فور تشكل المؤسسات الأساسية والدستورية والمنتخبة للنظام الجديد عبر سلسلة من الاستفتاءات والانتخابات، من اسم الدولة وصياغة دستور جديد لها إلى انتخاب رئيس جمهورية ثم أعضاء برلمان وغير ذلك، حيث أن سبب وجود هاتين المؤسستين المؤقتتين، أى إدارة المرحلة الانتقالية التى تتسم عادة بحالة فراغ مؤسسى، بما فى ذلك على قمة هرم السلطة، ينتفى فى هذه الحالة.

وقد قضى بازرجان قى مهمته كرئيس للحكومة المؤقتة فترة قاربت على الشهور التسعة بدأت بعد انتصار الثورة مباشرة فى العاشر من فبراير ١٩٧٩ وانتهت باقتحام السفارة الأمريكية فى طهران، واحتجاز العاملين بها كرهائن فى الأسبوع الأول من نوفمبر من العام نفسه. وخلال هذه الشهور لاقى الصعاب الكثيرة، سواء من المجلس الثورى السرى المؤقت الذى أشرنا إليه أو من القوى المؤيدة مباشرة لنهج الخمينى أو من مختلف القوى السياسية الموجودة على الساحة السياسية الإيرانية، خاصة القوى اليسارية ذات مطالب السقف المرتفع داخلياً فيما يتعلق بفرض إجراءات اقتصادية واجتماعية راديكالية تترجم وعود الثورة إلى إجراءات منحازة إلى الفئات الكادحة من الشعب الإيرانى التى كانت وقود الثورة وخطبها بالإضافة إلى المطالبة بحل الجيش الإيرانى وإقامة جيش ديمقراطى شعبى مكانه، وخارجياً الدعوة لتبنى منحنى ثورى مناهض الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها فى المنطقة والعالم بل مناهضاً لمجمل التحالف الغربى وإسرائيل باعتبارها جزءاً من هذا التحالف

الغربي ورداً على دعم هذه الأطراف لنظام الشاه المخلوع بالإضافة إلى المطالبة بتقديم الدعم الفعال لقضايا فلسطين وغيرها من قضايا التحرر الوطني في العالم الإسلامي وعلى امتداد العالم بأسره، وذلك في فترة باتت تعرف لاحقاً بـ "ربيع طهران" واستمرت طبقاً لبعض التقديرات لعدة شهور حتى واقعة اقتحام السفارة الأمريكية في طهران واحتجاز الرهائن بها في نوفمبر ١٩٧٩، بينما في تقديرات أخرى امتدت فترة "ربيع طهران" حتى إعلان أنصار الخميني "الثورة الثقافية" لمحاربة "الأفكار المستوردة"، خاصة داخل الجامعات الإيرانية، بحسب دفعهم بذلك بدءاً من مطلع عام ١٩٨٠، بينما يراها جزء ثالث انتهت باندلاع الحرب العراقية الإيرانية واجتياح الجيش العراقي للأراضي الإيرانية في سبتمبر ١٩٨٠، وأخيراً يراها قطاع رابع بأنها انتهت بالإطاحة بالرئيس الأول للجمهورية الإسلامية الدكتور أبو الحسن بنى صدر وفراره إلى خارج إيران والمواجهات الدموية بين الأجهزة الأمنية لنظام الجمهورية الإسلامية من جهة وأنصار بنى صدر وأتباع منظمة "مجاهدين خلق إيران"

من جهة أخرى والتي انتهت بتحول المنظمة الأخيرة إلى العمل السرى وانتقال قياداتها إلى خارج إيران فى يونيو ، ١٩٨١ وأياً كانت التعريفات لفترة "ربيع طهران" تلك، فالثابت أنها كانت تشهد سعى كل طرف شارك فى الثورة بدرجة أو بأخرى للتأكد من أن رؤيته لشكل الدولة الجديدة التى ستولد من رحم الثورة ستترجم إلى واقع معاش، سواء بشكل كامل أو حتى جزئى، فى تلك الأيام الأولى الهامة، والحيوية من حياة إيران ما بعد الثورة.

ولم يقتصر الأمر بالنسبة لبازرجان على الداخل، بل شمل الخارج أيضاً، فقد كان مطالباً باتخاذ مواقف تجاه الأطراف الخارجية وتفاعلها مع أحداث الثورة الإيرانية وتطوراتها، وبعض هذه الأطراف كان التعامل معها ليس محل خلاف كبير، أو أحياناً ربما لم يكن موضع اهتمام، بين القوى الفاعلة فى إيران فى ذلك الوقت، ولكن فى حالات أخرى لم يكن الوضع بهذا السهولة، بل كانت كل كلمة أو تصرف أو تحرك من جانب بازرجان وحكومته مصدر احتجاج من تيار واستحسان من آخر، ومزايدة من ثالث. ومن

أمثلة ذلك الموقف تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، بكل تراكمات المرارة التي كانت لدى الشعب الإيراني، خاصة القوى الثورية، تجاه واشنطن، وبكل الحساسيات التاريخية لدى الجانب الإيراني تجاه ذاكرة التدخل الأمريكي في إيران منذ تدخلها ضد حكومة الدكتور محمد مصدق الوطنية عام ١٩٥٣، بل وبكل الإحساس أيضاً بالمرارة من جراء الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لنظام الشاه المخلوع وبكل الاستفادة التي حققتها من وراء من هذا النظام لعقود، سواء للحصول على النفط الرخيص، أو الاعتماد عليه للعب دور الشرطي لحماية المصالح الأمريكية في منطقة الخليج، أو للدعم الذي قدمته الولايات المتحدة للأجهزة القمعية الأمنية والعسكرية والاستخباراتية لهذا النظام وتوفير أجهزة ملاحقة وتعذيب وأساليب تحقيق واستجواب عبر دورات تدريبية لكوادر هذه الأجهزة وعناصرها، مما انعكس على ممارسات تمت بحق معارضين سياسيين أو حتى مجرد مشتبه فيهم في زمن الشاه، سرعان ما أصبحوا بعد انتصار الثورة عام

١٩٧٩ فى مقاعد الحكم أو على الأقل قريبين منها وفى صفوف الثوار المنتصرين.

ولهذا كان بازرجان حريصاً فى الأيام الأولى لحكومته على إطلاق تصريحات قوية، ولكنها موزونة ومحسوبة إلى حد كبير، يطالب فيها الولايات المتحدة بعدم التدخل فى الشئون الداخلية الإيرانية، وبتسليم الأسلحة التى كان نظام الشاه قد قام بسداد تكاليفها للولايات المتحدة ولم تكن قد تسلمتها إيران بعد عندما انتصرت الثورة، وذلك كشروط أولية للحديث عن بدء حوار بين الثورة الإيرانية والولايات المتحدة وعن إمكانية تحسين العلاقات بين الجانبين. إلا أن الاعتراضات انهمرت على بازرجان من كل جانب على هذه التصريحات التى وصفها المنتقدون بالاعتدال والتهادن والتخاذل وغير ذلك من أوصاف هجومية. وقد جاءت هذه الانتقادات من التيارات الدينية المتشددة المؤيدة لخط الخميني، بنفس الدرجة التى جاءت بها من مختلف فئات اليسار الإيرانى، سواء الماركسى اللينينى أو الستالينى أو الماوى أو التروتسكى أو اليسار الإسلامى أو غير ذلك. فقد طالب البعض بضرورة

اشتراط تقديم الولايات المتحدة اعتذار تاريخي عما ارتكبته من جرائم في حق الشعب الإيراني كشرط مسبق لبدء صفحة جديدة في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، مع الالتزام والتعهد بعدم التدخل في شئون الشعب الإيراني وخياراته في المستقبل. وذهب البعض الآخر إلى اشتراط تقديم الولايات المتحدة لتعويضات عن "الاستغلال والنهب التاريخيين" أو ما أسماه بعضهم بـ "فائض قيمة النهب التاريخي" الذي مارسه بحق الثروات الإيرانية، خاصة النفطية، دائماً بحسب أصحاب هذا المطلب. ووجد بازرجان نفسه في موقف صعب، خاصة أن جميع من كان في مقاعد السلطة كان يسارع، بل ويتسابق، في إطلاق التصريحات النارية ضد الولايات المتحدة، بل والمزايدة في ذلك، ليس فقط على بازرجان وحكومته، بل وعلى بعضهم البعض، وهو الأمر الذي كان يصعب من مهمة بازرجان. وبلغ الأمر حداً كان صعباً على بازرجان تجاوزه عندما بدأ الخميني التركيز في الهجوم على الولايات المتحدة في تصريحاته مستخدماً بشكل مستمر تعبير "الشیطان الأكبر"، وهو الأمر الذي فضل معه بازرجان

عدم التحدث فى الشأن الأمريكى كثيراً فى العلن والعمل من وراء الكواليس للتوصل إلى تسوية مع الأمريكیین تكون أيضاً مغرية للقبول من جانب القيادة الثورية الإيرانية، خاصة من جهة التزام واشنطنون بتسليم طهران الأسلحة التى كانت إيران قد دفعت ثمنها فى عهد الشاه المخلوع محمد رضا بهلوى ولم تكن قد تسلمتها بعد لدى اندلاع الثورة. ولكن شاعت الأقدار أن تكتب شهادة وفاة حكومة بازرجان على مذبح العلاقات الإيرانية الأمريكية، وتحديدأ عقب اقتحام الطلاب الثوريين المنتمين لعدة اتجاهات إسلامية، وربما بعض الاتجاهات اليسارية أيضاً، للسفارة الأمريكية فى طهران واحتجاز رهائن بها بمن فيهم أمريكيين يتمتعون بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية والقنصلية الواردة فى معاهدات دولية ذات صلة، وما نتج عن ذلك من قطع العلاقات الدبلوماسية بين واشنطنون وطهران وذلك فى وقت كان فيه بازرجان يراهن على نجاح مشاورات غير معلنة أجراها وزير خارجية حكومته إبراهيم يازدى مع مسئولين بالخارجية الأمريكية على هامش مشاركة يازدى فى أعمال الدورة

العادية الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي انعقدت بمدينة نيويورك الأمريكية في ذلك الخريف العاصف في تاريخ العلاقات الإيرانية الأمريكية في عام ١٩٧٩. وكان بازرجان قد حرص في تشكيله لحكومته الثورية المؤقتة على ألا يكون هو المعتدل الوحيد في صفوفها، كما حرص على وضع شخصيات مقربة من الخميني، فعين في منصب وزير الخارجية إبراهيم يازدي الذي جاء أصلاً من خلفية الانتماء إلى الجبهة الوطنية الإيرانية، الحزب التاريخي لأنصار الدكتور محمد مصدق، وبالمناسبة تعرض يازدي في شهر ديسمبر من عام ٢٠١١ لصدور حكم ضده من محكمة إيرانية بالسجن لمدة ثمانية سنوات على خلفية تهمة إلحاق الضرر بالأمن القومي الإيراني. كما جاء بازرجان في منصب وزارى، صار لاحقاً في منصب وزير الخارجية، بصادق قطب زادة، أحد المستشارين المقربين من الخميني منذ أيام وجود الأخير في فرنسا. كذلك كان بازرجان حريصاً على ألا يأتى في حكومته برجال دين يحتلون مناصباً وزارية، وذلك في وقت مبكر بعد انتصار الثورة، حيث كان بازرجان، وقوى

أخرى فى إيران، ما زالوا يأملون ويتطلعون إلى أن يؤدى رجال الدين دورهم كمرشدين للمجتمع وكموجهين للناس من مواقعهم فى الحوزات العلمية والحسينيات والمساجد، دون الانزلاق لممارسة السياسة بشكل يومية وعلى مستوى السلطتين التنفيذية والتشريعية، من منطلق أن مكانة رجال الدين أرفع من الانجرار إلى معارك سياسية وسجلات قد تتضمن اتهامات تخل بمقام ومهابة رجال الدين فى المجتمع، وبالتالي يجب بقاؤهم فى منزلة عالية توجه الناس وترشدهم بدون الانغماس فى القضايا الخلافية اليومية للعمل السياسى. والواقع أن مثل هذا التوجه اتفق جزئياً وتلاقى مع توجهات آية الله الخمينى نفسه خلال تلك الفترة حيث كان الأخير أيضاً وبدوره لديه تحفظات قوية على الأقل فى تلك المرحلة الأولى بعد انتصار الثورة بشأن تولية رجال الدين مناصب قيادية فى السلطة التنفيذية، خاصة المناصب الوزارية، ولكن لأسباب مختلفة عن تلك التى كانت لدى رئيس الحكومة الثورية المؤقتة المهندس محمد مهدى بازرگان أو لدى القوى والشخصيات الثورية الإيرانية من خارج صفوف

الموالين بشكل حرفي ومطلق لخط الخميني ونهجه. فقد كان الهدف من ذلك التوجه، التكتيكي في هذه الحالة، لدى الخميني هو عدم إثارة الريبة من جانب بقية القوى الثورية من خارج المؤسسة الدينية الشيعية الإيرانية أو الشكوك في نواياه بشأن مستقبل طبيعة النظام السياسي الإيراني ومؤسساته ودور وموقع رجال الدين فيه، وكيفية قيامه بترجمة ما ورد في كتابه "الحكومة الإسلامية" الصادر قبل انتصار الثورة في فبراير ١٩٧٩ إلى واقع في إيران التي بات يقودها بعد الثورة، وكذلك طمأنة هذه القوى والتيارات الأخرى بالتزامه ببرنامج النقاط الثمانية الذي أصدره وأعلن التزامه به وهو في المنفى في فرنسا وقبل عودته إلى بلاده والهبوط في مطارها الدولي، المسمى مطار مهاباد في ذلك الوقت، هبوط المنتصرين، وهو البرنامج الذي سنتناوله بشيء من التفصيل في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

وقد شهدت فترة تولى حكومة بازرجان مقاليد الأمور في إيران، على قصرها من الناحية الزمنية، العديد من التطورات الهامة التي شكلت علامات على طريق تأسيس الجمهورية

الإسلامية ومؤسساتها، سواء الاستفتاء على اسم، ومن ثم طبيعة، الدولة الجديدة، والذي انتهى باختيار أغلبية كبيرة من الشعب أن تكون الدولة جمهورية إسلامية، حيث كان البديل المطروح أن تبقى إيران ذات نظام إمبراطورى، وهو أمر لم يكن من المتوقع أن يقبل به سوى أقلية محدودة جداً فى إيران فى ذلك الوقت أخذاً فى الاعتبار تراكم السمعة السيئة والممارسات المهينة للشعب الإيراني من جانب مؤسسة الملكية فى إيران من جراء سياسات أسرة بهلوى، خاصة فى سنوات حكمها الأخيرة. كما استبعد الخمينى من خيارات الاستفتاء الخيار الذى كانت تطالب به قوى وشخصيات إسلامية ولكنها مختلفة مع رؤية "خط الإمام" لأنصار الخمينى، سواء كانوا إسلاميين ليبراليين أو تحديثيين أو تقدميين أو مستنيرين، مثل منظمة "مجاهدين خلق إيران" ذات التوجهات اليسارية الإسلامية، والحزب الديمقراطى الشعبى الإسلامى الذى كان يضم أتباع رجل الدين الإيراني البارز "آية الله شريعتمدارى" المنتمى عرقياً إلى الأقلية الأذارية تركية الأصل ذات الحجم الضخم ضمن سكان إيران وصاحب التوجهات الإسلامية

الليبرالية، بالإضافة إلى قوى أخرى غير إسلامية، سواء ليبرالية أو قومية أو يسارية مثل الجبهة الوطنية الديمقراطية بزعامة "هدايت متين دفتري" حفيد الدكتور محمد مصدق ذات التوجهات القومية والليبرالية، ومنظمة "فدائيين خلق إيران" ذات التوجهات الماركسية اللينينية، ألا وهو خيار "الجمهورية الديمقراطية الإسلامية"، حيث اعتبر الخميني وأنصاره أن لفظ "الديمقراطية" لفظ غربي أدنى درجة من لفظ إسلامي وبالتالي لا يجوز أن يقترن الاثنان معاً، كما رأى أن الشورى في الإسلام تجب الديمقراطية بمفهومها الغربي وتشمل ما هو أعمق وأكثر منها. كما رفض الخميني وأنصار خطه مطالبة نفس تلك القوى والشخصيات بإجراء انتخابات لاختيار مجلس تمثيلي موسع يقوم بصياغة الدستور الجديد وبدلاً من ذلك دعا إلى إجراء انتخابات لأعضاء مجلس خبراء محدود العدد كان منوطاً به صياغة مشروع الدستور الجديد للجمهورية الإسلامية، ثم تم الاستفتاء على الدستور ذاته.

وكان من غير الواضح ماذا كان سيكون عليه موقف بازرجان من هذه الاستفتاءات والانتخابات لو لم يكن في

موقع رئيس الحكومة المؤقتة، وكان حراً من أى منصب ومجرد معبر عن حركة تحرير إيران وتوجهاتها وإرثها الفكرى، مثلها فى ذلك مثل بقية القوى السياسية فى إيران فى ذلك الوقت، حيث أنه فى موقعه كرئيس للحكومة لم يصدر عنه ما ينم عن انحياز أو تفضيل، فهل كان بازرجان سيفضل خيار "الجمهورية الإسلامية الديمقراطية" باعتباره كان منذ تأسيس حركة تحرير إيران يبشر دائماً بأن الإسلام يتسع لليبرالية والديمقراطية بكل ما يحتويه من تسامح وحض على الجدل والنقاش ودعوة للشورى، أم كان بالمقابل، كما حاول بالفعل كثيراً بعد ذلك بعد خروجه من السلطة وحتى وفاته منذ سنوات عديدة، هو و"حركة تحرير إيران"، سيقبل بخيار تسمية "الجمهورية الإسلامية" على أن يكون ذلك مرهوناً بإقامة دولة قانون ودولة تعددية فكرية وسياسية وبها ضمانات دستورية وقانونية يتم الالتزام بها وتطبيقها وتكون كافية لممارسة وحماية الحريات والحقوق الفردية والجماعية للمواطنين الإيرانيين وللشعب الإيراني ككل.

وقد تعرض بازرجان للكثير من الاتهامات أيضاً من مختلف الأطراف بسبب سياسات ومواقف اتبعتها فى الداخل كانت فى مجملها تسعى لإرساء حكم القانون والمحافظة على النظام العام ورفض الفوضى والسعى للاستقرار. وتضمنت تلك الجهود محاولته الإسراع بإعادة تشكيل الجيش الإيرانى النظامى واستعادة تماسكه لمواجهة أى تهديدات خارجية، سواء عراقية أو أمريكية أو غير ذلك فى ذلك الوقت، ومواجهة اتهامات من تيارات متباينة، بل ومتناقضة، كان ما يجمعها هو عدم الرغبة فى رؤية الجيش الإيرانى قوياً من جديد، إما خوفاً من أن ينقلب هذا الجيش على الثورة، أو تشككاً فى استمرار ولاء الجيش للشاه المخلوع ونظامه، وشمل هؤلاء مؤيدى الخمينى الذين كانوا يفضلون إنشاء جيش مواز ، أقوى من الجيش النظامى وأكثر تسليحاً وأفضل تدريباً وأحدث عتاداً، يكون ملتزماً عقائدياً بنهج الخمينى، وهو ما حدث فعلاً لاحقاً ممثلاً فى إنشاء الحرس الثورى "الباسداران" ثم متطوعى المستضعفين "الباسيج"، وكذلك شمل تنظيمات اليسار، سواء الإسلامى أو الماركسى بفصائله المتعددة، الذين رفضوا تماماً إعادة إنشاء جيش محترف

وطالبوا بالمقابل بإنشاء "جيش ديمقراطى شعبى"، يكون أيضاً عقائدياً وانتماءؤه للجماهير وللثورة بمعناها العريض. كذلك عارض بازرجان أسلوب "المحاكم الثورية" و"اللجان الثورية" وهو منهج تبناه أنصار الخمينى، والذين سرعان ما اندرجوا فى سياق الحزب الجمهورى الإسلامى، وكانت الأولى تحت إشراف رجل الدين صاحب الدور البارز، وإن كان متقلباً، فى مختلف مراحل مسيرة الثورة الإيرانية "آية الله صادق خلى"، حيث اعتبر بازرجان المحاكم الثورية خلخلة لنظام القضاء الطبيعى ولا تمنح أى ضمانات للمتهمين وحقوقهم، بينما اعتبر اللجان الثورية انتهاكاً لحرمة البيوت التى كانت تداهم لمجرد صدور أصوات موسيقى منها أو غير ذلك، وتعدياً على أبسط حقوق وحرىات المواطنىن.

وحتى بعد خروجه من الحكم مستقيلاً احتجاجاً على اعتبار اقتحام مقر السفارة الأمريكية فى طهران واحتجاز الرهائن به تخريباً متعمداً من قوى داخل النظام الإيرانى لجهود من جانبه كان يراها وشيكة النجاح لرأب الصدع مع واشنطن وتلبية الأخير لشروط ومتطلبات طهران التى كانت

تتصف بالمعقولية ودون مبالغات فى التوقعات، وحتى وفاته منذ سنوات عديدة، احتفظ بازرجان باحترام النخبة الحاكمة وقوى المعارضة على حد سواء داخل إيران، بالرغم من تعرض حركته للعديد من المضايقات وملاحقة الأجهزة الأمنية الإيرانية لقيادات وكوادر الحركة، علماً بأن الحركة عادت من جديد لتبنى الأساليب السلمية والعلنية فى التعبير عن مواقفها المعارضة لسياسات اتبعتها الحكم الإيراني، سواء خلال حياة الخميني أو بعد وفاته. ولكن تعرض بازرجان نفسه للاستجواب والاحتجاز وتحديد الإقامة، خاصة بعد وفاة الخميني، وإن لم يتعرض للاعتقال، ولكن تعرض أعضاء فى حركته لملاحقات، بل والسجن، كما تعرضت مقار للحركة داخل إيران للمداهمة والإغلاق، وتعرضت مطبوعات ونشرات لها للمصادرة أحياناً وسحب تراخيص الإصدار أحياناً أخرى. واستمر الطابع النخبوي للحركة، فلم تتحول أبداً إلى حركة جماهيرية، واستمرت تتلقى الاتهامات أحياناً من قبل الحكم من جانب بالتهادن مع أعداء الثورة فى الداخل والخارج، وأحياناً أخرى من جانب فصائل المعارضة بمهادنة

السلطة والتواطؤ معها وتفضيل الإمساك بالعصا من المنتصف وعدم اتخاذ مواقف حاسمة وقاطعة في مواجهة ذلك النظام دفاعاً عن حريات المواطنين الإيرانيين وحقوقهم، وهو الشعار الذي ظلت الحركة ترفعه وتطالب به دائماً منذ نشأتها وحتى لحظتنا الراهنة. ولكن حركة تحرير إيران أبداً لم تعد بنفس الوزن والمكانة اللذين كانت عليهما في ظل حياة مؤسسيتها المهندس محمد مهدي بازرجان وأية الله سيد محمود طالقاني.

الشخصية الثانية: الدكتور على شريعتى: "الشمعة التى أضاءت الطريق"

يعتبر الدكتور على شريعتى وبحق وبكل المعايير الموضوعية المنظر الأهم فى رأى العديد من المراقبين والمحللين للثورة الإيرانية التى أطاحت بنظام الشاه محمد رضا بهلوى وأسرتة فى العاشر من فبراير ١٩٧٩، بالرغم من وفاته المفاجئة فى التاسع عشر من يونيو ١٩٧٧ وهو فى سن صغير لا يتعدى الأربعة والأربعين عاماً وعقب يومين من طرده أو نفيه من إيران، وبعد وصوله من طهران إلى العاصمة البريطانية لندن فيما كان يعتبر أنه ربما محطة فى طريق انتقاله للولايات المتحدة الأمريكية حيث سعى اتحاد الطلاب المسلمين (الإيرانى) هناك ذو التوجهات الإسلامية التقدمية إلى اقناعه بالذهاب إلى والاستقرار هناك، حيث كان هذا

الاتحاد يقوم بالفعل بطبع ونشر وترجمة وتوزيع كتب الدكتور على شريعتى فى أمريكا الشمالية باللغتين الفارسية والإنجليزية وعلى مدار عدة سنوات. وقد ساوى الكثيرون بين أهمية دور الدكتور على شريعتى ودور آية الله الخمينى فى الثورة الإيرانية، سواء فى التمهيد لها أو فى توجيه مسار حركتها على مدار اندلاعها منذ إرهاباتها الأولى خلال عام ١٩٧٧ وحتى تحقق للثورة الإيرانية انتصارها الختامى والنهائى فى العاشر من فبراير ١٩٧٩.

وربما لولا الدكتور على شريعتى لكانت أحداث ثورة ١٩٧٧ - ١٩٧٩ ستكون مجرد صورة كربونية أخرى طبق الأصل من الاحتجاجات على ثورة الشاه البيضاء فى مطلع عقد الستينيات من القرن العشرين، أى كانت ستكون مقصورة على قطاعات من رجال الدين من مختلف الدرجات وطلاب الحوزات العلمية والدوائر المرتبطة بهم تقليدياً مثل تجار "البازار" (السوق التقليدى) والعاملين فيه والفئات التقليدية من المهاجرين حديثاً من الريف إلى الحضر وبعض فئات الريف الإيرانى، ولم تكن لتتحول إلى ثورة شعبية عارمة

كان وقودها الأساسي طلاب المدارس والجامعات الحديثة والموظفين والمتقنين والمهنيين من أصحاب الياقات البيضاء والطبقة العاملة الصناعية من أصحاب الياقات الزرقاء. وبالتالي كان هناك منطق وراء ما قال به العديد من دارسي الثورة الإيرانية من أن الراحل الدكتور علي شريعتي كان أحد أسباب، بل ربما من أهم أسباب، نجاح ثورة ١٩٧٩ في إيران وشمولها على قطاعات واسعة من الشعب الإيراني، خاصة من الشباب، لم تكن لتنضم للثورة أو تشارك فيها، بل حتى تلعب أدواراً قيادية بها لولا دور شريعتي الفكري والسياسي والتنويري.

ولكن من هو علي شريعتي؟ وما هو سر تأثيره الكبير الذي نتحدث عنه هنا؟ وما هي الأفكار التي بشر بها وسعى لنشرها والترويج لها في إطار فكره الذي يطلق عليه عادة "الفكر الإسلامي التقدمي"؟ كان والد علي شريعتي رحمه الله رجل دين شيعي إيراني بارز واسمه "محمد تقي شريعتي"، ولكنه لم يكن رجل دين شيعي تقليدي، بل تميز بأنه كان رجل دين ذا توجهات تقدمية ومتبنياً للمنهج العلمي في الفكر

والدعوة الإسلاميين، حيث كان عضواً بحركة تحرير إيران التي أسسها المهندس مهدي بازرجان وآية الله سيد محمود طالقاني، كما انضم هو وابنه "علي" إلى جمعية أخرى، أيضاً ذات طابع نخبوي مثل حركة تحرير إيران، اسمها "الاشتراكيون الذين يخشون الله"، وهو الأمر الذي يفسر لنا جزئياً التوجهات الإسلامية التقدمية التي تطورت لدى ابنه علي منذ فترة مبكرة في حياته.

وباعتباره ابناً لرجل دين، فكان من الطبيعي أن يتلقى علي شريعتي تعليماً دينياً منذ الصغر، ولكن بوجهة وتفاسير ذات طابع مستنير، كما جمع بين التعليم المدني والديني، وجمع بين العمل كمدرس بإحدى المدارس الثانوية واستكمال دراسته الجامعية بكلية المعلمين بمدينة مشهد، حيث تخصص في علم الاجتماع، ولاحقاً في أحد فروع التخصص، وهو علم الاجتماع السياسي، وهو نفس التخصص الذي سافر من أجله لاستكمال الدراسة في فرنسا بعد حصوله على منحة لهذا الغرض عام ١٩٥٨ للحصول على درجة الدكتوراة من جامعة السوربون الشهيرة بالعاصمة الفرنسية باريس. وقبل

. ذلك كان قد أقبل على تعلم اللغة الفرنسية كما كان عموماً مهتماً بتعلم اللغات الأجنبية ومجيداً في هذا المضمار. وقد أجاد في اللغة العربية أيضاً إلى درجة أنه ترجم من اللغة العربية إلى اللغة الفارسية الكتاب الشهير للكاتب والأديب المصري الكبير الراحل عبد الحميد جودة السحار عن الصحابي الجليل "أبو ذر الغفاري"، والذي كان معروفاً في التاريخ الإسلامي بتوجهاته الداعية للعدالة الاجتماعية والرافضة للاستغلال الاقتصادي والظلم الاجتماعي والتفاوتات الطبقيّة الصارخة التي باتت تظهر وتبرز في المجتمع الإسلامي منذ عهد الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان وتضاعفت في عهد الدولة الأموية وبدءاً من حكم معاوية بن أبي سفيان، وهو الأمر الذي كان بدوره مؤشراً مبكراً على انفتاح شريعتي من جهة على التراث السني الإسلامي وعدم وجود أي حساسية لديه تجاه السنة كما كان الحال مع العديد من المفكرين والفقهاء الشيعة في إيران في ذلك الوقت، ومن جهة أخرى انفتاحه على التفسيرات التقدمية للإسلام من حيث الفكر وتفسير التاريخ والانحياز الاجتماعي

للفقراء والمستضعفين على حد سواء وهو مجال كان لشريعتي فيه إسهام كبير فيما بقى له من العمر، ومن جهة ثالثة انفتاحه على الفكر التقدمي الإنساني المعاصر وتجاربه المتنوعة بوجه عام.

وخلال وجوده في باريس لمدة خمس سنوات، تأثر على شريعتي بأشياء كثيرة ومدخلات متعددة وتأثيرات متنوعة وأحداث صاخبة متزامنة أحياناً، ومتداخلة أحياناً أخرى، كانت تتم أو تحدث في العاصمة الفرنسية أو حولها. ومن حيث المبدأ، فقد انضم شريعتي في باريس فور وصوله إليها إلى فرع "حركة تحرير إيران"، التي كان قد أسسها كل من المهندس محمد مهدي بازرجان وآية الله سيد محمود طالقاني في إيران في وقت سابق وكان لها فروع خارج إيران، في فرنسا، وعلى صعيد أوسع كان لشريعتي دوراً فاعلاً في فرنسا بخصوص العديد من القضايا التي تخص العرب والمسلمين وليس فقط الإيرانيين، وكذلك القضايا ذات الطابع العالمي. ومن هذه الأحداث الأكثر إثارة للجدل في ذلك الوقت كان الجدل الدائر حول الثورة الجزائرية والتي تأثر بها

شريعتي على الصعيدين السياسى والثقافى، وتأثر شريعتي بالدرجة ذاتها بالجدل الصاخب حول القضية الفلسطينية، وشارك شخصياً فى مظاهرات وفعاليات وأنشطة دعم لكل من الثورة الجزائرية والثورة الفلسطينية، بل وكان يكتب مقالات فى النشرة الدورية التى كانت تصدرها جبهة التحرير الوطنية الجزائرية فى فرنسا باللغة الفرنسية. وبالرغم من هذه الأنشطة السياسية الفاعلة، فقد كان اهتمام شريعتي مرتكزاً على العمل الفكرى وصقل أفكاره وتطويرها ساعياً لتعظيم استفادته من تواجدده فى عاصمة الفكر والثقافة العالميتين فى ذلك الوقت باريس إلى أقصى درجة ممكنة، أكثر مما كان معنياً بالتحريض السياسى والتظاهر وإطلاق الشعارات. وكذلك تأثر شريعتي بالطبع بالفلسفة الوجودية لجان بول سارتر وألبير كاميه، خاصة موقفها من قضية الاستعمار وبالذات الاستعمار الفرنسى للجزائر، كما تأثر بأطياف مختلفة من الفكر اليسارى بشكل عام، والفكر الماركسى على وجه الخصوص، بما فى ذلك الفكر روجيه جارودى - قبل سنوات طويلة من تحوله للإسلام - كما قرأ

وابطلع على وناقش الفكر الثورى العالمى المعاصر بما فى ذلك أفكار جيفارا الثورية الأممية وأفكار ماو التى خلطت بين الماركسية والعالم ثالثة. الراديكالية والخصوصية الصينية وغيرهما، بالإضافة إلى تأثيره الكبير بأوساط يسار المستشرقين الفرنسيين، وفى مقدمتهم "لوى ماسينيون". وقد تفاعل على شريعتى مع الفكر العالم الثالى، وتبدى ذلك بشكل بارز فى حالة حوارهِ مع المفكر الكبير الراحل "فرانز فانون". بشأن الموقف من الظاهرة الإمبريالية الحديثة والمعاصرة وعلاقتها بظاهرة التغريب والتأثيرات النفسية للظاهرتين، إلا أن شريعتى انتقد "فانون" فيما يتعلق برؤية الأخير لدور الدين فى إنجاز مهمة التحرر الإنسانى الفردى والجماعى والنفسى والمادى للفرد والجماعة على حد سواء، وكذلك لموقف "فانون" إزاء العلاقة بين الدين والثقافة فى البلدان الواقعة تحت الاحتلال والتى تناضل من أجل تحقيق تحريرها الوطنى واستقلالها أو فى البلدان النامية المستقلة حديثاً والتى تسعى لتعزيز الاستقلال الوطنى وبناء مشروعها المستقل للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما

انتقد شريعتى دعوة فانون لشعوب العالم الثالث للتخلي عن تقاليدھا الدينية حتى تتمكن من الانتصار فى نضالها ضد الإمبريالية الغربية. وفى ختام فترة وجوده فى فرنسا كان شريعتى قد خلص إلى حقيقة مؤداھا أن كافة الأيديولوجيات التى درسها أو تناقش مع رموزها أو تفاعل معها لا تقدر على تحقيق الفهم بشكل واعى وكامل لواقع وظروف وخصوصية احتياجات ومشكلات المجتمعات الإسلامية، خاصة المجتمع الإيرانى، وبالتالي لا تصلح للتطبيق فى هذه المجتمعات ومساعدتها على تجاوز التحديات التى تواجهها.

ولقد اكتسب الدكتور على شريعتى معرفة متعمقة بالتاريخ والفلسفة الغربیین، وهو ما أضيف إلى وعیه الذاتى بدينه وتقالیده، وبالتالي، كان شريعتى الأقدر على إدماج الفكر الراديكالى فى الغرب والعالم الثالث مع المبادئ والمفاهيم الإسلامية، مع مراعاة الخصوصية الشيعية. إلا أنه انتقد الأفكار الأجنبية بنفس القدر من التعمق والنفاز الذى انتقد بهما الفكر الإسلامى، خاصة الشيعى، التقليدى ومفاهيمه. ورغم أن الكاتب الشهير المتخصص فى الشأن

الإيراني "إرفاند ابراهيميان" ذكر أن شريعتي كرس حياته لمهمة إدماج الاشتراكية مع المبادئ الثورية الموجودة في التشيع التقليدي، فإن الواقع أكد، كما سنرى فيما بعد، أن هدف شريعتي كان جعل الأصالة بتفسيرات جديدة وسيلة للثورة بهدف تحرير البشر والأمة. ولهذا السبب، استخدم شريعتي كافة المفاهيم ومناهج وأساليب وأدوات التحليل التي وجدها مفيدة له في تلك المهمة، أياً كانت ومهما تعددت مصادرها.

ولاشك أن الدكتور شريعتي قد شارك كارل ماركس الاهتمام بالجدلية التاريخية ومراحل تطور المجتمعات الإنسانية، ولكن دون المادية الجدلية، وكذلك شاركه الاهتمام بالعلاقة الجدلية بين البنية التحتية والبنية الفوقية، وأيضاً اهتم بالتفسير الماركسي للتاريخ. أما مفهوم شريعتي عن "الطليعة"، فإنه بلا جدال تأثر بدرجة ما بمفهوم لينين عن الطليعة الثورية أيضاً. ولكن المؤكد أن شريعتي اختلف مع الفكر الماركسي بشأن دور الفرد، خاصة القيادة، في صنع التاريخ وفي إحداث التغيير والعملية المؤدية إلى ذلك. وقد

رفض شريعتي كذلك الأسس الفلسفية والمعرفية للفكر الماركسي، كذلك رفض ما توصل إليه كارل ماركس من استنتاجات سياسية واعتبرها تنبؤات غير علمية. كما لم يتوان شريعتي عن انتقاد الأحزاب الشيوعية الحاكمة في الاتحاد السوفيتي السابق والدول التي دارت في فلكه في شرق ووسط أوروبا في ذلك الوقت، متهماً إياها بأنها تحولت إلى مؤسسات بيروقراطية وفقدت بريقها الثوري، وفشلت في أن تدرك أن التناقض الرئيسي في العالم في ذلك الوقت (أى في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين) هو بين الإمبريالية الغربية والعالم الثالث، وليس بين الرأسماليين والطبقة العاملة كما كان الحال في الماضي. وفي هذا المقام، اقترب شريعتي من فكر "مدرسة التبعية". كذلك انتقد شريعتي تلك الأحزاب الشيوعية الحاكمة لعدم تفهمها لأهمية الوطنية أو القومية أو الدين بوصفها أدوات هامة في النضال ضد الإمبريالية في بلدان العالم الثالث، وبصفة عامة، انتقد شريعتي الاشتراكيين واتهمهم بتحويل الاشتراكية إلى دين مادي يحت يتصف بالحمية الاقتصادية.

كما نذكر هنا أن شريعتي دعا إلى دراسة الغرب وتاريخه وتطوره الحضاري والاجتماعي والحركات الفكرية التي نشأت فيه، خاصة منذ عصر النهضة، مع التركيز على نشأة البروتستانتية وصعود نجمها ودورها في أوروبا في عصورها الوسطى، كما اهتم بدراسة القادة السياسيين والاجتماعيين للغرب ومقارنة كل ذلك بالإسلام. وقد وعى شريعتي ما اعتبره عداء الغرب للإسلام، إلا أنه انفتح عليه ليتعلم من تحليل العوامل التي ذكرناها فيما سبق، ما يفيد في كفاح المسلمين من أجل التحرر والتقدم. وكان توجه شريعتي هذا بديلاً لتخوف التيار العام لرجال الدين وإغلاقهم الأبواب أمام الأفكار والمجتمعات الغربية مما أدى، ودائماً بحسب رأي شريعتي، إلى إيجاد حالة من سوء الفهم عن الغرب في العالم الإسلامي، بما في ذلك في إيران. وأدمج شريعتي في منهج دعوته ولغة خطابه معطيات من الفلسفة وعلم الاجتماع والفكر الغربي عموماً؛ وأيقن شريعتي أن المسلمين لا يحتكرون كل الأمور الإيجابية في الدنيا، وإلا لو كان الحال كذلك. لكانت أوضاعهم مختلفة عما كانت هي عليه من تراجع. ولم يكن

كافياً لدى شريعتي أن يقول المسلمون الشيعة أن لديهم كتاب الله وسنة رسوله وتراث الأئمة الاثني عشر، بل أكد أنه من الضروري الفهم المتعمق لجوهر ذلك كله ومضمونه وروحه بالإضافة إلى دراسة ما هو موجود لدى غير المسلمين في بقية أنحاء العالم، وبالذات في البلدان الغربية المتقدمة، بهدف معرفة ما قد يكون بناءً ومفيداً للمسلمين ويتفق أيضاً مع مبادئ الإسلام.

وكان من الطبيعي أن يعود شريعتي بعد ذلك للتدريس بجامعة مشهد التي تخرج منها، ولكنه فور عودته إلى إيران تم اعتقاله بواسطة جهاز السافاك وإخضاعه لاستجوابات مطولة، ثم لم يسمح له إلا بالتدريس لمادة العلوم الإنسانية بكلية الزراعة بجامعة مشهد، ثم تم السماح له في مرحلة لاحقة بالعودة للتدريس بقسم الاجتماع، مكانه الطبيعي، بنفس الجامعة. كما بدأ يلقي محاضرات خارج إطار البرنامج الدراسي المعتاد للجامعة يبلور من خلالها فكره الداعي إلى رؤية جديد للدين الإسلامي بشكل عام، وخصوصيته الشيعية على وجه الخصوص، علماً بأنه كان يسعى دائماً لتجاوز

الفوارق بين السّنة والشيعة وتجسير الهوة فيما بينهما، على أن تقوم هذه الرؤية على إعادة تفسير تقدمي ليس فقط لأحداث التاريخ الإسلامي، خاصة الشيعي المبكر منه، وبالذات في أطواره الأولى، بل لبعض المفاهيم الأساسية في الفقه الإسلامي، خاصة الشيعي، بحيث تبدو متسقة مع العقل والمنطق من جهة وتتواءم مع الظروف التي كانت تعيش فيها مجتمعات المسلمين في النصف الثاني من القرن العشرين واحتياجات المسلمين وتطلعاتهم فيها من جهة أخرى. ومن هذه المفاهيم في الفقه الشيعي "الغيبة"، و"عاشوراء"، و"الأربعين"، بل ومفهوم "الإمامة" خريماً ذاته الذي يتصف بما يشبه القداسة في الذاكرة والفقه الشيعيين، ومن المفاهيم الإسلامية العامة التي تناولها الدكتور على شريعتي في الإطار العام بفرض عملية إعادة التفسير بتوجه ثوري وتقدمي كان مفهوم "العدل" و"الحساب والثواب والعقاب"، وغيرهم.

وليس من المناسب أن نتناول هنا دور شريعتي في الثورة بدون طرح بعض أفكاره وإعادة تفسيره ليس فقط للمفاهيم

الأساسية فى الإسلام الشيعى بل ولوقائع التاريخ الإسلامى،
العام منه وما يخص الشيعة تحديداً على وجه الخصوص. فلا
نغالى إذا قلنا أن شريعتى كان له نظرية شاملة لتفسير تطور
التاريخ الإنسانى منذ نشأة الخليقة وربط ذلك بأنماط السلطة
السياسية والملكية الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية. واعتبر
شريعتى أن هذا التاريخ تميز بالصراع بين الخير والشر بدءاً
بالصراع بين ابنى آدم عليه السلام هابيل وقابيل. ولكن
شريعتى أوضح أن هذا الصراع ليس صراعاً مجرداً بين
الخير والشر بالمعنى الأخلاقى بل ربطه بالأبعاد السياسية
والاقتصادية والاجتماعية. فبالنسبة لشريعتى لم يمثل قابيل
والمعسكر الذى جاء من بعده تاريخياً استمراراً له مجرد
الشر بمعناه الأخلاقى بل كان رمزاً للسعى للاستئثار
بالسلطة السياسية واحتكار الملكية الاقتصادية وممارسة
الاستغلال الاجتماعى وتزييف الوعى واستغلال الدين لتبرير
ذلك كله. وبالمقابل، رأى شريعتى أن هابيل والمعسكر الذى
جاء بعده تاريخياً استمراراً له لم يكن مجرد ممثلاً للخير
بمعناه الأخلاقى، بل مثل روح الأخوة الإنسانية الشاملة

والدعوة للمساواة والعمل من أجل سيادة العدالة والترويج
لمفهوم التسامح مع الآخر وتقبل الجدل والنقاش معه. وكما
سيأتى ذكره لاحقاً فى كل من الفصل الرابع من هذا الكتاب
عندما نتحدث عن رجل الدين البارز آية الله سيد محمود
طلقانى وفى الفصل الخامس من هذا الكتاب عندما نتحدث
عن مشعود رجوى ومنظمة "مجاهدين خلق إيران" ، فقد
تشابه شريعتى مع طلقانى وإن كان أشمل منه وسبق منظرى
"مجاهدى خلق" ، بل وأثر عليهم وعلى غيرهم فى ذلك، فى
الحديث عن الرؤية "التوحيدية" للمجتمع الإيرانى، بل ولكافة
المجتمعات الإسلامية، بل فى نهاية المطاف للمجتمع الإنسانى
بأسره، أى قيام المجتمع على أساس الوحدة التى تعكس
وحدانية الخالق جل وعلا. وبالطبع ليس المقصود بالرؤية
التوحيدية للمجتمع هنا إنكار التعددية التى شرعها الله تعالى
بقوله "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم
شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله
عليم خبير" ، ولكنها رفض للتمييز والتفاوت بين البشر على
أساس العرق أو القومية أو اللون أو الدين أو الطبقة.

ولم يتوقف شريعتي هنا بل اعتبر ما يسمى بتاريخ الحضارات الإنسانية القديمة تاريخاً للصراع بين النخب الحاكمة التي تحالفت مع أصحاب الثروات ومكتنزيها بشكل مخالف لمتطلبات العدالة وكذلك مع ممثلى السلطات الدينية الرسمية التى حولت كافة الأديان، حتى قبل ظهور الرسالات السماوية، إلى أدوات لتبرير قمع الحكام للمحكومين وإقناع العباد بأن العدل ليس محله هذه الدنيا بل الحياة الأخرى ودعوتهم لإطاعة الحكام أياً كانت درجة بطشهم. وبحسب شريعتي، فلم يكتف هؤلاء الحكام بتسخير العباد للعمل لبناء الصروح العظيمة لتخليد أمجادهم من خلال القصور والمباني الفارهة والأهرامات والمسلات وغيرها، بل دفعوا بهم للحروب بحيث يكونوا وقوداً لها بحجة الدفاع عن أوطانهم أو حضاراتهم بينما الهدف الحقيقى كان تحقيق المزيد من المكاسب لهؤلاء الحكام، سواء باحتلال أراضى الآخرين أو تراكم الثروات أو استعباد شعوب أخرى. وبالرغم مما رآه شريعتي باعتباره بارقة الأمل الأولى التى منحتها الأديان للإنسان للتحرر من هذه العبودية لتحالف الحكام المستبدين

وأصحاب الثروات والكهنة الرسميين للأديان الموجودة، والذين مثلوا من وجهة نظر شريعتي ورثة قابيل ابن آدم عليه السلام، فإن هذه الأديان السماوية خضعت بدورها لنفس النمط من التطور، فإنها وإن بدأت في الأصل داعية لإقامة مجتمعات "توحيدية" قائمة على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين البشر وعلى رفض أى شرعية لقيام سلطة دينية وإنهاء الاستبداد والقمع واحتكار الأقلية العددية للثروة والدخل، اتباعاً لنهج هابيل ابن آدم عليه السلام، فإنها سرعان ما تحولت، وفي ظرف سنوات عديدة بعد رحيل الأنبياء الذين حملوا تلك الرسائل ونقلوها من السماء إلى الأرض، إلى صورة مكررة مما كان موجوداً من قبل، فقد جاء إلى الحكم حكام مفتصبون للسلطة وكان همهم هو الاستئثار بالسلطة والحيلولة دون أى مشاركة من الشعوب فيها وممارسة القمع والاستبداد لهذا الغرض، كما عقدوا تحالفات جديدة مع طبقة المستئثرين بالثروات في ضوء حاجة كل منهم للآخر وسلطاته. وعاد المثلث القديم إلى طبيعته الأصلية، ولكن تحت غطاء ومبرر أديان ورسالات السماء هذه المرة، عندما

اكتمل بصعود سلطة دينية من جديد تدعى التحدث باسم الرب الإله وتحتكر لنفسها سلطة تفسير النصوص المقدسة الواردة فى رسالات السماء. وبالتالي عادت المظالم القديمة وكاد الناس أن يفقدوا الأمل فى أى خلاص من هذه الحلقة الجهنمية المفرغة من القمع والظلم والاستغلال وتزييف الوعى. ولكن، ودائماً حسب تفسير على شريعتى، جاءت رسالة الإسلام ودعوته على يد الرسول محمد صلى الله عليه وسلم لتبعث الأمل من جديد. فقد كان جوهر رسالة الإسلام هو الدعوة إلى وحدانية الله وكذلك لبناء المجتمع "التوحيدي" الذى يعكس هذه الوجدانية على الأرض، وتم إزالة سلطة الكهنوت الدينى عندما أعلن الإسلام أن العلاقة مباشرة بين العبد وربّه، كما سقط الاستبداد السياسى فى ظل الدعوة للشورى والمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار وغير ذلك من أحكام، كما أنهى الإسلام احتكار القلة للثروة فى ضوء حرصه على إعادة توزيعها وإعادة تدويرها عبر أدوات مختلفة ومتنوعة لتحقيق العدالة والارتقاء بحياة البشر. ولكن هذا الوضع المثالى لم يستمر طويلاً، فسرعان بعد وفاة الرسول وانتهاء فترتى حكم

الخليفتين الراشدين أبى بكر الصديق وعمر بن الخطاب
رضى الله عنهما حدثت الفتنة الكبرى، والتي يعتبر شريعتى،
وهو أمر ليس مستغرباً خاصة فى ضوء انتمائه الشيعى كما
أنه مشترك بين العديد من المفكرين أصحاب التوجه النقدى
للتاريخ الإسلامى الأول، أن بذور انهيار دولة الخلافة كمنت
فى ممارسات بدأت فى عهد الخليفة الراشد الثالث عثمان بن
عفان رضى الله عنه، خاصة محاباته لأقاربه وتوليبتهم
المناصب الكبرى والهامة فى دولة الخلافة مثل الولاية على
الأمصار وغيرها مما أدى إلى انتشار المظالم وكذلك
التغاضى عن امتلاكهم لثروات بطرق غير مشروعة ونزعته
للاحتكار مما ولد المفاسد ونشر الظلم فى أرجاء الدولة
الإسلامية الفتية، وأخيراً بدأ من جديد نزوع البعض إلى
تبرير المظالم باسم الدين وتكفير من يطالب بالعدل. وفى وجه
ذلك قام عدد من الصحابة، وفى مقدمتهم أبو ذر الغفارى،
يستنكر الأوضاع الجديدة ويبرهن على تناقضها مع جوهر
الرسالة الإسلامية ويدعو لتصحيح تلك الأوضاع، حتى ولو
تطلب ذلك اللجوء على الخروج على الحاكم. ويرى شريعتى

فى تفسيره هذا للمراحل الأولى من التاريخ الإسلامى أن هذه المظاهر كانت جميعها شاهداً على بداية تصدع المجتمع "التوحيدى" الذى أنشأه الرسول صلى الله عليه وسلم وتعزز بالذات فى عهد الخليفة عمر . . .

ويرى الدكتور على شريعتى أن الفرصة كانت مواتية لتصحيح الأوضاع مع تولى الإمام على بن أبى طالب كرم الله وجهه للخلافة وكان هناك برنامجاً لإقامة العدل من جديد وترميم المجتمع "التوحيدى" وإعادة بناء ما تهدم منه، ولكن لم تسنح الفرصة للإمام على للقيام بذلك أو على الأقل لاستكمال ما بدأه بسبب ما واجهه من أعداء وما فرض عليه من حروب، سواء من بعض وجهاء قريش الذين يرى شريعتى أنهم كانوا يدافعون عن المكانة التى اكتسبوها والثروات التى راكموها على مدى السنين، أو من جهة معاوية بن أبى سفيان ممثلاً لأقارب الخليفة عثمان، والذين رفضوا أن يتعرضوا للحرمان مما حظوا به خلال حياة الخليفة عثمان من امتيازات وحصانات. وفى النهاية، استشهد الإمام على وتحولت الخلافة إلى ملك عضود. وفى هذا السياق لا يكتفى شريعتى

باللغة والمفردات المستخدمة فى الأدبيات الشيعية، بل يستخدم ويستعير وجهات نظر مفكرين ومؤرخين من المسلمين السنة تصب فى نفس الاتجاه، وهو أمر يميز شريعتى ومنهجه ويمنحه المكانة التى أرادها كمفكر إسلامى أشمل وأبعد أثراً من سياقه الشيعى الاثنى عشرى المحدود. ولكن استشهاد الإمام على لم يكن نهاية المطاف، فقد خرج ابنه الإمام الحسين ابن على، سبط رسول الله عليه الصلاة والسلام، فى محاولة لتحقيق العدل واستعادة صورة المجتمع التوحيدى الذى شوهه معاوية ابن أبى سفيان وابنه يزيد الذى خلفه فى الحكم، ولكن الحسين استشهد هو الآخر فى ميدان المعركة فى كربلاء. وترتب على ذلك نشأة ونمو وتطور التشيع الذى يرى شريعتى أنه كان فى نشأته بمثابة الحركة التصحيحية فى إطار الإسلام بهدف إعادة المجتمع المسلم إلى صحيح تعاليم الدين من حيث إقامة العدل وسيادة الشورى ورفض الظلم والاحتكار للسلطة أو للثروة أو للدين.

إلا أن التشيع وإن كان هو الفرع، مثله مثل الإسلام نفسه والذى كان هو الأصل، تعرض لنفس ما تعرضت له

العقائد والحضارات والأديان والمذاهب السابقة عليه في
النشأة. ويرجع شريعتي ذلك التطور إلى الأسرة الصفوية
التي حكمت إيران في وقت متزامن تقريباً مع حكم العثمانيين
وتوسعهم في غالبية الأمصار الإسلامية. فبحجة التصدي
للخطر العثماني وتحت شعار حماية إيران (أو بلاد فارس في
ذلك الوقت)، طور الحكام الصفويون شبكة من الأجهزة التي
فرضت الاستبداد ومارسته وقمعت الشعب الإيراني واحتكرت
ثرواته لعدد قليل من أفرادها بالإضافة إلى الحكام وطبقة
جديدة من رجال الدين الذين حولوا التشيع إلى مذهب رسمي
للدولة الصفوية يتصف، بحسب شريعتي، بالجمود وينحصر
في مؤسسة رسمية دينية تتحالف مع السلطة وأصحاب المال
بدلاً من الدفاع عن مصالح العامة الذين جاء التشيع أصلاً
لحمايتهم والدفاع عن مصالحهم وتمثيلهم.

وهنا يضع شريعتي حدوداً فاصلة بين ما يسميه بـ
"التشيع الأحمر"، وهو تشيع الأئمة، وفي مقدمتهم الإمام علي
والإمام الحسين، و"التشيع الأسود" الذي ينسب شريعتي
نشأته إلى الصفويين، وبالتالي وصف شريعتي الأول باسم

"التشيع العلوى" ووصف الثانى باسم "التشيع الصفوى"، واعتبر نفسه حاملاً لواء التشيع العلوى فى مواجهة التشيع الصفوى.

وبخلاف نظرية شريعتى عن تفسير التاريخ، فقد كانت له رؤيته الخاصة بشأن سبل تحقيق التغيير فى المجتمعات، مع التركيز على المجتمعات الإسلامية، خاصة المجتمع الإيرانى، سواء فى الحديث عن مرحلتين للتغيير أو فى تصوره لدور كل من القيادة والطلیعة والجماهير فى إحداث هذا التغيير. ففىما يتعلق بالتغيير، كانت نقطة انطلاق شريعتى هى الآية القرآنية الكريمة "إن الله لا یغیر ما بقوم حتى یغیروا ما بأنفسهم"، أى أن التغيير لن یهبط من السماء كما أنه لن یأتى من الخارج، بل يجب أن ينبعث من داخل المجتمعات ذاتها وبفعل حركة الجماهير بها تقودها طلیعة تجمع ما بین الخصائص الإسلامية والثورية والتقدمية والديمقراطية والمستنيرة جميعاً فى آن واحد.

واعتبر شريعتى أن للتغيير مرحلتين، أما الأولى فهو التغيير السياسى الذى یهدف إلى تحقيق الاستقلال الوطنى

الكامل للدولة، استقلال يشمل الأربعة السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية، ويعزز من حالة التحرر الوطنى للشعب والأمة، بينما تكمن المرحلة الثانية فى مرحلة التحول الاجتماعى، والمقصود بها من وجهة نظر شريعتى إنهاء حالة التفاوت الطبقي الصارخ فى المجتمع عبر اتخاذ إجراءات جذرية للقضاء على الاحتكارات وكافة أشكال الغش وكل أنواع الملكية الخاصة المستغلة، وضرورة تلازم ذلك مع ما يضمن إعادة توزيع الثروة والدخل وضمان أن تشرف السلطة الوطنية التوزيعية ذات الانحياز الاجتماعى الواضح للمستضعفين على مسئولية توجيه أدوات الإنتاج وموارد الدولة لما يحقق المصالح العامة للمواطنين وليس مصلحة فئة قليلة أو محدودة العدد منهم فقط.

وبالرغم من إقرار شريعتى بأهمية دور الإنسان الفرد فى التاريخ وفى التأثير على الأحداث، وضرب أمثلة على ذلك فى مواقع متعددة بالرسول محمد صلى الله عليه وسلم والإمام على بن أبى طالب كرم الله وجهه والصحابى الجليل أبى ذر الغفارى رضى الله عنه، فإنه ركز على دور الطليعة فى إحداث

التحولات السياسية والاجتماعية التي ذكرناها آنفاً. وكان المقصود لدى شريعتي عندما كان يتحدث أو يكتب عن هذه الطليعة هو النخبة من المثقفين الإسلاميين الثوريين والتقدميين والديمقراطيين، ولكنه فضل أن يكونوا من خارج صفوف رجال الدين بأن يكونوا ممن جمع بين العلوم الدينية والعلوم الحديثة، وهو ما استخدم لهم تسمية "روشانفكران". وكان السبب في عدم تفضيل شريعتي لقيام رجال الدين بهذا الدور تشككه أصلاً في مدى مشروعية أو مصداقية وجود رجال الدين كفتة أو طبقة خاصة، سواء في كافة الأديان، أو في الإسلام تحديداً، أو في الإسلام الشيعي على وجه الخصوص.

ومع تركيز شريعتي في إنجاز مهام التغيير السياسي والاجتماعي على دور الطليعة، فإنه كما لم يهمل دور القيادة لم يتجاهل أيضاً أو يقلل من شأن حركة الجماهير الشعبية ودورها في تحقيق هذه التحولات. بل إنه أوضح أن الله تعالى عندما يخاطب البشر في القرآن الكريم فإنه يخاطبهم بألفاظ جمعية، خاصة لفظ "الناس"، والذي يدل من وجهة نظر

شريعتي على أن الله يثق في قدرة البشر على التحرك
الجماعي لاسترداد حقوقهم وحياتهم الجماعية.
ولكن دور الراحل شريعتي لم يقتصر على إلقاء
المحاضرات على طلابه، كما أنه لم ينحصر داخل حدود
الحرم الجامعي، بل تجاوزها وخرج منها، خاصة عبر
محاضراته في قاعة المحاضرات الضخمة في طهران المسماة
بـ "حسينية إرشاد"، والتي أشرنا إليها في الفصل السابق.
وإن كانت محاضرات شريعتي في "حسينية إرشاد" ربما
سبب شهرة القاعة ذاتها أو سبب شهرة شريعتي في نفس
الوقت، فإن هذه المحاضرات من جهة أخرى كانت المدخل
لفتح عيون أجهزة الأمن السياسي التابعة لنظام الشاه محمد
رضا بهلوي، خاصة "السافاك"، على شريعتي. ورويداً رويداً
بدأت هذه الأجهزة ترى في شريعتي تهديداً جدياً لنظام
الشاه واستمرار بقائه. وبالرغم من أن شريعتي كان من
الذكاء بحيث نجح لسنوات طويلة من أن يفلت من أن يثبت
عليه السافاك تحريض مباشر ضد نظام الحكم الشاهنشاهي
القائم في إيران حينذاك، فإنه لم يفلت من التعرض بشكل

مكتف يكاد أن يكون دورياً حينذاك للاستدعاء للتحقيق معه أو استجوابه، كما لم يحل ذلك دون تعرضه للاعتقال لفترات متفاوتة وبتهم متنوعة خلال تلك الحقبة.

فقد كان شريعتى يتحدث عن المجتمعات الإسلامية بشكل عام فى محاضراته وخطبه وكتبه، ولكنه فى حقيقة الأمر كان يحسن الإسقاط على المجتمع الإيراني فى زمانه وأوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبيان مدى تعارضها مع الفهم الإسلامى الصحيح بحسب وجهة نظر على شريعتى، وبالتالى كان من السهل على مستمعيه ومشاهديه استخلاص أنه يتحدث عن إيران، وأنه عندما يدعو "المسلمين" للبدء بتغيير ما بأنفسهم حتى يغير الله ما بهم، فإنه كان فى واقع الأمر يوجه دعوته تلك للإيرانيين للثورة على نظامهم والإطاحة به واستبداله وبناء نظام وطنى وتقدمى وديمقراطى قائم على أسس إسلامية، وذلك عبر طليعة ثورية تقود هذا الشعب وثورته.

فقد رأى على شريعتى أن الثورة يجب أن تمر بمرحلتين: المرحلة الأولى هى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية التى

عليها مهمة إنجاز التحرر الوطنى واستقلال الإرادة والقرار والسيادة الوطنية وبناء ما سماه بـ "ديمقراطية ثورية"، أما المرحلة الثانية التى تتلو ذلك فهى الخاصة بتحقيق مهام الثورة الاجتماعية بهدف القضاء على الفوارق المخيفة بين الطبقات التى كانت قائمة حينذاك فى المجتمع الإيرانى وغيره من مجتمعات المسلمين وتحقيق مهمة بناء مجتمع "توحيدي" يعكس على الأرض حقيقة الإله الواحد من خلال إنهاء كافة صور التفاوتات بين البشر القائمة على أساس التمييز بسبب الثروة أو العرق أو اللون أو الجنس أو المعتقد.

ولكن لم تكن أجهزة أمن الشاه وحدها هى التى تعاني من القلق من تحرك شريعته خارج أسوار الجامعة، بل كان كذلك أيضاً بعض كبار رجال الدين، بمن فيهم رجال دين انضموا لاحقاً لركب الثورة الإيرانية وصاروا من أعمدتها مثل الراحل آية الله مرتضى مطهرى، والذي صار منظر الحزب الجمهورى الإسلامى فيما بعد انتصار الثورة فى فبراير ١٩٧٩ وقيل أن نتطرق فيما يلى إلى مصادر قلق رجل الدين التقليديين من شريعته وفكره ودعوته، نود هنا

بإيجاز أن نعرض لأسباب التوتر بين على شريعتي وآية الله مطهرى تحديداً.

ويرجع هذا التوتر في العلاقة إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية. أما السبب الذاتي فهو أن مطهرى كان يعتبر أكثر المحاضرين شعبية في قاعة "حسينية إرشاد"، إلا أن الأمر لم يستمر على هذا الحال بعد ظهور الدكتور على شريعتي هناك بعد عودته من فرنسا وانتقاله من مشهد إلى طهران. أما السبب الموضوعي فهو أن مطهرى كان يحمل، بل ويعلن، شكوكاً في مدى صدقية "إسلامية" شريعتي وكان يعتبره أنه يوظف الدين كأداة لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية لا تتصل بالدين في الأساس. ومن جهة أخرى، كرر الدكتور على شريعتي في مناسبات عديدة بشكل خاص انتقاد "الملا محمد باقر مجلسي"، وهو أحد أكبر رجال الدين خلال فترة حكم الأسرة الصفوية لإيران، وهو ما تزامن مع فترة حكم الدولة العثمانية لمساحات واسعة من أراضي الأمة الإسلامية، وقد هاجم شريعتي "مجلسي" باعتباره ممثلاً للتشيع الصفوي الذي شن عليه شريعتي هجوماً عقائدياً وفكرياً وسياسياً

حاداً كما رأينا من قبل فى هذا الفصل. وجاء هذا الهجوم على "مجلسى" فى وقت كان ينظر فيه آية الله مطهرى ورجال دين شيعة كبار آخرون فى إيران إلى "مجلسى" بقدر كبير من الإجلال والاحترام والتقدير باعتباره من قام بجهد كبير لتجميع "بحار الأنوار" وهى التى جمعت أهم المفاهيم والتقاليد الشيعية.

ومرة أخرى، قبل أن نعرض للمشكلات التى واجهت العلاقة بين شريعتى ورجال الدين الإيرانيين الشيعة من ذوى الاتجاهات التقليدية والمحافضة، نود الإشارة إلى أن شريعتى نفسه أصر على التفرقة بين من هو "معمم" ومن هو "عالم" ، مشيراً إلى أن الأول هو شخص يرتدى ثياب رجال الدين دون أن تتوفر لديه المعرفة الدينية الصحيحة والعميقة ودون أن تتوفر لديه أيضاً الالتزام الاجتماعى بقضايا ومشكلات ومطالب الشرائع العريضة من المجتمع الذى يعيش فيه. وهناك وجهة نظر ترى أن شريعتى رأى فى "حسينية إرشاد" بديلاً عن التعاليم التقليدية لرجال الدين المحافظين ووسيلة للإتيان على احتكارهم الذى امتد طويلاً للفقهاء الإسلامى،

والشيعة منه على وجه الخصوص. وقد هاجم الدكتور على شريعته كثيراً بشكل مستمر ومتواصل ما اعتبره جمود قطاعات من رجال الدين الشيعة المحافظين في إيران وانتقد معارضتهم لبعض الأفكار "الجيدة" و"البناءة" الموجودة لدى الغرب أو غيره من مناطق العالم غير الإسلامي، وهو الأمر الذى أدى من وجهة نظر شريعته، إلى دفع أعداد كبيرة من الشباب الإيراني على مدى عقود متوالية، وخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٥، إلى أحضان الفكر والثقافة الغربيين.

ولقد كانت المشكلة الأساسية لرجال الدين التقليديين والمحافظين مع ما يقوله شريعته ويروج له متعددة الجوانب. فالجانب الأول كان يتعلق بأنه للمرة الأولى منذ زمن بعيد ينجح مفكر من خارج صفوف رجال الدين ومن غير المنتمين للمؤسسة الدينية الرسمية للشيعة الإمامية الجعفرية الإثنى عشرية فى إيران أن يستقطب تلك الأعداد الهائلة من الإيرانيين، خاصة من الشباب، للاستماع إليه والشعور بالألفة، بل بالانتماء، لما يقدمه من تفاسير للدين الإسلامى،

خاصة الفقه الشيعي، بدون أن تكون هذه التفاسير متسقة أو متناغمة مع التفاسير التقليدية لرجال الدين الشيعة. فاهتمام الدكتور على شريعتي بإعادة اكتشاف، أو لنقل إعادة تفسير، بعض التقاليد والمفاهيم الإسلامية الشيعية، وهو أمر ربما لم يرغب وربما لم يقدر رجال الدين التقليديون على القيام به، هو الذي نجح فعلياً وعلى أرض الواقع في جذب أجيال من الشباب الإيراني المسلم، شباباً وشابات، ممن تلقوا تعليماً حديثاً (أو غربياً)، عائدین إلى الإسلام. فقد أعاد شريعتي صياغة الطرح العقائدي والفكري الإسلامي بشكل قادر على جذب المثقفين من أبناء الطبقة الوسطى إلى الإسلام، ولكن في اتجاه يبعد بهم عن قيادة رجال الدين التقليديين والمحافظين.

ومصدر القلق الثاني لدى رجال الدين هؤلاء كان أن مرجعيات شريعتي كانت مختلفة إلى حد كبير وبشكل نوعي عن مرجعيات رجال الدين التقليديين. فبالرغم من تلقي شريعتي لعلوم الدين التقليدية فإنه، ونتيجة لتأثير والده، استوعبها بروح وعقل منفتحين على ما دونها، كما أن تلقى

شريعتى لتعليمه لاحقاً فى الغرب وانفتاحه على تيارات الفكر
الإنسانى الحديث والمعاصر مكنه من توظيف أدوات المناهج
الحديثة، أى الغربية، خاصة التقدمية منها من ماركسية
ووجودية وعالم ثالثة، بغرض استخدام هذه المناهج لإكساب
المفاهيم التقليدية فى الفقه الإسلامى، خاصة الشيعى، بعداً
جديداً ومعنىً معاصراً. فبالنسبة لقطاعات من المؤسسة
الدينية الشيعية الرسمية فى إيران، فإنهم فوجئوا بأن الدكتور
على شريعتى تبنى منهجاً ينتقل فيه من العلوم الاجتماعية
الحديثة، والتي رأى رجال الدين أولئك أنها غربية فى
الأساس، إلى علوم الدين وليس العكس كما اعتاد رجال
الدين التقليديون. فعلى الرغم من أن مجمل محتوي كتابات
شريعتى كان عن موضوعات دينية فى أغلبها، فإنه لا شك أن
أسلوب شريعتى وطريقة صياغته لأفكاره كانا غير تقليديين،
ربما بسبب تلقيه للتعليم الحديث، بجانب التعليم الدينى،
وكذلك ربما بسبب لقاءاته وتفاعلاته الفكرية مع مدارس
غربية، ويسارية على وجه الخصوص. فقد كان شريعتى
يتحدث فى محاضراته عن شخصيات مثل كارل ماركس

وجان بول سارتر وألبير كاميه وفرانز فانون وأسماء أخرى غير معتادة للمواطن الإيراني العادى بشكل عام، ولرجال الدين التقليديين بشكل خاص، وهو الأمر الذى أثار حنق الأخيرين، بل وأحياناً غضبتهم وثورتهم. فبالمقابل، كانت مرجعيات رجال الدين محصورة فى إرث عدد من الفقهاء الأوائل، خاصة فى ظل تقاليد المؤسسة الدينية الشيعية الرسمية فى إيران. وكان القليل منهم، مثل آية الله سيد محمود طالقانى الذى سنخصص له فصلاً مستقلاً فى هذا الكتاب، هم الذين يتعاملون بعقلية منفتحة على أفكار وعقائد وأيديولوجيات غير المسلمين ويرون إمكانية الاستفادة منها وتوظيفها لدعم وجهات نظرهم بشأن تقديم تفاسير جديدة للإسلام وأسسهِ وركائزهِ وغاياته.

أما المصدر الثالث لقلق رجال الدين من شريعتى وفكره، وهو ما يترتب على العنصرين السابقين، أنه وإن كان نجح فى زمن قياسي فى كسب عشرات الآلاف من الشباب الإيراني للعودة للإسلام من جديد بل وإعادة اكتشاف الإسلام، فإنه لم يكن نفس الإسلام الذى كان يدعو له رجال

الدين التقليديون بل كان مختلفاً من حيث مضمون مفاهيمه
وتفاسيره، ليس فقط أكثر ثورية بل أكثر تحملاً وتقدمية.

وننتقل إلى المصدر الرابع لقلق رجال الدين من شريعتي،
ألا وهو أنه نتيجة شعبيته واجتهاداته الفكرية مثل بديلاً
لرجال الدين في مجال تفسير الدين، مما كان ينذر بانتهاء
عهد احتكار هؤلاء للدين وثقافته وممارساته وطقوسه
وتفاسيره، حيث أن شريعتي رفض القبول باحتكار رجال
الدين أو المؤسسة الدينية الرسمية، بل وأعطى ميزة للمثقفين
الدينيين من خارج صفوف رجال الدين فوق الآخرين بسبب
تعدد معارفهم وتنوع مناهل علمهم.

ويقودنا هذا بدوره إلى المصدر الخامس لقلق رجال الدين
من الدكتور على شريعتي، ألا وهو أن شريعتي في كتاباته
حول التاريخ الإنساني والإسلامي يسعى لسحب الأرضية من
تحت مشروعية دفع رجال الدين، خاصة الشيعة منهم في
إيران، بأنهم وحدهم المؤهلين لتفسير العقيدة والعبادات
والشعائر وغيرها من أمور الدين. فعلى الصعيد الديني، وجد
شريعتي أن الإسلام بسيط ومفهوم للبشر ولا يتطلب وساطة

بين العبد وربّه وبالتالي فلا مجال لنشأة كهنوت فى الإسلام، بما فى ذلك فى التشيع، ولا حاجة إليه فكل مسلم مؤهل لأن يفهم النصوص الدينية ويفسرها. وعلى الصعيدين الاجتماعى والسياسى، رأى شريعتى أن الأفضل أن يعبر عن رسالة الإسلام ودعوته لبناء المجتمع "التوحيدي"، خاصة الإسلام الشيعى، من أسماهم بالـ "روشانفكران"، أى المثقفين المتدينين من غير رجال الدين، أى مثل شريعتى نفسه، باعتبارهم أكثر اطلاعاً على واقع العالم المعاصر واحتياجات مجتمعهم ذاته، كما أنهم يجمعون، أو المفترض كذلك، بين العلوم الدينية التقليدية والعلوم الحديثة.

وقد تلقى الدكتور على شريعتى الكثير من الاتهامات من بعض رجال الدين الذين كانوا يناصبونه العداء، فوصموه بأن سنى متخفى تحت غطاء شيعى مستغلين فى ذلك استعانتهم فى كتاباته ومحاضراته كثيراً بمصادر من الإسلام السنى وقيامه بترجمة أعمال وكتابات لكتاب ومفكرين من المسلمين السنة إلى اللغة الفارسية وهو أمر لم يكن معتاداً من جانب رجال الدين الشيعة التقليديين، بل وصل الأمر ببعضهم إلى

اتهامه بالعمالة للوهابيين، وذلك بسبب دعوته لإزالة الحواجز المصطنعة من وجهة نظره بين السنة والشيعة مقللاً من جدية الفوارق بين الطرفين وممارساً لنقد ذاتي هام للعديد من التفسيرات التقليدية للكثير من المفاهيم الموروثة والمستخدمات بكثافة في الفقه الشيعي وقيامه بإعادة تفسير لهذه المفاهيم من منظور جديد يسهم، ضمن أمور أخرى، في تجاوز الهوة بين السنة والشيعة، وسعيه لبلورة وعي إسلامي موحد ثوري وتقدمي ومنفتح على الآخر داخل حدود العالم الإسلامي قبل أن يكون منفتحاً على العالم الخارجي وأفكاره وتجاربه والدروس المستفادة من كل ذلك. ولم تقتصر قائمة الاتهامات على ذلك بل تخطتها لتشمل اتهام شريعتي بأنه ماسوني بسبب استخدامه لمناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة في التحليل والنقد، كما تضمنت اتهامه بالشيوعية بسبب تحليلاته ونظرياته التي تشابهت في بعض مقدماتها وافتراساتها ومسلماتها ومن ثم في بعض نتائجها واستنتاجاتها واستخلاصاتها مع معطيات الفكر اليساري الإنساني المعاصر، بما في ذلك الفكر الماركسي.

ولا يجب أن يجعلنا التوتر الذى ساد العلاقة بين الدكتور على شريعته وعدد من رجال الدين التقليديين والمحافظين أن نجنح إلى الاعتقاد بأنه لم يكن للدكتور على شريعته أى تأثير واضح على رجال الدين بصفة عامة، فقد كان لفكره تأثير واضح على صفار رجال الدين على وجه الخصوص، وهو أمر دلت عليه خطب الجمعة فى العديد من مساجد إيران خلال وعقب الثورة وما حملته من أفكار وأراء، بل وتعبيرات واصطلاحات، للدكتور شريعته. كما لم يكن كل رجال الدين خلال حياة شريعته، أو حتى كل الدرجات العليا منهم، معادين لشريعته، بل كان هناك من وقف بجانبه ودعمه بل ونسق معه، كما كان هناك أيضاً من عبر فى أكثر من مناسبة عن تقديره للدور الذى لعبه شريعته فى إعادة مئات الآلاف من الشباب الإيراني، رجالاً ونساءً، إلى انتمائهم وهويتهم الإسلاميتين، وكذلك الدور الذى لعبه فكراً وسياسياً فى الإعداد للثورة واندلاعها، وكون رحيله المفاجئ والمشكوك فيه - كما ذكرنا من قبل - كان الشرارة التى أدت للإرهابات الأولى لثورة الشعب الإيراني احتجاجاً على تورط جهاز

السافاك (جهاز الأمن السياسى فى عهد الشاه) فى دس السم له فى الطعام مما أدى لوفاته، وهى الإرهاصات التى تحولت لاحقاً إلى ثورة شاملة فى كل إيران.

وكان ضمن هذه الفئة الثانية آية الله الخمينى نفسه الذى وصف شريعته فى عدة تصريحات له ما بين تاريخ وفاة شريعته فى يونيو ١٩٧٧م وانتصار الثورة الإيرانية فى فبراير ١٩٧٩م بأنه "الشمعة التى أضاعت الطريق" أمام الشباب الإيرانى للعودة إلى الهوية الإسلامية الصحيحة للشعب الإيرانى، موضحاً أن تعاليم الدكتور شريعته ربما قد تكون قد أثارت جدلاً فى صفوف ودوائر رجال الدين الشيعة فى إيران، إلا أنه من المؤكد، وبحسب الخمينى، أنها قادت الشباب والمتقنين من صفار السن إلى الإسلام من جديد، ودعا الخمينى إلى ما أسماه بإعادة تقييم المسائل التى أثارها الدكتور على شريعته. ويوضح هذا أن آية الله الخمينى كان واعياً بأن فكر شريعته مثل تياراً إسلامياً مختلفاً نوعياً عن فكر رجال الدين الشيعة، وهو أمر عمد عدد من رجال الدين الموالون لخط آية الله الخمينى، إلى إنكاره قبل وأثناء وبعد

انتصار الثورة فى محاولة منهم لكسب أنصار وأتباع شريعتى إلى صفوفهم بعد وفاة الأخير. ونذكر فى هذا المقام أيضاً آية الله سيد محمود طلقانى، والذى سنتناوله تفصيلاً فى فصل مستقل، والذى كان على صلة وثيقة بشريعتى واعتبره أحد مجددى الفكر الإسلامى البارزين فى القرن الميلادى العشرين. وكان هناك تنسيق بين شريعتى وطلقانى فيما يخص المحاضرات فى "حسينية إرشاد"، وكذلك كان هناك تقارب فى الرؤى والتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من منظور إسلامى تقدمى يستوعب تجارب وأفكار غير المسلمين.

كما كان هناك أيضاً تيار داخل صفوف رجال الدين الإيرانيين، والذى وإن لم يتفق مع أطروحات شريعتى الفكرية والسياسية فإنه لم ير مصلحة لرجال الدين، خاصة الداعين منهم للثورة على نظام الشاه محمد رضا بهلوى، فائدة تجنى من جراء الجهر بالعداء لشريعتى وفكره أو حتى الاختلاف معه، بل رأى هذا التيار الكثير من الخسائر التى يمكن أن يتكبدها رجال الدين فى حالة اتخاذ مثل هذا الموقف، خاصة

مخاطر فقدان عشرات الآلاف من الشباب المتعلم والمتقّف الذين عادوا لإعادة اكتشاف هويتهم الإسلامية بفضل عملية إعادة التفسير التي قدمها شريعتي للفكر والتراث الإسلامي وبت الارتباط عضوياً لديهم بين الأمرين بشكل غير قابل للفكّك. وأخيراً وليس آخراً، كان هناك الكثير من رجال الدين من الدرجات الدنيا والوسطى ممن تأثروا هم أنفسهم بصورة مباشرة بفكر شريعتي ورؤاه، حتى ولو لم يعلن بعضهم عن ذلك صراحة لتجنب أي رد فعل غاضب من بعض كبار رجال الدين الإيرانيين الشيعة الذين تبنوا مواقفاً مناهضة لشريعتي وتوجهاته الفكرية، وكان لبعض رجال الدين المتأثرين بشريعتي دوراً مؤثراً في مسيرة الجمهورية الإسلامية التالية لانتصار ثورة فبراير ١٩٧٩م، بما في ذلك بعضهم ممن تبوأ مناصباً قيادية داخل الحزب الجمهوري الإسلامي الذي أسسه بعض رجال الدين المؤيدين لخط وفكر الخميني عقب انتصار الثورة واستمر حتى أعلن الخميني نفسه حله بعد انتهاء الحرب الإيرانية/العراقية، وسيطر على مقاليد الأمور في إيران، خاصة منذ إقصاء أول رئيس للجمهورية الدكتور

أبو الحسن بنى صدر في يونيو ١٩٨١م ، ومن ثم لعبوا أيضاً دوراً مؤثراً في الحكومة الإيرانية التي كان يسيطر الحزب على مقاليدها وعملية اتخاذ القرارات وصنع السياسات بها خلال نفس الفترة.

ونذكر هنا أيضاً بالضرورة أن العديد من مؤسسي وقيادات وكوادر منظمة "مجاهدين خلق إيران" الإسلامية التقدمية التي تأسست في منتصف عقد الستينيات من القرن العشرين كانوا يترددون على محاضرات شريعتي في "حسينية إرشاد" وغيرها من الأماكن وتأثروا بشدة بأفكاره مما جعلهم يلقبونه بـ "الأستاذ شريعتي" ثم بعد وفاته صاروا يلقبونه بلقب "أستاذنا الشهيد"، ويحملون صورته في مظاهراتهم خلال الثورة وبعدها ويستخدمون أقواله المأثورة كشعارات لهم، بل دار نزاع بينهم وبين رجال الدين الموالين للخميني عقب الصدام الدموي بين الجانبين في يونيو ١٩٨١م حول أي من الجانبين الأكثر والأصدق تعبيراً عن فكر شريعتي وتوجهاته وتفسيراته للإسلام، خاصة الإسلام الشيعي، وما زال هذا النزاع مستمراً وقائماً حتى اللحظة الراهنة.

وتواصل دور على شريعتي في تعبئة الشباب الإيراني،
وتصاعد تأثيره خلال السبعينيات متزامناً مع تصاعد أوجه
الغضب لدى الشباب الإيراني على وجه الخصوص والشعب
الإيراني بشكل عام لعدة أسباب، أولها نسب التضخم
المتزايدة التي طرأت بشكل مستجد على الاقتصاد الإيراني
بدءاً من بعد حرب السادس من أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣م
التي زادت من صعوبات الحياة لفئات الطبقة الوسطى من
الشعب الإيراني والتي جاءت بعد فترة توسع في التعليم
العالي والمنح الخارجية للدراسات العليا للطلاب الإيرانيين
ومن ثم ارتفع سقف توقعات الشباب الإيراني ولكنه فوجئ
بتراجع فرص العمل المتاحة أمامه نتيجة التراجع المفاجئ في
معدلات أداء الاقتصاد الوطني الإيراني بالرغم من ارتفاع،
بل تضاعف، أسعار النفط بعد حرب السادس من أكتوبر
المجيدة عام ١٩٧٣م

وثاني تلك الأسباب كان الشعور المتزايد لدى قطاعات،
سواء تقليدية أو حديثة، من المجتمع الإيراني بشدة وطأة

حملة التغريب المتصاعدة التي كانت تتعرض لها إيران على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية، ولكن الأهم على الأصعدة الثقافية والاجتماعية، والتي كان من الواضح أنها نتاج تفاعل، بل وربما تعاون وتنسيق، بين الحكم الشاهنشاهي ونخبته المتغربة من جهة والقوى الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، من جهة أخرى.

أما السبب الثالث، وهو بالتأكيد متصل بالسبب الثاني، فكان الإحساس المتزايد بالدرجة المتقدمة من التبعية التي باتت إيران تعاني منها في علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية ومجمل التحالف الغربي، سواء في المجال الاقتصادي، أي الاعتماد على قطاع النفط المعتمد بدوره على سوق المستهلكين في الغرب حينذاك، وكذا الاعتماد على استيراد السلع المصنعة والاستثمارات الواردة من الدول الغربية، أو في المجال العسكري والأمني حيث الاعتماد على نظم التدريب والتسليح الأمريكية والاندراج ضمن المنظومة الأمنية والاستراتيجية والعسكرية الأمريكية والغربية، سواء إقليمياً أو دولياً.

ولكل ما تقدم، كان تأثير دعوة شريعتي ومحاضراته وكتاباته يتضاعف بمعدلات متسارعة، وهو الأمر الذي جذب له أيضاً انتباه عناصر الأمن السياسي الإيراني (السافاك) مجدداً، وهى العناصر التى كانت حريصة على التواجد بكثافة متخفية ضمن المستمعين لمحاضرات الدكتور على شريعتي فى "حسينية إرشاد" وغيرها من الأماكن التى كان يلقي فيها خطبه ومحاضراته، والتى كان شريعتي يحرص أيضاً فيها على الفكك من ملاحقات أجهزة الأمن خشية أن يتعرض للاعتقال أو على الأقل المنع من إلقاء الدروس والخطب والمحاضرات، نظراً لحرص شريعتي على استمراره فى التواصل ونقل رسالته ورؤاه الإسلامية بتفسيراته التقديمية لها وإثاحة الفرصة له للوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستمعين لكى يقنعهم وبالتالي يعبئهم سياسياً للاستعداد للثورة والمشاركة فيها بل وقيادتها. وبالرغم من هذا الحرص من جانب شريعتي، فقد تعرض للاعتقال فى عام ١٩٧٣ م ، واستمر فى الكتابة وتهريب كتاباته لخارج السجن، وذلك لأنصاره سواء داخل إيران أو ضمن الإيرانيين المقيمين فى

الخارج وتجمعاتهم، خاصة اتحاد الطلاب المسلمين الإيرانيين في كل من أوروبا والولايات المتحدة صاحب التوجهات الثورية والتقدمية في آن واحد والذي كان يسرع ليس فقط بنشر هذه الكتابات على نطاق واسع بل وبترجمتها إلى اللغات الأجنبية.

وتم الإفراج عن علي شريعتي آخر مرة في عام ١٩٧٧م، وذلك تحت ضغوط كبرى من داخل وخارج إيران على النظام الشاهنشاهي، واشترط النظام البهلوي على الدكتور علي شريعتي ضرورة مغادرة البلاد للإفراج عنه، وبالفعل غادر شريعتي إلى لندن في يونيو من العام نفسه ثم توفي فجأة بعد وصوله لندن بعدة أيام، وذلك بسبب أزمة قلبية حسب الرواية الرسمية للنظام الإيراني حينذاك، ونتيجة دس أحد عملاء السافاك السم له في الطعام حسب أنصاره ومريديه ومصادر المعارضة الإيرانية في ذلك الوقت. وأياً كان السبب، فقد كانت الوفاة المفاجئة والغامضة للدكتور علي شريعتي سبباً إضافياً لشهرة شريعتي وانتشار خطبه المسجلة على شرائط الكاسيت وكتاباته المطبوعة على نطاق أوسع مما قبل

داخل إيران وخارجها، وقد لقب الكثيرون شريعتي بلقب المجدد للفكر الإسلامي، خاصة الشيعي منه، ولقبه البعض بمارتن لوثر الإسلام في إشارة إلى الدور الإصلاحي الذي لعبه مارتن لوثر في تاريخ المسيحية وفكرها الديني.

ويبقى أن نذكر أن وفاة شريعتي كانت في حد ذاتها المشرارة التي فجرت الإرهاصات الأولى للثورة الشعبية الإسلامية في إيران، حيث سارت المظاهرات الضخمة مندة بـ "اغتيال" شريعتي ومحتجة على استشهاده ومحبيه لذكراه ثم لإحياء أربعينيته في سلسلة احتجاجات لم تنته فعلياً إلا بإسقاط النظام الشاهنشاهي البهلوي في إيران في العاشر من فبراير من عام ١٩٧٩م . كما أن "إحسان" نجل الدكتور علي شريعتي أسس مؤسسة داخل إيران للحفاظ على تراث والده الفكري والنضالي والسياسي من خلال إعادة طبع أعماله وطبع ما لم يطبع منها من قبل وتجميعها في مجلدات كاملة وتنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل داخل إيران وخارجها حول فكر علي شريعتي ودوره وتأثيره، ليس فقط داخل إيران بل على صعيد العالم الإسلامي بأسره، وخاصة

دوره فى نجاح وانتصار الثورة الإيرانية بالرغم من رحيله عن عالمنا قبل انتصار تلك الثورة بأكثر من عام ونصف العام.

ونود أن نشير فى ختام هذا الفصل إلى أنه بعد ما يزيد عن عقد ونصف من وفاة الدكتور على شريعتى، ظهر أستاذ ومحاضر جامعى إيرانى قارنه الكثيرون داخل وخارج إيران والعالم الإسلامى بالدكتور على شريعتى، سواء من جهة أطروحاته الأيديولوجية واجتهاداته الفكرية وإسهاماته التعبوية أو من جهة دوره وتأثيره السياسى فى المجتمع الإيراني ولدى الشباب منهم على وجه الخصوص، وأعنى هنا الدكتور عبد الكريم سروش. وإن كنا نرى من جانبنا وجود العديد من أوجه الاختلاف والتباين بين الشخصيتين وأفكارهما ورؤاهما، مع الإقرار بوجود بعض أوجه التماثل أو التشابه بالطبع فيما بينهما. كما نرى أن البيئة المحيطة التى كان يتحدث ويحاضر ويكتب فيها سروش كانت مختلفة بدرجة كبيرة عن تلك التى عاش وحاضر وكتب وتحدث فيها الدكتور على شريعتى قبل ذلك بسنوات عديدة، وربما تسنح الفرصة المناسبة لى فى القريب من الأيام لإجراء مقارنة

موضوعية وذات طابع علمي بين الدكتور على شريعتي
والدكتور عبد الكريم سروش وأطروحاتهما الفكرية ودلالاتها
السياسية في موقع آخر وفرصة قادمة.

الشخصية الثالثة؛ آية الله سيد محمود طلقاني والتحذير من الاستبداد الذي يرتدى عبادة الدين

لم يكن آية الله سيد محمود طلقاني رجل دينى عادى منذ البداية. فقد كان أحد هؤلاء رجال الدين الذين انغمسوا مبكراً ليس فقط فى العمل السياسى فى إيران، بل أيضاً، وربما هذا هو الأهم، فى الحركة الوطنية الإيرانية بدون أى حساسيات تجاه القيادات المدنية القادمة من خارج صفوف المؤسسة الدينية التى تولت قيادة الحركة الوطنية الإيرانية فى أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، وفى مقدمتهم الجبهة الوطنية الإيرانية بزعامة رئيس الوزراء الراحل الدكتور محمد مصدق.

وقبل الولوج إلى معالجة شخصية وفكر ودور آية الله طلقاني في الثورة الإيرانية التي انتصرت في العاشر من فبراير ١٩٧٩م، نعتقد أنه من الضروري إيضاح أمرين بإيجاز شديد ودون الدخول في الكثير من التفاصيل، أما الأول فهو موقع رجال الدين الشيعة والمؤسسة الدينية الرسمية ككل في المجتمع الإيراني، وأما الأمر الثاني فيتعلق بدور رجال الدين فيما يتصل بالثورات المتتالية للشعب الإيراني في القرن العشرين بدءاً بالثورة الإيرانية لعام ١٩٠٥م المعروفة تاريخياً بالثورة الدستورية أو ثورة "المشروطية"، وتحديدًا التباينات أو الاختلافات أو الانقسامات في صفوف رجال الدين الإيرانيين إزاء هذه الثورات.

فبداية نوضح أن هناك اختلافاً جذرياً بين دور رجال الدين في كل من المذهب السني والمذهب الشيعي، بل وتوجد اختلافات فيما بين دور رجال الدين ووضعيتهم فيما بين الطوائف المختلفة داخل المذهب الشيعي ذاته. وتختص الشيعة الإمامية الجعفرية الاثنى عشرية، خاصة منذ حكم الأسرة الصفوية لبلاد فارس، وهي الأسرة التي أشرنا إليها

بقدر من التفصيل فى الفصل السابق الخاص بشخصية الدكتور على شريعته. وما يهمنا هنا هو الإشارة إلى ما تحقق لرجال الدين الشيعة من استقلالية عبر إضفاء الطابع المؤسسى عليهم خلال تلك المرحلة، وهو أمر لم ينعكس فقط على مكائنتهم الاجتماعية، ولكن أيضاً على أوضاعهم الاقتصادية حيث أصبح التابعون لكل من كبار رجال الدين يقوم بسداد الزكاة الدينية بأنواعها المختلفة إلى رجل الدين من ذوى الدرجات الرفيعة وعلى قدر درجته (آية الله العظمى أو آية الله فقط أو حجة الإسلام). وأدى ذلك، خاصة سداد ضريبة العشر، من المؤمنين التابعين إلى رجال الدين بشكل مباشر، إلى تطور قاعدة اقتصادية وتمويلية مستقلة لرجال الدين، خاصة تراكم ملكية أراضى زراعية للمؤسسة الدينية ورجالها، مكنتهم من تقليص اعتمادهم على دعم الدولة لهم بالموارد المادية اللازمة لقيام عناصر قوة ذاتية للمؤسسة الجديدة، مما سمح بدوره لرجال الدين بالقيام بدور يقترب من ضمير المجتمع والواعظين والموجهين الأخلاقيين لمسيرة المجتمع وسلوك أعضائه.

ولكن عدم قيام رجال الدين في ظل هذه المنظومة بمهام ممارسة السلطة، سواء التنفيذية أو التشريعية بشكل مباشر، لا ينفي أنهم، خاصة بمرور الوقت، أصبح لآرائهم تأثير معنوي، وإن كان أحياناً بشكل غير مباشر، على الأوضاع السياسية من خلال تأثيرهم على تبلور آراء التابعين من جهة والتعبير عن مطالب هؤلاء بما يوصل هذه المطالب للحكام من جهة ثانية، أو بدورهم الرقابي غير الرسمي على الأوضاع والتطورات والاطمئنان على أنها تتفق مع أحكام العدل الواردة بالشريعة والفقه من جهة ثالثة. وجاء التحول في ذلك الدور أساساً عبر تطوير آية الله الخميني لمبدأ "ولاية الفقيه" والذي سعى لإصباح الشرعية على قيام رجال الدين ليس فقط بدور سياسي مباشر، بل وأهم دور في الدولة من حيث كون أحد رجال الدين هو السلطة الأعلى التي تعلو فوق كافة السلطات وبلا مساءلة أو قابلية للمحاسبة أمام جهة أو هيئة تمثيلية بعينها. ورأى كثيرون أن تطوير آية الله الخميني بدوره لهذه النظرية جاء رداً على ما تضمنته ثورة الشاه محمد رضا بهلوي "البيضاء" في مطلع الستينيات من القرن

العشرين من سعى لتقويض قوة دور وتأثير رجال الدين في المجتمع، ومن ثم في السياسة، عبر الاستيلاء على الأراضي الزراعية التي كانت تدر عليهم دخلاً ثابتاً وضخماً حفظ لهم الاستقلالية على مدى عدة قرون.

أما الأمر الثاني الذي نود أن نعرض له في هذا الفصل قبل تناول فكر آية الله طلقاني ودوره فهو جدليات دور رجال الدين الشيعة في ثورات الشعب الإيراني في القرن العشرين. وكانت اللفتة الهامة في الثورة الدستورية التي جرت في إيران عام ١٩٠٥م هي انقسام العناصر الفاعلة والناشطة سياسياً داخل صفوف المؤسسة الدينية الرسمية الشيعية ما بين مؤيد، بل ولاعب لدور قيادي، في هذه الثورة التي لم تعترض على الحكم الملكي، والذي كان في ذلك الوقت قبل حكم أسرة بهلوي ممثلاً في أسرة القاجار، ولكنها طالبت بأن يكون هذا الحكم الملكي دستورياً، وما بين معترضاً على هذه الثورة ومطالبها. وكان هذا الانقسام عميق الدلالة من حيث مضمونه. فرجال الدين الذين أيدوا الثورة كانت نقطة انطلاقهم أن الإسلام، خاصة المذهب الشيعي، يركز على

هدف تحقيق العدل وتوفير الضمانات لذلك عبر آلية تحقق الشورى، ومن ثم فإن الثورة الدستورية الداعية لإقامة ملكية دستورية ليس فقط من المطلوب من رجال الدين الانضمام إليها بل حرى بهم أن يلعبوا دور الريادة والقيادة والطلية لهذه الثورة. وعلى الجانب الآخر، فقد رأى رجال الدين الذين عارضوا هذه الثورة أنها تفتح الباب أمام تزايد التأثير الغربى، خاصة الثقافى، ولكن ربما من بعده أيضاً النفوذ السياسى والعسكرى والسيطرة الاقتصادية، على الأوضاع فى داخل إيران، وهو ما قد يمهد بدوره للتراجع، وفى نهاية المطاف بتلاشى، قوة وثقل الدين الإسلامى بمذهبه الشيعى الذى كان سائداً الحياة الإيرانية منذ قرون، وتحديدأ منذ حكم الأسرة الصفوية، وبالتالى تراجع دور المؤسسة الدينية الشيعية الرسمية فى إيران. ومن هذه الأرضية، رأى رجال الدين أولئك أن موقفهم هذا يبرر دعمهم لسلطة الشاه القاجارى ورفضهم إدخال مفاهيم الديمقراطية، والتى اعتبروها نظاماً غربياً يفتت القوة والوحدة الوطنية للمجتمع الإيرانى ويفتح الباب أمام تعاظم النفوذ الغربى داخل إيران

ويضعف من قوة الدولة الإيرانية ويتيح تسرب المزيد من التأثيرات الغربية الثقافية.

وإذا كنا قد ذكرنا فيما سبق من فصول في هذا الكتاب بعض الوقائع والتحليلات عن الثورة الوطنية بزعامة الدكتور محمد مصدق في مطلع عقد الخمسينيات من القرن الماضي، فإننا في سياق عرضنا هنا لمواقف المؤسسة الدينية الشيعية الرسمية من ثورات الشعب الإيراني في القرن العشرين يهمننا الإشارة إلى أنه في حالة ثورة الدكتور مصدق، فإن مواقف أهم رموز المؤسسة الدينية وأكبرهم مقاماً فقهياً حينذاك وهو آية الله العظمى الكاشاني قد تأرجحت في مختلف مراحل الثورة بين تأييد الدكتور مصدق والتراجع عن هذا التأييد، وهو الأمر الذي كان له في نهاية المطاف دور حاسم ومؤثر، وإن لم يكن الوحيد، في هزيمة هذه الثورة وانكسارها. ولكن ما يهمننا هنا أيضاً أن نشير إليه هو أن بعض رجال الدين من درجات أقل في هرمية المؤسسة الدينية الشيعية الإيرانية من كاشاني، خاصة من الفئات الصغرى والمتوسطة، استمروا طوال الثورة على تأييدهم لتلك الثورة وزعيمها، رغم

كونه من خارج صفوف رجال الدين، وذلك لأسباب تتصل بالروح الوطنية والدفاع عن استقلال البلاد أو السعى لبناء ديمقراطية حقيقية ومستقرة أو مقاومة النفوذ الأجنبي وتغلغله داخل إيران أو لكل هذه الأسباب مجتمعة. وكان من ضمن هؤلاء آية الله سيد محمود طالقاني الذي كان لم يصل إلى المراتب العليا من المؤسسة الدينية بعد في تلك الأوقات.

فقد كان طالقاني على اتصال وثيق بنواب صفوى مؤسس وزعيم منظمة "فدائيان إسلام" (فدائيي الإسلام) النشيطة في أوائل عقد الخمسينيات من القرن العشرين، بل إن "صفوى" لجأ إلى منزل طالقاني للاختباء فيه هرباً من مطاردة "السافاك". وكان آية الله طالقاني قد أيد الدكتور محمد مصدق في قرار تأميم صناعة النفط الإيراني، كما حاول في مرحلة ما، ولكن دون جدوى، التوسط لتسوية الخلافات التي نشبت بين مصدق وآية الله كاشاني، وذلك قبيل الإطاحة بالدكتور مصدق عبر الانقلاب العسكري الذي حدث عام ١٩٥٣ م. ولم يتوقف نشاط طالقاني في العمل الوطني بانقلاب ١٩٥٣ م العسكري، بل إنه في عام ١٩٥٧ م، أسس آية الله

طلقاني "نهضة مقاومات مللي" (حركة المقاومة الإيرانية)، مما أدى إلى تعرضه للسجن في سجون نظام الشاه السابق لمدة زادت عن العام، وبعد الإفراج عن طلقاني بعد اعتقال قصير بين عامي ١٩٦٠م و١٩٦١م بسبب اتهامه بقيادة تظاهرات نددت بسياسات النظام البهلوي، قام طلقاني، بالاشتراك مع المهندس محمد مهدي بازرجان و"يد الله محابي" حركة "نهضة آزاد إيران" (حركة تحرير إيران)؛ والتي تعرضنا لها في الفصل الأول من هذا الكتاب الخاص ببازرجان، وهو الأمر الذي أدى إلى اعتقاله مرة أخرى، حيث تم الإفراج عنه قبيل الانتفاضة الشعبية التي اندلعت ضد "ثورة الشاه البيضاء" في يونيو ١٩٦٣م بوقت قصير. ومن وجهة نظر طلقاني، فقد كانت حركة تحرير إيران تمثل "انشقاقاً إسلامياً" عن الجبهة الوطنية (حزب الدكتور محمد مصدق) التي كانت في الأساس علمانية التوجه، وبالتالي سعى طلقاني في إطار الحركة الجديدة إلى إقامة جسر فكري وتنظيمي يربط رجال الدين المعادين للنظام البهلوي والمنفتحين على التيارات الفكرية والسياسية الأخرى في ذات

الوقت ورجال البازار (السوق التقليدى) الثائرين على السياسات الاقتصادية لنظام الشاه المتجهة لفتح باب البلاد أمام الاقتصاديات الغربية من جهة والمثقفين الراديكاليين ورجال الطبقة الوسطى المتأثرين بالأفكار الغربية والتكنوقراط الذين تلقوا تعليماً حديثاً من جهة أخرى.

وأخيراً، كانت حركة الاحتجاجات التى لعب فيها رجال الدين دور القائد والموجه فى مطلع عقد السنينيات من القرن العشرين فى مواجهة سلسلة السياسات التى اعتبرها الشاه محمد رضا بهلوى إصلاحية وسعى لتمريرها تحت مسمى "الثورة البيضاء". وكان دور طلقانى قد بدا بارزاً خلال تلك الحركة الاحتجاجية فى مواجهة ما أسماه الشاه بـ "الثورة البيضاء" والتى تضمنت ضمن أمور أخرى من أهدافها المعلنة تقليص الأراضى الزراعية التابعة للمؤسسة الدينية وكبار آيات الله تحت شعار الإصلاح الزراعى وأيضاً تمكين المرأة الإيرانية ومنحها حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية. إلا أن آية الله طلقانى كان حريصاً على أن يعلن بشكل واضح أن معارضته لثورة الشاه البيضاء لم

يكن مبعثها دوافع طبقية تتعلق بمصالح رجال الدين الكبار أو المؤسسة الدينية التي تأثرت سلباً من جراء تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى، كما أن معارضته لم يكن مبعثها رفض أو حتى التحفظ على ما منحته الثورة البيضاء من حقوق للمرأة الإيرانية، بل إنه أبرز أن موقفه يستند إلى أرضية وطنية وأخرى اجتماعية. فآية الله طلقاني رأى أن "إصلاحات" الثورة البيضاء لم تكن إلا مجرد غطاءً لتمرير سياسات كانت ترمى لاستكمال "تغريب" المجتمع والاقتصاد والسياسة فى إيران ولم تكن لأهداف إحداث التغيير الاجتماعى فى إيران بشكل إيجابى كما أعلن الشاه، فمصادرة الأراضى الزراعية التابعة لكبار رجال الدين والمؤسسة الدينية لم تكن صدقاً بغرض توزيعها على المعدمين أو صغار الملاك من الفلاحين أو بهدف المساهمة فى تحقيق العدالة الاجتماعية، بل بغرض التضيق على مصادر التمويل المستقلة لقوى المعارضة الرئيسية التى كانت موجودة فى إيران حينذاك، بعد اعتقال قيادات الجبهة الوطنية ومحاكمتهم وسجن بعضهم ونفى البعض الآخر، والمقصود بهم رجال الدين، كما أن دعوة

حقوق المرأة من جانب الشاه كان المستفيد منها فى الأساس هن نساء الطبقة العليا من المجتمع الإيرانى وليس نساء الطبقات الدنيا والوسطى وهن السواد الأعظم من نساء إيران فى ذلك الوقت، وكن، مثل الرجال من نفس الطبقات، يعانون من القمع والاستغلال والظلم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

وقد تعرض آية الله طلقانى مجدداً للاعتقال بعد فشل الانتفاضة ضد نظام الشاه، وقضى رهن الاعتقال بعض الوقت، وبعد الإفراج عنه من جديد، كتب طلقانى ووزع كتيباً بعنوان "الطاغية يسفك دماءنا" مما أدى إلى اعتقاله من جديد، ولكن هذه المرة تلقى حكماً بالسجن لمدة عشر سنوات، ولكن تحت ضغوط دولية تم الإفراج عنه قبل استكمال المدة فى عام ١٩٦٨م وبعد ثلاث سنوات من هذا التاريخ، وتحديداً فى عام ١٩٧١م، تعرض آية الله سيد محمود طلقانى إلى النفى إلى جنوب شرق إيران، وجاء ذلك عقب دعوته فى خطبة دينية إلى إعادة العمل بدستور عام ١٩٠٥م الذى نتج عن الثورة الدستورية التى وقعت فى إيران فى ذلك العام. ولكن

طلقاني كان على موعد جديد مع الاعتقال في عام ١٩٧٥م، وهذه المرة بتهمة قيادة تظاهرات أيضاً ضد النظام الشاهنشاهي البهلوي، حيث طالب بحماية الحريات والحقوق السياسية للمواطنين الإيرانيين، كما أدان إعلان الشاه إنشاء حزب "رستاخيز" (النهضة) كحزب سياسي أوحده في إيران في ذلك الوقت، وما ذكره الشاه أن كل مواطن إيراني يرغب أن يشارك سياسياً في إيران عليه أن يختار واحداً من ضمن ثلاثة خيارات: إما الانضمام إلى حزب "رستاخيز" أو الخروج من إيران أو التعرض إلى السجن!

ونذكر هنا أن الدروس الدينية التي كان يلقيها آية الله طلقاني في مسجد "هدايت" تضمنت تلقيناً وتثقيفاً وتوجيهاً عقائدياً للشباب الإيراني المسلم، وكان من بين المترددين على هذه الدروس قادة منظمة "مجاهدين خلق إيران" وكوادرها وأعضاؤها. كما تولى طلقاني لسنوات طويلة مهمة جمع التبرعات، خاصة من تجار "البازار" لمساندة ودعم عائلات ضحايا نظام الشاه من الشهداء والمصابين بالإضافة إلى أسر المعتقلين السياسيين، وأيضاً جمع التبرعات لدعم

تنظيمات كانت تعمل ضد النظام البهلوى، ومن بينها أيضاً منظمة "مجاهدين خلق إيران". ويعد طلقانى، وبحق، أحد رجال الدين الأوائل الذين حملوا دعوتهم وأفكارهم معهم وبشروا بها فى الجامعات الإيرانية حيثما ذهبوا، وذلك فى شكل دروس ومحاضرات للطلاب، وهو تقليد اتبعه طلقانى منذ عقد الخمسينيات وحتى رحيله عن عالمنا فى نهاية عقد السبعينيات من القرن العشرين.

وكان من الطبيعى فى ضوء هذه المواقف الوطنية الجريئة والاجتماعية التقدمية من وقت مبكر لآية الله طلقانى أن يتعرض للملاحقة والاعتقال والتوقيف والتحقيق والسجن والإقامة الجبرية والمنع من السفر إلى الخارج بل والمنع من إلقاء الخطب الدينية والمحاضرات ومن القيام بأنشطة عامة لفترات كثيرة خلال حكم الشاه محمد رضا بهلوى ومن جانب أجهزته الأمنية والاستخباراتية وفى مقدمتها السافاك.

وكانت فترات الاعتقال والسجن العديدة بصفة خاصة هامة جداً بالنسبة لآية الله طلقانى من حيث إتاحة فرصاً متكررة له للتواجد مع والاستماع إلى والنقاش المطول مع

قيادات وكوادر وشباب ينتمون لتيارات سياسية أخرى غير إسلامية، من يساريين على تنويعاتهم وليبراليين وقوميين وغيرهم. وكانت هذه الفرص مناسبات جدية للتعرف من جانب طلقاني على مدى النقاء الثوري لدى هؤلاء الشباب والرغبة في التضحية بالذات لديهم في نضالهم ضد الحكم البهلوي. كذلك ساعدت هذه الفرص طلقاني على التعرف على منطلقات هذه القوى الفكرية والسياسية الأخرى ومواقفها تجاه مختلف القضايا المطروحة على ساحة النضال السياسي في إيران، خاصة أن جميع هذه التيارات كانت متفقة على ضرورة إسقاط النظام الشاهنشاهي المتسلط في إيران كشرط مسبق لتحرر الوطن ونهضته وتقدمه وإن اختلفت فيما بينها على السبيل الذي يجب أن تسلكه إيران بعد ذلك. ومن جانب آخر، لفت طلقاني انتباه أولئك الشباب بوصفه رجل دين منفتح ومتقدم فكراً على غير عادة الكثير من رجال الدين في ذلك الوقت.

وقد تفاعل طلقاني بشكل خاص بصورة إيجابية وبناء مع شباب التيارات اليسارية، سواء اليسارية العلمانية مثل

منظمة "فدائي خلق" (سازمان فدائى خلق ايران) أو اليسارية الإسلامية مثل منظمة "مجاهدى خلق" (سازمان مجاهدى خلق ايران)، وهو ما أدى إلى تأثير متبادل فيما بينهما، فبدأ طلقانى يقدر القيمة المضافة من جانب قوى اليسار عموماً لنضال الشعب الإيرانى، كما التقى معهم بشأن أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية وتجاوز الفجوات الرهيبة فى الدخول والثروات الموجودة فى المجتمع الإيرانى فى ذلك الوقت بين من يملك ومن لا يملك. ومن جهته، أثر طلقانى فى هؤلاء الشباب، خاصة العلمانيين والماركسيين منهم، من حيث إدراكهم أنه ليس كافة رجال الدين من الداعين للحفاظ على الملكية الخاصة واعتبارها مقدسة ولا يجب المساس بها بغض النظر عن درجة الظلم الاجتماعى والاستغلال الاقتصادى الموجودة فى المجتمع وأياً كان مصير هذه الملكية أو الطريقة التى تم الحصول بها عليها، كما رأى هؤلاء أن الدين يمكن أن يلعب دوراً ثورياً وتقدماً فى المجتمع وأنه ليس كما تصوره دائماً يلعب دوراً رجعياً أو لتبرير الحفاظ على الأوضاع القائمة. وحتى بالنسبة للشباب المنتمى

لليسار الإسلامى فقد كانت لهم دائماً شكوكهم تجاه رجال الدين وقيادية دورهم فى النضال ضد نظام الشاه وكانوا دوماً يفضلون أن يلعب الدور القيادى ناشطون ومثقفون ومناضلون من المدنيين المتدينين ولكن يمزجون بين التدين الصحيح والاطلاع على عقائد وأيديولوجيات العالم الأخرى وبقية التجارب الإنسانية وأيضاً التعرض للعلوم الحديثة لدى الغرب. ولكن طلقانى بدد هذه الشكوك لديهم وأثبت لهم أنه من الممكن أن يكون هناك رجل دين وثورى وتقدمى فى آن واحد.

وكانت هذه الخبرات المكتسبة من فترات السجون والمعتقلات هامة للغاية لآية الله طلقانى من أكثر من جهة، فأولاً كانت عاملاً مكملاً لارتباطه منذ سنوات نضال الجبهة الوطنية فى نهاية الأربعينيات ومطلع الخمسينيات من القرن العشرين مع شخصيات لها وزنها من التيارات القومية والليبرالية والتكنوقراطية والإسلامية المستنيرة من خارج صفوف رجال الدين، وهو الأمر الذى جسده بوضوح اشتراكه مع المهندس محمد مهدى بازرجان فى إنشاء "نهضة

أزاد إيران" في عقد الستينيات من القرن العشرين وأيضاً مساهمته وتشجيعه لإنشاء قاعة "حسينية إرشاد" كقاعة محاضرات للترويج ونشر الفكر الإسلامي المستنير في طهران بما تضمن محاضرات له شخصياً ولباررجان والدكتور على شريعتي وغيرهم. كذلك كان هذا الدور لطلقاني هاماً في الوصل بين التيارات السياسية من خارج صفوف المؤسسة الدينية الشيعية وبين الرموز والقيادات الثورية داخل هذه المؤسسة وفي مقدمتهم آية الله الخميني نفسه بالطبع، وساهم هذا الدور لاحقاً في حل الكثير من المشكلات وإزالة الكثير من الشكوك وسوء الفهم المتبادل مما نشأ بين الجانبين وبناء قدر من الثقة بين الطرفين، خاصة خلال سنوات الثورة من ١٩٧٧م حتى انتصارها في فبراير ١٩٧٩م، وأيضاً في الشهور الأولى بعد انتصار الثورة.

وفي ضوء كل ما تقدم، كان من الطبيعي أن يكون آية الله طلقاني أحد أهم الشخصيات التي بدأت معها الشرارات الأولى للثورة الإيرانية لعام ١٩٧٩م وذلك منذ انطلاق إرهابات الثورة في عام ١٩٧٧م، وهو الأمر الذي كلفه غالياً

حيث أنه كان رهن الاعتقال في إحدى جولات الكر والفر بينه وبين أجهزة الأمن لنظام الشاه السابق التي استمرت معه منذ بدء وعيه ومن ثم نشاطه السياسى فى عقد الأربعينيات من القرن العشرين. وكانت السمة الغالبة على الخطاب الثورى والسياسى لدى طلقانى خلال السنوات السابقة مباشرة على ثورة فبراير ١٩٧٩م هى الدعوة بشكل دائم لوحدة كافة القوى السياسية الإيرانية المناهضة لنظام الشاه والرافضة لأى حل تفاوضى أو أى وساطة أو أى حل توفيقى مع هذا النظام يكفل له حفظ ماء وجهه واستمرارية وجوده تحت دعاوى إقامة ملكية دستورية أو غير ذلك من الأطروحات التى كانت بحسب رأى طلقانى ورؤيته الثاقبة بعيدة المدى المستوعبة لدروس الماضى وتجارب التاريخ السياسى الإيرانى السابقة عليه مجرد محاولات لإنقاذ النظام الشاهنشاهى كلية من الزوال، متحسباً أن هذا النظام سرعان ما سينقض على أى حل أو تسوية ذات طابع توفيقى، على نفس النمط الذى مارسه الشاه إزاء ثورة الدكتور محمد مصدق الوطنية فى مطلع عقد الخمسينيات من القرن الماضى. وجاءت دعوة آية

الله سيد محمود طلقاني لوحدة القوى السياسية المعادية كلية للنظام الشاهنشاهي والداعية لإزالته من جذوره في وقت كانت فيه بعض القيادات الدينية الشيعية ذات التوجهات الثورية، سواء من القريبين لآية الله الخميني أو من المتباينين معه، تشعر بحساسية تجاه مسألة تحالف تيارات إسلامية ثورية مع قوى أخرى ثورية أيضاً ولكنها كانت ذات مرجعيات إما غير إسلامية كلية أو ذات توجه إسلامي مختلف عن توجهات التيار العام لرجال الدين والمؤسسة الدينية مثل أولئك الذين تبناوا فكر اليسار الإسلامي ممثلين في منظمة "مجاهدين خلق إيران". أما طلقاني فقد كان موقفه شديد الوضوح في هذا الصدد من حيث دعوته كل تيار، بما في ذلك التيار الإسلامي من أنصار الخميني، إلى عدم إدعاء احتكار الحقيقة بل الانفتاح على والتعاون مع التيارات الثورية الأخرى، مؤكداً أن تياراً بمفرده لن يكون قادراً وحده لا على إسقاط نظام الشاه ولا على بناء المجتمع الإيراني على أسس جديدة وتلبية احتياجاته في المرحلة التالية لذلك.

وعلى الصعيد العملي، وظفت طلقاني علاقاته الجيدة، بل والممتازة، مع مختلف التيارات الثورية للعب دور الجسر فيما بينهم والتنسيق في أنشطة الثورة لإسقاط نظام الشاه وهو الأمر الذي ضاعف من تعرضه للملاحقة والاعتقال والتخفظ على أيدي جهاز السافاك وبقية الأجهزة الأمنية والقضائية لنظام الشاه، وبالتالي، كان طلقاني هو همزة الوصل بين الخميني عندما كان في المنفى في العراق ثم في فرنسا وبين القوى الثورية في الداخل، خاصة من خارج صفوف رجال الدين الثوريين من أبناء المؤسسة الدينية، حيث كان ينقل خطب ومواقف الخميني للداخل الثائر كما كان ينقل للخميني في الخارج مدخلات وردود أفعال القوى الثورية وألوياتها في الداخل، كما قام طلقاني بتنسيق النضالات الثورية في الداخل على نحو أدى إلى تصعيد العمل الثوري وضاعف من مشاركة الجماهير الإيرانية على مختلف توجهاتها وانتفاءاتها وخلفياتها في فعاليات الثورة، كما أنه وباعتباره رجل دين بارز نجح في تحويل احتفاليات وشعائر ذات طابع ديني، خاصة شيعي، إلى مناسبات لتعبئة المشاركة الشعبية الواسعة لدى الإيرانيين، ومن ثم تسييسهم والدفع بهم كجنود

ووقود للثورة، بما فى ذلك خطب الجمعة وذكرى عاشوراء الحسين وأربعينيات الشهداء الذين كانوا يسقطون بشكل متزايد على أيدي قوات الشاه.

كذلك وفرت أحداث الثورة وفعاليتها الفرصة لتوليد المزيد من الفرص لتعزيز الثقة المتبادلة بين القوى الثورية المختلفة، خاصة من خارج صفوف رجال الدين، وبين طلقانى وإعراب الأخيرة عن تقديرها وإجلالها لطلقانى ودوره البارز والقيادى والتنسيقى فى فعاليات الثورة.

وبشكل أكثر تحديداً، يهمنى أن نعرض هنا بإيجاز لبعض الأنشطة الثورية لطلقانى خلال فعاليات الثورة التى انتهت بالانتصار فى فبراير ١٩٧٩م . فبعد الإفراج عنه للمرة الأخيرة فى أكتوبر ١٩٧٨م ، قاد طلقانى تظاهرة مكونة من ما يزيد عن مليون ونصف مليون مواطن إیرانى فى ذكرى عاشوراء الحسين، وكانت التظاهرة تهتف مطالبة بإقامة الجمهورية الإسلامية، وذلك ضمن سلسلة تظاهرات مليونية مثلت مرحلة نوعية متقدمة من تطور التفاعل الشعبى مع الحركة الثورية. وعقب المظاهرة، أصدر آية الله طلقانى بياناً

أدان فيه ما أسماه بالمذابح التي ارتكبتها قوات النظام
الحاكم ضد المتظاهرين العزل، ودعا في نفس البيان
المواطنين اليابانيين إلى مشاركة شعبية واسعة في مراسم
جنازات الشهداء. وفي السياق نفسه، نظم طلقاني ونسق
العديد من الإضرابات والاعتصامات لعمال المصانع وعمال
قطاع النفط والموظفين. كما يجب أن نذكر أن الكثيرين من
الضباط والجنود الإيرانيين الذين كانوا يفرون من الخدمة في
صفوف قوات مقاومة التظاهرات الشعبية كانوا يلجأون إلى
منزل طلقاني طلباً للحماية والأمان، ثم ينضمون من هناك بعد
ذلك إلى التظاهرات الشعبية. وبالتالي، شملت شعبية طلقاني
كافة الفئات الاجتماعية والقوى السياسية، بل إنه قاد بنفسه
في يناير ١٩٧٩م تظاهرة من المعلمين المضربين وتوجهوا،
ومعهم مئات الآلاف من المواطنين الإيرانيين، إلى حرم جامعة
طهران، حيث نجحوا في تحريره من أيدي قوات الجيش التي
كانت قد استولت على الحرم الجامعي في نوفمبر ١٩٧٨م.

ولا يجب إغفال الإشارة هنا إلى أن آية الله طلقاني كان
قد راجع موقفه السياسي من تأييد إعادة العمل بدستور عام

١٩٠٥م الديمقراطية في إيران، وهو موقف طلقاني حتى أوائل عام ١٩٧٧م ، حيث تحول إلى تبني موقف آية الله الخميني الداعي إلى إسقاط النظام البهلوي الشاهنشاهي برمته.

ومن الهام هنا أن نتوقف لنشير بقدر من التفصيل إلى آراء طلقاني وأولوياته بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية من منظور إسلامي يجمع بين الثورية والتقدمية في أن واحد، فقد تميز طلقاني بين صفوف كبار رجال الدين الثوريين في إيران أنه أعطى المسألة الاقتصادية / الاجتماعية ما تستحقه من أولوية ضمن نضاله السياسي ومن ثم ضمن أولويات نضال الشعب الإيراني، سواء قبل الثورة الإيرانية أو بعد انتصارها وحتى وفاته في سبتمبر ١٩٧٩م ، ووصل ذلك إلى درجة أن أهم كتاباته حول هذه المسألة تم جمعها في مجلد واحد كبير صدر بعنوان "المجتمع والاقتصاد في الإسلام"، وهو كتاب جمع بين دفتيه خطب وأحاديث ومحاضرات لطلقاني رحمه الله حول البعد الاقتصادي / الاجتماعي في الإسلام وتفسيره التقدمي من منظور إسلامي لموضوعات مثل الملكية واكتساب الثروة والميراث وغير ذلك، معتبراً أن معالجة

التفاوت الطبقي الحاد الموجود في المجتمع الإيراني في النصف الثاني من عقد السبعينيات من القرن العشرين مهمة رئيسة تتجاوز ما عداها أمام مهام الحركات الإسلامية الثورية، كما هو الحال بالنسبة للقوى اليسارية الثورية. ولهذا كان من الطبيعي أن يكون لآية الله طالقاني، ومنذ عقد الستينيات من القرن العشرين، مكانة خاصة لدى منظمة "مجاهدين خلق إيران"، منذ إنشائها في منتصف عقد الستينيات، بحيث لقبوه دائماً بلقب الأب الرحيم طالقاني " وحملوا صورته ولافتات تحمل توجيهاته في مسيراتهم ومظاهراتهم.

أما فيما يتعلق بموقف طالقاني من مسألة السلطة السياسية، فقد رأى أن الحكومة الشرعية هي الحكومة الإسلامية التي يقودها الإمام أو الولي، وأن مثل هذه الحكومة يجب ألا تكتفي بتمثيل طبقة واحدة بل تمثل كافة أفراد وفئات المجتمع، وتكمن مسئوليتها في حماية حقوق كافة المواطنين على المستويين الفردي والجماعي. واستنكر طالقاني تبني نهج القمع من جانب السلطة نظراً لما يؤدي إليه ذلك من سيطرة

طبقة ممن أسماهم بالانتهازيين وأصحاب المصالح الشخصية الذين لا يهمهم سوى الحفاظ على سلطاتهم ولا يتورعون عن لي المبادئ لتلائم مزاجهم، كما رأى طلقاني أن القهر يدمر قدرة البشر على الإبداع. واعتبر طلقاني المدينة المنورة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم المثال والنموذج حيث لم يكن هناك انفصال أو فوارق بين الحاكم والمحكوم، بل كان هناك تقسيم للعمل وكان الجميع شركاء في المسؤولية. وقد أقر آية الله طلقاني بأن الحكم في الإسلام هو حكم الله حيث أنه كان على الرسول صلى الله عليه وسلم ومن بعده أئمة الشيعة الاثني عشرية ومن بعدهم الجتهدين وجمهور المسلمين تنفيذ شريعة الله التي تقف في انسجام وتناغم مع الفطرة البشرية السليمة وتمثل الصراط المستقيم. ومن وجهة نظر طلقاني فقد كانت الفكرة الشيعية التقليدية بعدم تأدية صلاة الجمعة إلا في ظل وجود سلطة عادلة تتسم بالوجاهة، وذلك لأن صلاة الجمعة هي رمز لسلطة الدولة في المجتمعات الإسلامية، وإذا أداها المسلمون فإن هذا يعكس مساندتهم للسلطة الحاكمة لأن إمام الجمعة يمثل الدولة تاريخياً.

كما اعتبر طلقاني أن الأسلوب الأمثل للحكم هو مشاركة الأفراد في إدارة شئون حياتهم من خلال مجالس منتخبة لهذا الغرض على كافة الأصعدة وفي مختلف المواقع، وهو الأمر الذي دفع طلقاني لتشجيع أنصاره خلال سنوات الثورة من ١٩٧٧م إلى ١٩٧٩م على إنشاء وتكوين والمشاركة في والانضمام إلى "شورى يى محلى" (المجالس الشعبية المحلية) التي أنشئت لإدارة المناطق والأحياء و"المجالس العالية" التي أنشئت للسيطرة على مواقع العمل والإنتاج بهدف إنهاء سيطرة الدولة من الناحية الفعلية وعلى أرض الواقع وإحلال سلطة بديلة وجديدة مكانها، وهي سلطة الشعب، كما أنه للسبب نفسه، فقد أيد طلقاني المجالس التي أنشأتها قوى وأحزاب وتنظيمات أخرى مشاركة في الثورة من أهمها: منظمتى "مجاهدين خلق إيران" اليسارية الإسلامية ومنظمة "فدائيين خلق إيران" الماركسية اللينينية وكذلك حزب "توده الشيوعى ولاحقاً بعض رجال الدين الموالين لخط الإمام الخمينى وأتباعهم من خارج المؤسسة الدينية. وقد رأى طلقاني فى تلك المجالس على تنوعها تطبيقاً لمبدأ الشورى

على مستوياته القاعدية، وضمانة لمشاركة المسلمين مباشرة
فى إدارة شئونهم.

وفى سياق موقفه من السلطة السياسية، اعتبر طلقانى
حرية الفكر والتعبير غير قابلة للانتهاك، مشيراً إلى أن
الأحزاب والقادة الذين لا يسمحون بانتقادهم من قبل
الآخرين يعانون من عجز وضعف فكرى، ورأى بالمقابل فى
الإسلام إطاراً ركبياً يتسع لكافة العقائد والنظم القيمية لكافة
الأفراد وليس لجماعة واحدة فقط من البشر فقط.

وفى ما يختص بدور الفرد فى إحداث تغيير فى المجتمع،
رأى طلقانى أن أئمة الشيعة الاثنى عشر كانوا مثلاً للذكاء
المتقذ الموجه بإيمان وقيم أخلاقية سامية، ونصح كافة البشر
بالاقتداء بهم للبعد عن أى انحراف لأن الأئمة مثلوا الصراط
المستقيم، وذكر طلقانى أنه بداخل كل إنسان فرد توجد حركة
نزع نحو المزيد من الكمال، وهذا يعنى أنه لا يجب على
الفرد التماثل مع البيئة المحيطة به، بل السعى لتطويرها
وتغييرها بصنفة مستمرة فى اتجاه الكمال. وأشار آية الله
سيد محمود طلقانى فى هذا المقام إلى الإمام الحسين بن

علي، ثالث الأئمة عند الشيعة الاثني عشرية، باعتباره حاكماً دافع عن مصالح المسلمين ولم يسع لامتياز أو حصانة فوق العباد. وأكد طلقاني أن إنجاز مهمة التحول الاجتماعي يقتضي بدوره إرادة التغيير والتغلب على القوى التي تحول بين البشر وبين ممارسة حرياتهم وحقوقهم، وفي مقدمتها الحق في الإبداع، وهذا الأمر يتطلب من جانبه أن تقوم به قوة اجتماعية تفوق قوتها قوة أفرادها مجتمعين.

وإذا جاز لنا أن نعود هنا لتعرض في إيجاز لمضمون خطب آية الله طلقاني خلال الفترة السابقة مباشرة على انتصار الثورة الإيرانية في فبراير ١٩٧٩م، فإننا نرى أن هذه الخطب تضمنت توضيح طلقاني أن الحكومة الإسلامية هي حكومة "التوحيد"، أي تسعى لتوحيد الله وبناء المجتمع "التوحيدي". الإنسانى على الأرض عبر إزالة التمييز فيما بين البشر. والذي يقوم على أساس الطبقة أو العرق أو الجنس أو اللون، وهي نفس الدعوة التي عرضنا لها لدى المفكر والمناضل الراحل الدكتور على شريعتي في الفصل السابق وسنراها لدى مسعود رجوى زعيم منظمة "مجاهدين خلق

إيران" فى الفصل الخامس من هذا الكتاب. وبالنسبة لطلقاني وما تضمنته خطبه فى الفترة السابقة مباشرة على انتصار الثورة، فإن حكومة "التوحيد" هى حكومة المستضعفين، معتبراً. فى ذلك الوقت أن آية الله الخمينى هو المرجع الدينى الأعلى المؤهل لقيادة تلك الحكومة، ومشيراً إلى أن هذه الحكومة ستقوم على أكتاف المجاهدين والمجاهدين وليس من خلال الاستبداد أو بواسطة أصحاب الثروات أو من خلال اللجوء للقوى الإمبريالية للحصول على حمايتها أو عبر السعى لاكتساب أسلحة الدمار الشامل. كذلك أظهر آية الله طلقاني وعياً متقدماً وبعيد المدى عندما أدار فى تلك الخطب ما أسماه بالقوى المتأمرة على الثورة من داخلها، وذلك فى تنبؤ مبكر من جانبه ينم عن رؤية ثاقبة ونظرة متعمقة للأمور، كما هاجم فى تلك الخطب ذاتها القوى المعاجزة عن تكملة مسيرة الثورة، واعتبر طلقاني جميع هذه القوى موالية للأعداء الخارجيين للأمة ممثلين فى الإمبريالية والصهيونية بالإضافة إلى وجود من أسماها قوى داخلية إيرانية مغتربة عن وعيها الذاتى ومغيبة عن أصالتها الثقافية والفكرية وبالتالى فهى لا

تترك لا مصالحها الحقيقية ولا مصالح المستضعفين الذين هم
السواد الأعظم من الشعب الإيراني.

وكان آية الله سيد محمود طالقاني هو أول من ظهر من
قيادات الثورة ورموزها وشخصياتها البارزة على شاشة
التلفزيون الرسمي الإيراني بعد استيلاء الثوار على مبنى
اتحاد الإذاعة والتلفزيون بالعاصمة الإيرانية طهران في
فبراير ١٩٧٩، وذلك بهدف توجيه التهنئة والمباركة إلى الشعب
الإيراني بمناسبة انتصار الثورة الشعبية، في جرأة وشجاعة
ثورية لم يماثله فيها أحد وأظهرت أنه غير عابئ بتلك
المخاطرة في وقت لم تكن الثورة الإيرانية قد استقرت فيه
تماماً بعد. وعقب انتصار الثورة مباشرة، برز موقف طالقاني
باعتباره إمام جمعة طهران الذي كان يلقي خطبة الجمعة
الوحيدة في طهران بحضور مئات الآلاف كل جمعة، وهو
الأمر الذي أكسبه شعبية إضافية وسمح له بالتأثير بدرجة
كبيرة على توجهات وأفكار المواطنين الإيرانيين داخل طهران
وخارجها. وقد ازدادت شعبيته بالتالي في الجامعات، خاصة
في جامعة طهران التي كان يؤم الصلاة بها ويقدم فكره

المستتير والثورى فى أن واحد للطلاب بشكل ميسر ومفهوم لعقلياتهم التى تلقت تعليماً حديثاً. ولكن طلقانى واجه المنافسة أحياناً والصفينة أحياناً أخرى من رجال دين آخرين شاركوا فى الثورة ولكن ساعتهم المواقف المستقلة لطلقانى ورفضه ربط نفسه بأى تيار أو فصيل أو "شلة" من رجال الدين، بالإضافة إلى رفضه حكر المناصب السياسية القيادية، سواء التشريعية أو التنفيذية، على رجال الدين وحدهم دون غيرهم.

وفى هذا السياق، أبدى طلقانى تحفظات جدية على دعوة عدد من رجال الدين وأنصارهم، وكان فى مقدمتهم كل من آية الله مرتضى مطهرى وآية الله حسن بهشتى والمفكر الدكتور حسن آيات، لبناء حزب ينتظم فيه أنصار "خط الإمام" فى إشارة إلى تجميع أنصار الخمينى والمؤمنين بنهجه والمتبعين لآرائه، واعتبر طلقانى أن الخمينى يجب أن يبقى قائداً للثورة ولكل الثوار على تنوع فصائلهم وتياراتهم، وأن يبقى زعيماً لكل الإيرانيين، وليس مجرد زعيماً لتيار أو فصيل بعينه. ولكن لم يتم الاستجابة لرأى طلقانى وتشكل

بالفعل "الحزب الجمهوري الإسلامي" في أبريل ١٩٧٩م
للسائرين على "خط الإمام" (في إشارة للخميني) والذي
أصبح يجسد فكر وفقه "ولاية الفقيه" الذي جسده وكرسه
دستور الجمهورية الإسلامية فيما بعد.

وعبر رئاسة آية الله طلقاني للمجلس الثوري الذي تأسس
في الفترة ما بين مايو وسبتمبر ١٩٧٩م لإدارة أمور البلاد
بعد رحيل الشاه من إيران والذي كان يتسم بالسرية في
تشكيله واجتماعاته، تحفظ طلقاني على العديد من توجهات
حكومة المهندس محمد مهدي بازرجان المؤقتة التي تشكلت
عقب انتصار الثورة، بالرغم من علاقته التاريخية الوثيقة مع
بازرجان في السابق وتعاونهما معاً في تأسيس "نهضة أراه
إيران"، واعتبر توجهات تلك الحكومة تهادنية وأقل ثورية
وجذرية عن تطلعات الشارع الإيراني، وهو ما رأى فيه
طلقاني تنفيذاً ولو بشكل غير إرادي لمساعي إجهاد الثورة
أو الحد من تطلعاتها، خاصة ما رأى فيه طلقاني سعياً من
بازرجان وحكومته لإصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة
الأمريكية بحجة الحصول على قطع غيار أمريكية للجيش

الإيراني كانت إيران قد سددت ثمنها لواشنطنون قبل انتصار الثورة، وكذلك ما اعتبره طلقاني عدم حماس حكومة بازرجان وتقايسها عن القيام بمعالجات جذرية لحالة التفاوت الطبقي الصارخ بين من يملك ومن لا يملك والتي ارتبط بها ونتج عنها غياب تكافؤ الفرص فيما بين المواطنين الإيرانيين، بما في ذلك إحجام حكومة بازرجان عن إجراء حركة تأميمات واسعة للمنشآت الاقتصادية الرئيسية ومصادرة لمن أثرى بطرق غير مشروعة في عهد الشاه المخلوع. وفي سياق نفس المجلس الثوري، حرص آية الله طلقاني دائماً على الاحتفاظ باستقلالية رأيه عن بقية أعضاء المجلس.

كذلك يذكر لطلقاني في خلال نفس تلك الفترة، أنه أعلن رفضه لتجاوزات اللجان الثورية ضد حقوق الإنسان للمواطن الإيراني، وأكد استعدادَه للقتال دفاعاً عن الحريات الأساسية للمواطنين وممارستها، كما دافع عن الحق الأصلي للمرأة الإيرانية في الاختيار بحرية بين ارتداء "الشادور" (الحجاب) من عدمه.

وعندما تم طرح فكرة الاستفتاء على طبيعة النظام السياسي بعد انتصار الثورة وإسقاط نظام الشاه، كان قادة

الحزب الجمهورى الإسلامى يضغطون باتجاه أن يكون هناك خيارين لا ثالث لهما فى الاستفتاء على صيغة النظام السياسى القادم: إما استمرار النظام الملكى أو إقامة جمهورية إسلامية، بينما كان طلقانى وآخرون يدعون لوجود خيار ثالث فى الاستفتاء وهو إقامة نظام جمهورية ديمقراطية إسلامية. وانحاز الخمينى فى نهاية الأمر لرأى قيادات الحزب الجمهورى الإسلامى. وقد حاول طلقانى إعادة التوازن للأمور بعد الثورة عندما أبدى المرونة اللازمة وقبل ترشيح العديد من القوى الثورية والديمقراطية له لعضوية مجلس الخبراء محدود العدد (٧٥ عضواً) الذى كان الخمينى قد قرر تنظيم الانتخابات له وتكليفه بصياغة مشروع دستور الجمهورية الإسلامية، وذلك بدلاً من المجلس التأسيسى الموسع الذى كانت تدعو له بعض القوى الوطنية والليبرالية واليسارية بل والإسلامية أيضاً من خارج صفوف الحزب الجمهورى الإسلامى. مثل رجل الدين الشهير آية الله شريعتمدارى، علماً بأن طلقانى كان يحبذ خيار المجلس

التأسيسي الموسع، على أن يكون مشكلاً من عدد يتراوح ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ عضواً ليمثل كافة أقاليم إيران الجغرافية وفئاتها الاجتماعية. وبالطبع، وكما كان متوقعاً ونظراً لشعبيته الجارفة، نجح طلقاني في هذه الانتخابات التي نظمت في أغسطس ١٩٧٩م وبأعلى عدد من الأصوات، وحاولت عدة تنظيمات يسارية وإسلامية تقدمية وإسلامية ليبرالية ووطنية وليبرالية علمانية الدفع به ودعمه لرئاسة مجلس الخبراء المكلف بإعداد مشروع الدستور، ولكن معارضة قيادات الحزب الجمهوري الإسلامي له حالت دون نجاحه في تولي هذا المنصب. ونذكر هنا أمرين ذي صلة: الأول أن نسبة كبيرة من رجال الدين الإيرانيين الشيعة نجحت في انتخابات مجلس الخبراء تلك، أما الأمر الثاني فهو أن آية الله طلقاني تبني موقفاً مرناً بشأن المشاركة في انتخابات مجلس الخبراء المحدود العدد بدلاً من المجلس التأسيسي الموسع نظراً لأنه استشعر بحسبه السياسي العميق والواعي أنه لا توجد معارضة شعبية واسعة وحقيقية لفكرة مجلس الخبراء تلك، والتي كان الحزب الجمهوري

الإسلامي هو الذي اقترحها ودفع بها، وبالتالي سعى طلقاني لأن يتجنب أن يهمل دور في العمل السياسي بنفسه إذا لم يشارك في هذه الانتخابات.

ولكن من الثابت أن طلقاني انتقد مشروع الدستور الذي تم عرضه لأول مرة في يونيو ١٩٧٩م على أساس أنه أقل من دستور عام ١٩٠٥م من جهة النصوص التي تضمن حماية وصيانة الحريات الديمقراطية وممارستها. كما نذكر هنا أن استخدام آية الله الخميني لتعبير "المجالس الشعبية" في عدد من خطبه وإدخال هذا التعبير بعد ذلك في نص الدستور الإيراني قد جاء بناء على إلحاح شديد من آية الله طلقاني بهدف التأكيد على المشروعية الشعبية للسلطة، بالرغم من أنه لا الخميني ولا الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩م قدما تعريفاً محدداً لهذا التعبير.

وقد حاول آية الله طلقاني، قدر الإمكان، مثله في ذلك مثل بعض الأعضاء الآخرين في مجلس الخبراء المعني بإعداد مشروع الدستور للجمهورية الوليدة من خارج صفوف الحزب الجمهوري الإسلامي الموالي بشكل حرفي ومطلق لخط

الخميني، أن يتضمن مشروع الدستور الجديد الحد الأدنى المطلوب من الضمانات الديمقراطية الخاصة باحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وحرية الصحافة والإعلام وإيجاد ضمانات للتداول السلمي للسلطة واحترامه، ورفض أن يتولى تيار واحد، أياً كانت الأغلبية التي يتمتع بها في الشارع الإيراني، إملاء عناصر الدستور الجديد أو مكوناته أو أحكامه. ولكن من الواضح أن طلقاني لم يكن سعيداً بالحصلة الختامية لعمل فريق الخبراء والتي تمخض عنه مشروع الدستور الجديد. وقد حرص طلقاني على إيصال رسالة بهذا المعنى إلى "قائد الثورة" الخميني، ولكنه أيضاً أوصل نفس الرسالة إلى الشعب الإيراني بشكل ضمني عندما انتقد غياب الضمانات الدستورية اللازمة لإعادة توزيع السلطة والثروة والدخل لصالح الفقراء والكادحين، وكذلك عدم كفاية الحماية المنصوص عليها في الدستور الجديد للحريات والحقوق الفردية، وذلك عبر خطب الجمعة والدروس الدينية التي كان يلقيها ولقاءاته مع تلاميذه ومريديه ومع ممثلي وقيادات وكوادر القوى الفكرية والسياسية المختلفة الفاعلة في إيران في ذلك الوقت.

وعلى الجانب الآخر، عبر آية الله طلقاني عن رفضه
لاقتراح تأسيس "جيش ديمقراطي شعبي"، وهي الفكرة التي
حاول الدفع بها في مرحلة مبكرة من بعد انتصار الثورة كل
من منظمة "مجاهدين خلق إيران" اليسارية الإسلامية،
ومنظمة "فدائيين خلق إيران" الماركسية اللينينية، والذين دعيا
إلى انتخاب الضباط وكذلك إلى انتخاب مجالس تمثل كافة
الرتب لتكون هي مراكز صنع القرار فيما يتعلق بالمسائل التي
تخص الجيش، وقد أوضح طلقاني أنه يفضل بالمقابل إنشاء
جيش محترف بهيكل ثابت للقيادة، ويكون القادة فيه معينين
من قبل الحكومة على أساس معيارى التقوى والكفاءة
العسكرية، على أن يكون هذا الجيش بدوره مسئولاً أمام
الشعب وممثليه. وفي هذا السياق، طالب آية الله طلقاني،
مثله في ذلك مثل آية الله الخميني، كل المنظمات الثورية التي
بحوزتها أسلحة، خاصة منظمتي "مجاهدين خلق" و"فدائيين
خلق"، بتسليم ما لديهم من أسلحة للجيش الإيراني. ويمكن
تفسير آراء طلقاني في هذا المجال في ضوء ما كان يكتنه

دائماً من احترام لفكرة التخصص الفنى فى العمل منذ سعيه
لجذب الانتلجنسيا والتكنوقراط لعضوية نهضة آزاد إيران،
وهو احترام ينسحب بالضرورة على الجانب العسكرى أيضاً
ولا يقتصر على الجانب المدنى فقط..

ولكن التصعيد فى المواقف من جانب طلقانى، والمرتب
بدوره بالتصعيد فى العلاقة بينه وبين رجال الدين المحيطين
بالخمينى والحاصلين بشكل متزايد على الخطوة لديه وهم
نفس رجال الدين الذين كانوا يقودون الحزب الجمهورى
الإسلامى، وكذلك المرتبط بتضايف فى ممارسات ذلك الحزب
الموحية بنزعتة للسعى لاحتكار السلطة والعمل تدريجياً نحو
إزاحة كافة الفرقاء السياسيين من التيارات التى لعبت دورها
وساهمت فى الإطاحة بنظام الشاه وتحقيق انتصار الثورة.
كما كان للتصعيد أيضاً بعد شخصى لا يمكن إغفاله، ونعنى
هنا تعرض اثنين من أبناء طلقانى للاعتقال على أذى اللجان
الثورية التى أسسها النظام الصاعد لحكم الجمهورية
الإسلامية والذى صار يصبو غنه بشكل متزايد الحزب
الجمهورى الإسلامى. وكان نجلا طلقانى ينتميان إلى

جماعتين تنتميان للقوى التي قادت حرب عصابات ضد نظام الشاه السابق لسنوات طويلة وساهمت بدورها في إسقاط ذلك النظام، وكانا ينتميان لليسار الإيراني. ولم يكن الجديد اعتقال نجلى طلقانى، فقد تعرضا كثيراً للاعتقال فى عهد النظام الشاهنشاهى البهلوى، ولكن الجديد كان تعرضهما هذه المرة للاعتقال على أيدى النظام الذى من المفترض أنه نتج عن الثورة ونشأ بفضل انتصارها!

لهذا، وللسببين المذكورين من قبل، جاء رد فعل أية الله سيد محمود طلقانى هذه المرة مختلفاً. فمن جهة، أعلن طلقانى الانتقال إلى خارج طهران تجنباً لأى عمل قد يقوم به أنصاره وقد يهدد وحدة القوى الثورية، والتي كان يرى طلقانى أنها الضمانة لحماية الجمهورية الوليدة على ألا تكون قائمة على قمع جرية قوى سياسية بعينها، ولكن طلقانى أعلن أيضاً إضراباً مفتوحاً عن الطعام احتجاجاً على اعتقال نجليه وحتى يتم الإفراج عنهما. إلا أن أنباء إضرابه عن الطعام وصلت إلى مسامع أنصاره مما أدى إلى اندلاع تظاهرات احتجاج بالإضافة إلى صدور رسائل احتجاج من عدد من

آيات الله ضد ما أسموه بهذه الانتهاكات المناهضة للحقوق السياسية للمواطنين والقوى الثورية. ومن جهة ثانية، دعا طلقاني إلى الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين من المنتمين إلى القوى التي شاركت في الثورة، مكرراً أنه يجب قيام نظام ديمقراطي ثوري في إيران يسمح بالعمل السياسي ويتيح كافة الحريات على قدم المساواة للقوى والتيارات والشخصيات التي لعبت دوراً في الإطاحة بالنظام السابق. ولقد أكد طلقاني أن احتجاجه ليس دفاعاً عن ابنه فقط بل عن حرية الشعب، ولكنه حرص على إعادة تجديد ثقته في قيادة آية الله الخميني. ومن جهة ثالثة، ألقى طلقاني عدة خطب اتسمت بالقوة، وحذر فيها بوضوح عما أسماه التيارات التي تسعى لاحتكار السلطة بعد الثورة الإيرانية، والتي تصور نفسها على أنها وحدها التي قادت الثورة وتسعى لتهميش القوى الثورية الأخرى، مذكراً بأن الثورة الإيرانية لم تكن لتنجح بدون إسهام كافة القوى الثورية من إسلامية ويسارية ووطنية وليبرالية على تنوعها جميعاً. فبالنسبة لطلقاني، فالثورة الإيرانية لعام ١٩٧٩م لم يأت بها فرد أو

مجموعة أو أيديولوجية واحدة. وكانت الإشارة واضحة هنا إلى "الحزب الجمهوري الإسلامي" الذي كان يسعى بقوة لتهميش بقية شركاء الثورة وإبعادهم عن أى موقع لاتخاذ القرار، سواء كان تشريعياً أو تنفيذياً أو قضائياً. ومن منطلق وعى آية الله طلقاني بالعلاقة بين مسألة التعددية السياسية من جهة والنظام الإسلامي الصحيح من جهة أخرى، أكد دائماً أن الحرية كانت ويجب أن تبقى هي هدف الثورة الأول والأخير. وأعلن طلقاني مراراً أنه رغم الخلاف مع الشيوعيين على سبيل المثال، فطالما أنهم لم يعادوا نضال الثورة ضد الاستبداد والاستغلال والإمبريالية وليسوا مرتبطين بالقوى الأجنبية، فيجب ضمان حقوق التعبير والتنظيم لهم في إطار جمهورية إسلامية قائمة على الشورى، ورأى طلقاني أنه من حق كل القوى التي ساهمت في الثورة الإيرانية وتشارك في أهدافها أن تساهم بدور في بناء المجتمع الإيراني.

ونقلت بعض التقارير عن تدهور في العلاقة بين الخميني وطلقاني بعد هذه التصريحات من جانب الأخير، ولكن الثابت

هو أن إضراب طلقاني عن الطعام ثم خطيه وتصريحاته التي حذرت من سعى البعض لاحتكار السلطة بعد انتصار الثورة ثم تحذيره من الاستبداد الذي يرتدى عباءة الدين، مع استمرار اعتقال أبنائه، كل ذلك عبأ أنصاره ومريديه وتلاميذه، حيث بدأت المظاهرات تخرج للمطالبة بإطلاق سراح نجليه والتجاوب مع بقية مطالبه، واتسع نطاق وتضاعف عدد المشاركين في هذه المظاهرات، كما بدأ التجاوب، ليس من قبل السلطات الإيرانية ولكن من جانب القوى السياسية والدينية والثورية الأخرى التي كان لديها نفس المخاوف الموجودة لدى طلقاني، ولاح في الأفق بوادر تجمع عريض يضم أنصار طلقاني ومنظمة "مجاهدين خلق إيران" والجبهة الوطنية والجبهة الوطنية الديمقراطية ومنظمة "فدائيين خلق إيران" والحزب الديمقراطي الشعبي الإسلامي الذي كان يضم أنصار رجل الدين البارز آية الله شريعتمداري وغيرها من القوى والتيارات.

وتحسباً لمخاطر هذا التوجه من جانب الحزب الجمهوري الإسلامي، وبحسب بعض التقديرات غير تدخل مباشر

وشخصى من آية الله الخمينى، تم الإفراج عن نجلى طلقانى وإعادتهما إليه فى منزله وتسليمهما له شخصياً فى رسالة كان من الواضح أن هدفها إفهامه أن الإفراج تم إكراماً لخاطره وليس كتراجع من النظام السياسى الجديد عن نهج ملاحقة الناشطين السياسيين المناهضين لنظام ولاية الفقيه أو لهيمنة المتنامية للحزب الجمهورى الإسلامى على المشهد السياسى "الرسمى" الإيرانى. وما بين هذا التاريخ ووفاة طلقانى المفاجئة فى سبتمبر ١٩٧٩م لم يحدث تحول يذكر فى موقفه النقدى تجاه الحزب الجمهورى الإسلامى أو من مجمل مسار عملية بناء المؤسسات فى الجمهورية الوليدة. أما فيما يتعلق بعلاقة طلقانى بالخمينى، فقد ذكرت بعض التقارير أنه تم احتواء وتصفية التوتر الذى طرأ بينهما بسبب واقعة اعتقال نجلى طلقانى وأنه عند وفاة طلقانى كانت العلاقة بينهما قد تضافت.

ولكن طلقانى لم يتوقف عند هذا الحد، بل ذهب أبعد من ذلك، حيث عاد فى خطب تالية، خاصة قبيل وفاته فى سبتمبر ١٩٧٩م، وحذر مما أسماه "الاستبداد الذى يرتدى عباءة

الدين"، معتبراً إياه أخطر أنواع الاستبداد نظراً لأنه يلبس نفسه ثوب القداسة ويساوى بين الخروج عليه والخروج على الدين ذاته، كما أنه يستغل حساسية المواطنين العاديين تجاه الدين وضعفهم تجاهه ليلعبوا على هذا الوتر لسبغ المشروعية على استبدادهم. وحذر طلقاني الشعب الإيراني من أن يأتي مستبد آخر مكان الشاه المخلوع ومن هيمنة أي حزب أو فكر، وذكر في إحدى خطبه أنه إذا كان على المؤمنين بالإسلام أن يناضلوا ضد أعداء الثورة في سبيل الله، فإن على غير المؤمنين بالأيديولوجية الإسلامية أن يناضلوا ضد أولئك الأعداء في سبيل الدفاع عن الكرامة الإنسانية. وأكد آية الله طلقاني أن الإسلام لا يقر منع الناس من ممارسة حق النقد أو الاعتراض أو التعبير عن آلامهم ومعاناتهم، كما حذر بأنه بعد كل ثورة تظهر فئة ممن أسماهم بالانتهازيين التي تظهر ولاعها للثورة ثم تنحرف بها بعيداً عن مبادئها وأهدافها الأصلية، واستخدم طلقاني تعبير "محتكرى السلطة" لوصف هؤلاء، وقدم النصيح لرجال الدين بأن يتركوا المناصب التنفيذية والعودة من جديد إلى المساجد لإرشاد وتوجيه

الأمة. وبينما فسر البعض هذه الطلقات الأخيرة التي أطلقها طلقاني على الاستبداد باسم الدين مرة أخرى بالإسقاط على ممارسات الحزب الجمهوري الإسلامي وقياداته والتنظيمات التابعة له التي كان يقوم بشكل تدريجي بدمجها في مؤسسات الدولة الوليدة، فإن البعض الآخر ذهب خطوة أبعد من ذلك واعتبر هجوم طلقاني موجهاً ضد "القائد" و"المُرشد" ذاته أي آية الله الخميني ومذهبه السياسي الذي بشر به ثم نجح في تضمينه في الدستور الأول للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأعني هنا مذهب "ولاية الفقيه".

ويعتبر العديد من المحللين، أنه لو امتد العمر بطلقاني فلربما كان قد استطاع، في ضوء خصوصية علاقته بالخميني، أن يعدل من بعض توجهات النظام الجديد، خاصة في السنوات التأسيسية الأولى بعد انتصار الثورة، لصالح أن يكون النظام السياسي الجديد أكثر انفتاحاً من الناحيتين السياسية والثقافية. وأكثر مصداقية في انحيازه للفئات الاجتماعية الدنيا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، بينما يرى آخرون أن بقاء آية الله طلقاني على قيد الحياة بعد

هذا التاريخ لم يكن سوى ليزيد من الهوة التي باتت تفصل
وباتساع بينه وبين الخميني ومن ثم كان ذلك سيضعه لا
محالة في موقع المواجهة مع الخميني، ويقيسون هنا على ما
حدث بين الخميني وشريعتداري لاحقاً.

وبالرغم من إقرارنا بوجاهة هذا الطرح، فإننا نعي أيضاً
أن طبيعة العلاقة بين الخميني وطلقاني كانت في الأساس
أوثق كثيراً ومختلفة نوعياً عن علاقة الخميني بشريعتداري
التي كان دائماً ما يشوبها قدر من الحذر والترقب، إن لم يكن
التشكك، بين الطرفين، ولكن الثابت هو أن موقف طلقاني من
الصراع الذي تلا وفاته فيما بين الفصائل المختلفة التي ترفع
شعارات إسلامية، خاصة الحزب الجمهوري الإسلامي من
جهة ومنظمة "مجاهدين خلق إيران" من جهة أخرى، لم يكن
ليعرف، علماً بأن جزءاً هاماً من هذا الصراع كان حول
مسألة المشاركة السياسية. ولا شك أنه بينما انضم عدد من
أنصار طلقاني إلى منظمة "مجاهدين خلق" والتي كان
أعضاؤها يسمون أنفسهم "الأبناء المخلصون للأب الرحيم
طلقاني"، فإن عدداً من أنصاره أيضاً أيدوا بعد وفاته نظام

الحزب الجمهورى الإسلامى، وحتى تم حل هذا الحزب بواسطة الخمينى نفسه قبل وفاته مباشرة فى نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين، والأجهزة التى أسسها أو قام بالسيطرة عليها، وذلك على خلفية أن الحزب قادر على أن يقود التحول بالشعب الإيرانى نحو إقامة مجتمع لا رأسمالى ولا طبقى ويقوم على المشاركة الشعبية الواسعة.

الشخصية الرابعة: "الدكتور" أبو الحسن بنى صدر: من المعارضة إلى الحكم وبالعكس

لا شك فى أنه لم يجل بخاطر الدكتور أبو الحسن بنى صدر فى يوم من الأيام، ربما حتى إلى ما بعد انتصار الثورة الإسلامية فى إيران فى ١٠ فبراير ١٩٧٩م، أنه سيكون أول رئيس جمهورية لإيران بعد إسقاط النظام الشاهنشاهى الوراثى وحكم أسرة بهلوى، والأكثر من ذلك أنه لن يكون رئيساً لجمهورية عادية، بل للجمهورية الإسلامية الإيرانية التى ستهز الكثير من المعادلات وسوف تخل بالعديد من التوازنات ليس فقط فى منطقة الشرق الأوسط والخليج والعالم الإسلامى بل على مستوى العالم بأسره. ولكن الأدهى من ذلك أن بنى صدر لم يكن ليتوقع بالتأكيد أن أيامه فى هذا المنصب التاريخى سوف تكون معدودة وأنه لن يكمل

حتى نصف مدة الولاية المقررة لرئيس الجمهورية طبقاً
لدستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية وهي أربعة سنوات،
ولكن من هو بنى صدر وما هي أهمية دوره في الثورة
الإيرانية وكيف انتهت به الأمور إلى الخروج من النظام
السياسي الإيراني، بل ومن إيران كلها لنعيش في المنفى
ولتقلب به المواقف السياسية ومعطيات الحالة الإيرانية
وبيئتيها الإقليمية والدولية من مرحلة إلى أخرى؟ هذه كلها
أسئلة مشروعة بل وضرورية حتى نفهم سبب أو أسباب
تضمينه في هذا الكتاب الذي بين أيدينا.

بدأ أبو الحسن بنى صدر يعرف في الحياة السياسية
الإيرانية باعتباره ناشطاً سياسياً يسارياً، ينتمى إلى ما
يعرف بفئات اليسار الجديد، عندما كان بنى صدر يدرس
للحصول على درجة الدكتوراة في الاقتصاد السياسي في
فرنسا، وهي نفس البلد التي درس بها الدكتور على شريعتي
قبل ذلك بسنوات وحصل منها على درجة الدكتوراه في
الاجتماع السياسي، كما اتجه إليها بعد ذلك بسنوات آية الله
الخميني بعد خروجه من العراق مطروداً من قبل نظام

الرئيس العراقي الراحل صدام حسين إثر الاتفاق الإيراني العراقي على ترسيم الحدود بينهما في بحر شط العرب تبعاً لرؤية النظام الشاهنشاهي الإيراني لهذه الحدود والتزام العراق بإخراج الخميني من النجف الأشرف مقابل وقف إيران دعم الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي بزعامة الراحل الملا مصطفى البارزاني في ذلك الوقت. وتزامن وجود بني صدر في فرنسا في جزء منه مع ما بات يعرف بثورة الشباب ليس فقط في فرنسا بل في مجمل العالم، خاصة أوروبا، والتي بلغت ذروتها ووصلت إلى أوجها في عام ١٩٦٨م واتسمت هذه الثورة بصعود أفكار يسارية جديدة مختلفة عن الماركسية الكلاسيكية، بما في ذلك بفرعيها اللينيني والستاليني، ممثلة في الثورة الجيفارية والماوية والتروتسكية واليسار الجديد وغيرها. وانتمى بني صدر إلى هذا المعسكر أو على الأقل تأثر به إلى درجة ما. ولكن بني صدر، مثله مثل غيره من أبناء جيله ليس فقط من الإيرانيين، ولكن من مختلف جنسيات الدول الإسلامية، مر بتحولات فكرية لاحقة نتيجة إدراكه لحدود اليسار وفكره، بما في ذلك

فصائل اليسار الجديد، في فهم قضايا البلدان والمجتمعات الإسلامية وقدرته على إدخال نقلات نوعية وجذرية على أوضاع تلك الدول في اتجاه تحريرها من السيطرة أو الهيمنة الخارجية من القوى الكبرى وتمكينها من السيطرة على مقدراتها ونهوضها بشكل يتناسب مع ظروف تلك الدول وثقافتها الوطنية ومعتقدات شعوبها. ومن هنا اتجه بنى صدر أكثر فأكثر إلى إعادة اكتشاف التراث الإسلامى، خاصة الشيعى، للشعب الإيراني والتعرف على مرتكزاته ومفاهيمه الرئيسية ولكن برؤية عصرية تضع فى الاعتبار مشكلات المجتمع الإيراني ومتطلباته فى عقد السبعينيات من القرن العشرين وبفهم تقدمى ينبع جزئياً من انتمائه لليسر ويتأثر بذلك.

وخلال دراساته فى فرنسا وبعد ذلك خلال بقاءه هناك كان لبنى صدر العديد من الكتب والأبحاث الهامة التى ساهمت فى بلورة وعى سياسى جديد لدى المثقفين والشباب الإيراني، خاصة ما يتعلق بدور النفط فى تعميق الهيمنة الغربية، خاصة الأمريكية، على إيران، واعتماد إيران، الطرف

المصدر للنفط، تلك الثروة الوطنية الثمينة، على الدول المستوردة أى الأسواق المستهلكة للنفط بدلاً من العكس، وبدلاً أيضاً من أن يتم توظيف النفط وعائداته لبناء تنمية حقيقية ومستدامة تحقق الاستقلال والتقدم فى آن واحد لإيران، ولكن مع الانطلاق من أرضية القناعات الثقافية الأصيلة، وهى فى هذه الحالة الإسلامية الشيعية، للشعب الإيراني، وطبقاً للنموذج الوطنى الذى يرتضيه. وتجسد هذا الطرح فى كتاب بنى صدر الهام المعنون "النفط والسيطرة"، وهو كتاب تم ترجمته فى بيروت للغة العربية منذ سنوات طويلة تزامنت مع صعود نجم بنى صدر فى الثورة الإيرانية.

كذلك تناول بنى صدر موضوع المؤسسة العسكرية الإيرانية، والتي كان يدعى الشاه السابق أنها يجب أن تكون مصدر فخر "الأمة الفارسية" باعتبارها منحت إيران الجيش الأقوى فى الشرق الأوسط وربما فى العالم الإسلامى بأسره، فى حين أن بنى صدر فى كتابه الآخر البارز "إيران: جيش التبعية"، والذى بالمناسبة أيضاً تم ترجمته إلى اللغة العربية فى بيروت أيضاً فى مطلع عقد الثمانينيات من القرن

العشرين، كشف بنى صدر عن الوجه الآخر، وربما الوجه الوحيد الحقيقي، للمؤسسة العسكرية الإيرانية، وهو أنها كرسّت التبعية الإيرانية للولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الغربى والاعتماد الإيرانى على برامج التدريب والتسليح الأمريكية، بل وارتباط الجيش الإيرانى فى عقيدته القتالية على التحالف مع الولايات المتحدة والغرب فى ذلك الوقت فى ظل الحرب الباردة التى كانت قائمة بين الغرب الرأسمالى والشرق الشيوعى، حيث كان الجيش الإيرانى يلعب وعن جدارة واستحقاق دور "شرطى الخليج" لحساب الإستراتيجية الإقليمية الأمريكية فى المنطقة بهدف خدمة المصالح الغربية والأمريكية المتمثلة فى حماية تدفق النفط بأسعار فى متناول الغرب على أسواق الدول الرأسمالية الصناعية، وحماية نظم الحكم التقليدية والمحافضة فى منطقة الخليج الموالية للغرب والمتحالفة معه من أى تأثيرات راديكالية، سواء المد الناصرى فى عقد الستينيات من القرن الماضى، أو مخاطر نزعات حزب البعث، سواء فى سوريا أو العراق، لزعة استقرار نظم الحكم فى دول الخليج العربية، وكذلك الحركات السياسية

الثورية الراديكالية، والتي كان معظمها فى ذلك الوقت من
نوى التوجهات اليسارية، وكانت مدعومة إما مباشرة من
الاتحاد السوفيتى السابق أو من النظام الماركسى الحاكم
حينذاك فى دولة الشطر الجنوبى من اليمن التى كانت تعرف
باسم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أو من نظام معمر
القذافى فى ليبيا الثرية بالعوائد النفطية وهو النظام الذى
كان يسعى لإثبات جدارته بالريادة الثورية فى المنطقة بعد
غياب الزعيم المصرى الراحل جمال عبد الناصر عن عالمنا فى
٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ومن الأمثلة البارزة لهذا الدور للجيش
الإيرانى كان دعمه العملياتى وتواجده الفعلى فى سلطنة
عمان لدعم قواتها فى حربها ضد ثوار إقليم "ظفار"
اليساريين الذين كانوا يحاربون فى سبيل تحقيق استقلال
الإقليم عن السلطنة، وهى الحرب التى نجح الجيش الإيراني
فى مساعدة الجيش العماني على الانتصار فيها بحلول
منتصف السبعينيات من القرن العشرين بالرغم من أن الثوار
الظفاريين كان يحظون بدعم فعال من جمهورية اليمن
الديمقراطية الشعبية وعبرها من الاتحاد السوفيتى فى إطار

وقائع الحرب الباردة بين الشرق والغرب. وكانت ثالث، أو ربما أول، المصالح الأمريكية في المنطقة، والتي كان الجيش الإيراني مكلفاً بالوكالة عن الولايات المتحدة والغرب برعايتها، وقد تكون أهمها، هي بقاء دولة إسرائيل وحماية ليس فقط وجودها أو أمنها القومي بل أيضاً ضمان تفوقها الاستراتيجي والعسكري والاقتصادي على الدول العربية مجتمعة. كشف بنى صدر كل ذلك في كتابه، فبدت الأمور عارية تماماً أمام المواطن الإيراني العادي الذي كانت تصله هذه الكتابات مهربة إلى الداخل الإيراني بالرغم من جهود النظام البهلوي لحظر دخول مثل هذه الكتابات في سياق الرقابة الصارمة على الكتابات السياسية أو الدينية المعادية للنظام الإيراني. وأخيراً هنا، نذكر أن بنى صدر أيضاً ربط ما بين معطيات حالة التبعية الاقتصادية والتفريب الثقافي اللتين كانت تعاني منهما إيران فيما يتعلق بتبعاتها ودلالاتها بالنسبة للاستبداد السياسي والقمع والقهر من جانب النظام الإيراني الممارس ضد شعبه وتحالفاته الخارجية المناقضة والمناهضة في آن واحد لانتماء الشعب الإيراني الديني

والتاريخي والحضاري للأمة الإسلامية، خاصة تحالفه مع إسرائيل، وذلك في كتاب ثالث هام وجامع صدر له بعنوان "إيران: غربة السياسة والثروة"، ومرة ثالثة نشير إلى أنه بفضل دور النشر اللبنانية تم ترجمة هذا الكتاب أيضاً إلى اللغة العربية منذ سنين بعيدة.

ولكن البداية السياسية لصعود نجم بني صدر كانت بلا شك لقاءه بآية الله الخميني بعد خروج الأخير من النجف الأشرف بالعراق إلى فرنسا في عام ١٩٧٨م، فقد كان بني صدر أحد الذين مثلوا للخميني نموذجاً للمستشار السياسي الذي يحتاج إليه في منفاه، وفيما كان الخميني يعتبر فرنسا المحطة الأخيرة في رحلة المثافي الطويلة التي ستنتهي به حتماً، وحسبما كان ينبغي به تصاعد حدة الاحتجاجات والمظاهرات المتواصلة ضد نظام الشاه داخل إيران في ذلك الوقت، على العودة إلى إيران ودخول طهران دخول المنتصر والقائد المتفق عليه. كان الخميني يحتاج إذاً لبني صدر، تماماً كما احتاج في نفس ذلك الوقت لصديق قطب زادة، نظراً لأنه كان يجيد التعبير الثوري بالمنطق الديني ولكنه لم

يكن جيد التعامل مع أو لغة الحوار مع التيارات غير الإسلامية، أو حتى التيارات الإسلامية غير المنتمية للمؤسسة الدينية الشيعية الرسمية. وبالتالي كان يحتاج الخميني لبنى صدر وأمثاله لـ "ترجمة" (إن جاز استخدام مثل هذا التعبير هنا) أفكاره وتصوراتِه بشأن مستقبل إيران ما بعد سقوط النظام البهلوي إلى لغة مفهومة لهذه التيارات والقوى، وكذلك لطمأننتهم تجاه مستقبل توجهات الخميني وعدم نيته فرض ديكتاتورية دينية جديدة تحل محل ديكتاتورية الشاه، وحرصه على تلبية مطالب الثورة الإيرانية المتمثلة في الحرية والديمقراطية وإنهاء التبعية والتغريب وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

ويعتبر الكثير من المحللين أن بنى صدر هو من صاغ ما سمي ببرنامج النقاط الثمانية الذي أصدره الخميني من فرنسا في نهايات عام ١٩٧٨م عندما بات مؤكداً أن النظام البهلوي يعيش أيامه الأخيرة، والذي هدف من إصداره إلى تجميع كافة القوى المناهضة لنظام الشاه حوله وتقويت أي فرصة على الشاه للتوصل لحل وسط ينقذ به بقاءه عبر صفقة

مع بعض القوى السياسية، خاصة الوطنية والليبرالية. وتميز برنامج النقاط الثمانية ذلك أنه حقق المراد منه، وذلك نتيجة صياغته التي اتسمت بالعمومية من جهة وبلغة تفهمها القوى السياسية الثورية غير المنتمة للمؤسسة الدينية الرسمية من جهة أخرى، بل وقبلته هذه القوى نظراً لأنها رأت فيه ما يتفق مع الحد الأدنى المطلوب منها جميعاً والمتفق عليه فيما بينها. ونتيجة عمومية لغة هذا البرنامج ومفرداته الفضفاضة، فإنه في نهاية المطاف لم يلزم الخميني بشيء محدد يستطيع أحد بعد ذلك محاسبته عليه بسبب عدم تحقيقه له، بل اكتفى بالحديث عن احترام رغبات الشعب الإيراني بشأن مستقبل النظام السياسي الذي سيعقب نظام الشاه، وكذلك التأكيد على توفير المشاركة السياسية للشعب الإيراني، وكذلك الوعد بالعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفوارق الطبقيّة الهائلة في المجتمع الإيراني وإنهاء التبعية الخارجية لإيران والانتماء لحركة عدم الانحياز ونصرة قضية فلسطين ومواجهة "قوى الاستكبار العالمي"، في إشارة للقوى العظمى وقتها وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية. وكان لنجاح

هذا البرنامج في تحقيق أهدافه بالنسبة للخميني دوراً هاماً في تعزيز ثقته في بني صدر وتمييزه عن بقية مستشاريه من خارج صفوف رجال الدين، وكان له بالتأكيد دوراً في دعم الخميني غير المعلن لبني صدر في أول انتخابات رئاسية تجرى في الجمهورية الإيرانية الإسلامية في يناير ١٩٨٠م ولكن دعونا لا نستبق الأحداث. فلدى عودة الخميني لإيران، استمر بني صدر كأحد أكثر المقربين إليه من مستشاريه من خارج صفوف رجال الدين، بالرغم من أنه من غير المعروف بدقة دور وتأثير بني صدر على أمور مثل تكليف المهندس محمد مهدي بازرجان بتشكيل الحكومة الثورية المؤقتة أو تشكيل المجلس الثوري، أو مسألة اقتحام السفارة الأمريكية بطهران والاحتفاظ بالعاملين بها كرهائن، أو غير ذلك من منعطفات حرجية في مسيرة الثورة الإيرانية في الشهور الأولى بعد انتصارها، كما أنه من غير المعروف على وجه اليقين دور بني صدر في توصل الخميني إلى قناعة مؤداها أن الرئيس الأول للجمهورية الإيرانية الإسلامية يجب أن يكون من خارج صفوف رجال الدين، وذلك لتجنب الإيحاء

بأن رجال الدين الشيعة الإيرانيين يسعون لاحتكار كل المناصب وكل السلطات في الجمهورية الوليدة، خاصة بعد أن كرس الدستور الذي تم إقراره بأغلبية في استفتاء شعبي مبدأ "ولاية الفقيه" والذي عني بدوره من الناحية الفعلية وضع "الفقيه" أو المرشد فوق السلطات وفوق أى نوع من المساءلة أو الحساب. ولكن المؤكد أنه عندما فكر الخميني في مرشح للرئاسة من خارج صفوف المؤسسة الدينية الشيعية الرسمية، كان أول من قفز إلى ذهنه هو مستشاره المقرب والمخلص بنى صدر، وهو ربما لم يكن أمر محل اتفاق قيادات الحزب الجمهوري الإسلامي مثل بهشتي وغيره ممن تشككوا في مدى ولاء بنى صدر لفكرة "ولاية الفقيه" وهيمنة المؤسسة الدينية على مقاليد الأمور في كافة مؤسسات الدولة التي كان يجري بناؤها (البرلمان والسلطة القضائية والحكومة والمؤسسات الأمنية والعسكرية). إلا أن هؤلاء لم يستطيعوا في تلك المرحلة التأثير على رأى الخميني بشأن بنى صدر أو أن يثنوه عن قراره غير المعلن بالدفع به أو على الأقل تشجيعه على الترشح لمقعد الرئاسة، وإيصال رسالة للشعب الإيراني بأن بنى صدر يحظى بـ "بركات" دعم الخميني.

وبالفعل، نجح بنى صدر بقوة فى الانتخابات الرئاسية الأولى فى تاريخ إيران الجمهورية التى تمت فى يناير ١٩٨٠م، وتحديدًا الجمهورية الإسلامية، وأصبح أول رئيس لإيران، ولكن منذ ذلك التاريخ بدأت المشكلات والتحديات التى واجهها بنى صدر. فانتخابات مجلس الشورى (البرلمان) الإيرانية تمت على مرحلتين فى إبريل ومايو من العام نفسه وحقق فيها الحزب الجمهورى الإسلامى أغلبية دفعته للمطالبة بتفعيل ما ورد بالدستور الإيرانية بشأن وجود رئيس حكومة يشترك مع رئيس الجمهورية فى تولى السلطة التنفيذية. ونتيجة هذه الأغلبية وفى سياق استمرار قيادات الحزب الجمهورى الإسلامى لتحذيراتهم للخمينى من "طموحات بنى صدر" للانفراد بالسلطة، على الأقل التنفيذية، كان الحل هو أن يقوم أحد قيادات الحزب الجمهورى الإسلامى، ولكن مرة أخرى بإصرار من الخمينى وبنى صدر بأن يكون من غير رجال الدين، برئاسة الحكومة. ومن ثم تم اختيار محمد على رجائى لهذه المسئولية، بدعم من "مجلس

الشورى". وهنا بدأ مسلسل طويل من تنازع السلطات بين رئيس الجمهورية، مدعوماً من المرشد، ورئيس الوزراء، مدعوماً أيضاً من المرشد، ولكن أيضاً من "مجلس الشورى" ومن الحزب الجمهورى الإسلامى. ومنذ ذلك التاريخ، أدرك بنى صدر أنه عليه أن يبحث عن قاعدة دعم أخرى إضافة إلى الخمينى، ربما تحسباً وتخوفاً من اللحظة التى يرفع الخمينى فيها غطاء دعمه لبنى صدر، وهى لحظة لم تكن بعيدة كما سنرى فى الصفحات القادمة.

ونتوقف هنا قليلاً لتناول شخصية محمد على رجائى، أول رئيس حكومة فى الجمهورية الإيرانية الإسلامية، وكذلك لتناول خصوصية تركيبة حكومته ودلالاتها فى الصراع بين الحزب الجمهورى الإسلامى ورئيس الجمهورية الدكتور أبو الحسن بنى صدر. أما فيما يتعلق بمحمد على رجائى، فهو كما ذكرنا من قبل من خارج صفوف رجال الدين وأتى من خلفية المعلمين بالمدارس فى إيران، وكان معروفاً عنه أنه شخص متواضع ولديه درجة عالية من إنكار الذات، وكان يعتبر أيضاً من الملتزمين بخط الإمام الخمينى منذ وقت مبكر،

ولذا كان من الطبيعي أن يكون من المؤسسين للحزب الجمهورى الإسلامى وممن تبوأوا مناصباً رفيعة فى الحزب بعد إنشائه بالرغم من عدم انتمائه للمؤسسة الدينية. وداخل الحزب انتمى رجائى إلى جناح "المكتبيين" (أى الملتزمين عقائدياً) والذي كان سائداً داخل الحزب ومتغلباً على الفصائل الأخرى فيه ما بين عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٢م وقد اختار رجائى معه فى حكومته مجموعة منتقاة لتولى المناصب الوزارية المختلفة. وفى مقعد وزارة التعليم حجة الإسلام محمد جواد باهونار، والذي كان ينتمى إلى نفس الفصيل "المكتبى" الذى كان ينتمى إليه رجائى داخل الحزب الجمهورى الإسلامى، كما كان يتمتع بشعبية واسعة فى صفوف الفئات الوسطى والدنيا من رجال الدين الإيرانيين الشيعة. وعندما تولى رجائى رئاسة الجمهورية بعد حصوله على أصوات نسبة ٩١٪ من المشاركين فى الانتخابات الرئاسية التى جرت فى ٢ أغسطس ١٩٨١م ، وذلك بعد إقالة بنى صدر، تولى محمد جواد باهونار منصب رئيس الحكومة، ولكن سرعان ما لقياً مصرعهما معاً فى حادث تفجير تم اتهام منظمة "مجاهدين

خلق إيران" بالمسئولية عنه وحدث في طهران خلال اجتماع لمجلس الدفاع الأعلى الإيراني في ٣٠ أغسطس ١٩٨١ م .

أما الشخصية الثانية في منصب وزارى فكان "بهزاد نبوى" الذى تولى منصب وزير الصناعة. وكان اختيار "نبوى" له مغزى لأكثر من سبب. فأولاً، كان "نبوى" يقود منظمة "مجاهدين انقلابى إسلامى" (مجاهدى الثورة الإسلامية) التى كانت منظمة تتبنى طيفاً من أطياف ما يمكن تسميته بـ "اليسار الإسلامى". ولذا، جاء اختيار "نبوى" ليجسد رغبة لدى محمد على رجائى والحزب الجمهورى الإسلامى من ورائه فى اكتساب إحدى فصائل اليسار الإسلامى الإيراني معهم، أخذاً فى الاعتبار أن الحزب كان مقدماً على حالة صدام مع منظمة "مجاهدين خلق إيران"، الفصيل الأكبر فى صفوف اليسار الإسلامى الإيراني؛ وبالتالي سحب البساط من تحت "مجاهدين خلق" إذا ما أرجعوا صدام الحزب الجمهورى الإسلامى معهم إلى النزعة اليمينية للحزب المذكور. أما الدلالة الثانية فهى أن رجائى، فى ضوء انتمائه إلى الفصيل "المكتبى" داخل الحزب الجمهورى الإسلامى، كان

يسعى هو وفصيله داخل الحزب، وهو فصيل عرف عنه حرصه على إحداث تغييرات جذرية على صعيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية الإيرانية في سياق انحياز هذا الفصيل لفئات المستضعفين في المجتمع الإيراني ودعوته لإجراء تأميمات واسعة بهدف بسط سيطرة الدولة على الاقتصاد بدافع اقتناع بتفاسير ذات توجه شعوبى بعض الشئ للنصوص الدينية الخاصة بالملكية الاقتصادية خاصة من قبل آية الله مرتضى مطهرى قبل اغتياله في مايو ١٩٧٩م، على الاستقواء بحليف آخر له نفس توجهاته العقائدية من حيث الانحياز للمستضعفين اقتصادياً واجتماعياً وفي الوقت نفسه التمسك بما يسمى بالحفاظ على الأصالة الثقافية ورفض التأثيرات الفكرية والثقافية غير الإسلامية التقليدية. وكان هذا الاستقواء ضرورياً للفصيل "المكتبى" داخل الحزب الجمهورى الإسلامى، والذي بالرغم من أنه كان المسيطر على مقدرات الأمور داخل الحزب في تلك الفترة، فإنه كان يعاني بسبب الصراع بينه وبين فصيل "الحجتية" المحافظ داخل الحزب ذاته فيما يتعلق بمسألة

الملكية الخاصة ومقاومة الحراك الاجتماعي والسعى لعدم المساس بالوضع الطبقي القائم وإطلاق حرية تجار البازار وتعزيز مصالحهم بعد القضاء على الطبقة المحيطة في السابق بالشاه المخلوع وبمصالحتها الاقتصادية والاجتماعية. ونعود إلى الصراع بين بنى صدر ورجائى، فكما كان متوقعاُ بدأ الصراع بينهما منذ اليوم الأول. فقد أتى رجائى بحكومة من التابعين أو الموالين بشكل مطلق للحزب الجمهورى الإسلامى، وبات واضحاً أن الحكومة تسعى لإفشال أى مسعى للرئيس بنى صدر أو أى جهد أو إنجاز يمكن أن يترتب عليه تحقيق أى شعبية أو اكتساب أرضية متزايدة له فى الشارع الإيرانى. وهذه الصيغة وحدها هى التى يمكن ان تفسر لنا ما جرى فى إيران من صراع بين بنى صدر ورجائى لمدة زادت عن العام، وانتهت تحديداً فى يونيو ١٩٨١م كما سنوضح فيما بعد.

فعلى الصعيد الداخلى، كان الصراع بين الطرفين هو على كسب تأييد نفس الفئات الاجتماعية فى المجتمع الإيرانى، أى الفئات الوسطى والدنيا، وإن كان بنى صدر

اتضح له بمرور الوقت أنه أكثر قدرة على اجتذاب دعم الفئات الموجودة في الحضر من الطبقة العاملة الصناعية وفئات الطبقة الوسطى التي تلقت تعليماً حديثاً وتعمل في القطاعات الحديثة من الاقتصاد والمجتمع، بينما كان من نصيب رجائي وحكومته بشكل متزايد الفئات التقليدية، خاصة من أصحاب النشأة الدينية التقليدية ومن المرتبطين بالمؤسسة الدينية الرسمية وكذلك "البازار" والمرتبطين به، بالإضافة إلى فئات من العمال المهاجرين من ذوى الأصول الريفية.

وبينما بدأت الحكومة تبنى مؤسساتها وتملأها بكوادر الحزب الجمهورى الإسلامى، ومن أهمها فى المجالات الأمنية والعسكرية وشبه العسكرية مثل الـ "سافامى" الذى ورث مهام السافاك والحرس الثورى (الباسداران)، ومستطوعى المستضعفين (الباسيجى مستضعفين)، واللجان الثورية، وفى المجالات الاقتصادية التى تخدم أيضاً أهدافاً اجتماعية العديد من المؤسسات مثل مؤسسة المستضعفين (بنياد مستضعفين) ومؤسسة الشهداء (بنياد شهيد) وغيرهما، كان بنى صدر يراهن على إصلاح مؤسسات قائمة بالفعل وكسب

دعم عناصرها مثل الجيش الإيراني الذي كان ينظر إليه رجال الدين بعدم الثقة نظراً للاقتناع بأنه مازال مملوءاً بالموالين للشاه السابق وبالتالي يسعون لإضعافه على المدى الطويل، وعلى المدى القصير لموازنته عبر إنشاء الحرس الثوري ومتطوعي المستضعفين وغيرها من مؤسسات جديدة موازية للجيش. وعلى الرغم من أن الطرفين بدا متفقين على تبني سياسات وتشريعات راديكالية على الضعيفين الإقتصادي والاجتماعي لصالح الفئات الاجتماعية الدنيا والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى من المجتمع الإيراني، ومن بينها على سبيل المثال السعي لتمرير تشريع من "مجلس الشورى" بشأن تأميم التجارة الخارجية وآخر بشأن الإصلاح الزراعي، فإنه بخلاف ذلك لم يكن هناك أي مسيحة مشتركة بين الطرفين.

وجاءت الحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت في سبتمبر ١٩٨٠م لتضاعف من حدة الصراع بين الجانبين وتزيده اشتعالاً، فكل طرف اتهم الآخر بالمسؤولية عن الهزائم المتتالية التي لحقت بإيران في الشهور الأولى للحرب. فالحكومة، ومن

خلفها الحزب الجمهورى الإسلامى، اتهمت بنى صدر بالإهمال فى إعداد الجيش للقتال باعتباره القائد العام للقوات المسلحة، وبالتقصير فى مجالات الإعداد والتدريب والتسليح على الرغم من أن بنى صدر كان منحازاً دائماً فى خطابه العلنى للجيش. كما اتهمته الحكومة والحزب الجمهورى الإسلامى بأنه سعى لإعاقة تشكيل وتطوير الحرس الثورة ومتطوعى المستضعفين مما جعلهما بدورهما ليسا فى مستوى الجاهزية المطلوب لمواجهة الهجوم العراقى والتصدى له وتعويض عناصر النقص الموجودة فى قوات الجيش.

ومن جانبه، اتهم بنى صدر الحكومة والحزب الجمهورى الإسلامى الذى يدعمها بالمسئولية عن سوء تجهيز الجيش بسبب إعاقة "مجلس الشورى"، الذى كان يسيطر على أغلبية مقاعد الحزب الجمهورى الإسلامى، والحكومة المدعومة بدورها من نفس الحزب، لكل محاولاته وجهوده لإعادة تأهيل وتسليح الجيش بأساليب مختلفة لتعطيل هذا العمل، خاصة فى ضوء اتخاذ الحكومة والحزب لإجراءات زادت من قلق وحذر وشكوك القوى الدولية المختلفة تجاه إيران، وهى نفس

القوى التى تمتلك القدرة على تزويد إيران بالسلاح. وخص
بنى صدر بالذكر الولايات المتحدة الأمريكية، التى كان يحاول
الحصول منها على الأسلحة، التى سبق أن دفع ثمنها الشعب
الإيراني قبل الثورة ولم يتسلمها، إلا أن جهوده أعيقت
وهوجم بسببها وتعرض للاتهام بالخنوع لـ "الشيطان الأكبر"،
وهى التسمية التى أطلقها الخميني على الولايات المتحدة
وباتت الشائعة والدارجة فى الاستخدام السياسى فى إيران
بعد الثورة، خاصة من قبل التيارات المؤيدة للخميني. ومن
المفارقات هنا أن بنى صدر تعرض فى هذا المقام لنفس
الاتهام الذى تعرض له بازرجان إبان توليه مسئولية رئاسة
الحكومة الثورية، أى الخنوع للولايات المتحدة والسعى لإعادة
هيمنتها على إيران، ولكن أيضاً لنفس السبب المتعلق بالسعى
للحصول على الأسلحة التى سدد ثمنها نظام الشاه السابق
ولم تتسلمها طهران من واشنطن أبداً.

ومثلت الحرب العراقية الإيرانية مجالاً خصباً لتصاعد
حدة وسخونة الصراع ليس فقط بين بنى صدر ورجائى،
ولكن أيضاً بين بنى صدر وقطاعات واسعة من السلطة

الإيرانية، سواء الجهات التي يسيطر عليها بشكل مباشر رجال الدين الشيعة مثل مجلس صيانة الدستور والسلطة القضائية، أو تلك الممثلة في الحكومة أو المؤسسات الأمنية والاستخباراتية والعسكرية خارج الجيش أو المؤسسات الاقتصادية أو البرلمان، وهي جميعاً خاضعة لسيطرة أو هيمنة الحزب الجمهوري الإسلامي. واتجه بنى صدر بالتالى إلى تعزيز صلاته بالجيش وعمل على رفع الروح المعنوية للضباط والجنود على أمل تحقيق انتصار على الجبهة مع العراق، أو على الأقل وقف التقدم العراقى فى الأراضى الإيرانية، وطاف على مختلف الوحدات التابعة للجيش وتحدث إليهم وسعى لتعبئة الروح الوطنية بداخلهم للدفاع عن وطنهم وتحرير أراضيتهم المحتلة. وعلى الصعيد السياسى الداخلى فى إيران، كثف بنى صدر جهوده لإقناع القوى السياسية المختلفة الموجودة خارج صفوف الحزب الجمهوري الإسلامى، خاصة تلك المعارضة للنزعة التسلطية لهذا الحزب ودلائل رغبته للسيطرة على مختلف مؤسسات الدولة واحتكار العمل السياسى الشرعى فى البلاد، بأنه هو وحده الضمانة لوجود

أمل في تطور ديمقراطي داخل إيران، وبالتالي تعبئة دعمهم السياسي له ولاستمراره على قمة السلطة التنفيذية في إيران وموازنة الدعم الذي يحظى به خصمه رئيس الحكومة محمد علي رجائي. وفي النهاية لم يجد بني صدر سوى منظمة "مجاهدين خلق إيران" لتقبل بالتحالف معه ودعمه في هذه المعركة. وفي الوقت نفسه، كان بني صدر شديد الحرص على ألا يصل إلى نقطة القطيعة مع الخميني الذي كان يدرك أهمية استمرار ثقته فيه لضمان استمراره في موقعه، وذلك على الرغم من إدراك بني صدر المتزايد أن جهود خصومه من قيادات الحكومة والحزب الجمهوري الإسلامي باتت أكثر نجاحاً بمرور الوقت في التقليل من ثقة الخميني فيه.

والواقع أن كافة هذه الجهود التي قام بها بني صدر زادت من شكوك الخميني تجاهه بدلاً من أن تعزز ثقته فيه، فخصومه صوروا للخميني تقربه للجيش وحرصه على تجميع القوى السياسية من خارج الحزب الجمهوري الإسلامي حوله بأنها ليست مجرد سعي لتحقيق إيران النصر في حربها ضد العراق وتحرير أراضيها أو لمعادلة قوة ونفوذ رئيس الحكومة

محمد على رجائي، بل صوروا الأمر على أنه أكبر من ذلك وأبعد مدى وأن الهدف النهائي لبنى صدر هو الإطاحة بالخميني ذاته وبمبدأ ولاية الفقيه، وساعدهم على ذلك إعلان منظمة "مجاهدين خلق إيران" في الشهور القليلة السابقة على الإطاحة ببني صدر، وتحديدًا بدءاً من مارس ١٩٨١، عن دعمها لبني صدر في مواجهة رئيس الحكومة رجائي، حيث أن الخميني كان يحمل بدوره الكثير من الشكوك أصلاً تجاه المنظمة المذكورة ويعتقد أنها تسعى لإقامة جمهورية إسلامية بدون قيادة رجال الدين وأنها معادية لأي دور سياسي قيادي لرجال الدين وأنها بالتالي مناهضة لمبدأ "ولاية الفقيه" وتسعى لإسقاطه.

وفي ضوء واقع أن أداء الجيش لم يتحسن في المعارك الحربية بينما بدأ أداء الحرس الثوري الواقع تحت سيطرة الحزب الجمهوري الإسلامي في التحسن من جانبه، وأحياناً بدعم من متطوعي المستضعفين، في المناطق التي خصصت له، فقد اتهم رئيس الحكومة بني صدر بإعاقة جهود توحيد قيادة الجيش وقيادة الحرس الثوري في قيادة واحدة

متجانسة ومنسجمة، بينما كان بنى صدر هو الذى كان يدعو فى الأصل إلى هذا التوحيد واتهم بدوره رئيس الحكومة وبقية خصومه بأن أقصى ما كان يمكن أن يقبلوا به هو أن يتم إنشاء قيادة مشتركة، وليس موحدة، بين الجيش والحرس الثورى بغرض التنسيق بين الطرفين مع الإبقاء على كل منهما ككيان مستقل، حيث سعى بنى صدر لإقناع الخمينى والشعب الإيرانى فى أن واحد بأن رئيس الحكومة والحزب الجمهورى الإسلامى يريدون الإبقاء على استقلال الحرس الثورى حتى يبقى سلاحاً فى أيدي الحزب أى بمثابة ميليشيا له، بغض النظر عن المصالح الوطنية العليا لإيران. وقد رد خصومه عليه بأن الهدف من الحرس الثورى هو ضمان أمن الثورة عبر المؤمنين أيديولوجياً بالثورة وبمذهب ولاية الفقيه من أى تهديد يأتى من جانب القوى الخارجية المعادية وكذلك الجيش الذى كان مازال، من وجهة نظر هؤلاء، مليئاً بالعناصر الموالية للنظام البهلوى والتي تضرر بداخلها النوايا الشريرة للثورة ولنظام الجمهورية الإسلامية. ولكن فى كل الأحوال بقى الخلاف قائماً حول مسألة هامة وهى: تحت أى

قيادة يكون التوحيد أو حتى التنسيق: فبنى صدر رأى من الطبيعي ان يكون التوحيد تحت قيادته بصفته القائد العام للقوات المسلحة، بينما الحكومة رأت في التوحيد أو التنسيق وسيلة لبسط سيطرة الحزب الجمهوري الإسلامي على الجيش أيضاً عبر وضع القيادة الموحدة أو التنسيقية بإمرة شخصية تكون محل ثقة الحزب والحكومة.

وتصاعدت حدة الاتهامات المتبادلة إلى حد أن بنى صدر طالب الخميني بإقالة الحكومة ورئيسها نظراً لإعاقتها جهودَه للتركيز على جبهات القتال عبر ما اعتبره اختلاق قضايا خلافية داخلية لطعنه من الخلف وتشتيت جهوده وانتباهه بعيداً عن التركيز على المجهود الحربي والعمل على التقليل من شعبيته والتشكيك في مصداقيته. ومن جانبه، اتهم رئيس الحكومة محمد علي رجائي بنى صدر بالتخاذل في القيام بمهامه كقائد عام للقوات المسلحة ومن ثم التسبب في استمرار التراجع على جبهات القتال، وكذلك بمعارضة 'الثورة الثقافية' التي أطلقها أنصار الخميني، خاصة في الجامعات الإيرانية، منذ منتصف عام ١٩٨٠ بهدف تطهير

الشارع الإيراني من "الأفكار المستوردة"، وبالتردد في فرض الإجراءات المطلوبة لإدخال التحولات الثورية المطلوبة لتحقيق التغيير الجذري في المجتمع الإيراني بهدف تنفيذ أهداف الثورة وتطبيق فكر الخميني على أرض الواقع.

وحاول الخميني احتواء الموقف من خلال دعوة الطرفين للمصالحة وتسوية المسائل الخلافية وتشكيل لجنة لهذا الغرض. وبعد فشل هذا المسعى دعا الخميني 'مجلس الشورى' للعب دوره بوصفه السلطة البرلمانية لتحديد اختصاصات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، كل على حدة، وحل المشكلات فيما بينهما، ولكن في ضوء أن الحزب الجمهوري الإسلامي كان يحظى بالأغلبية في هذا المجلس، فإن توجيه الخميني هذا حمل في طياته أحد ثلاثة تفسيرات لا رابع لهم. أما التفسير الأول، فهو أن الخميني قد سئم هذا النزاع وأراد إخراج نفسه من كونه حكماً بين الطرفين وأحال الأمر لطرف ثالث هو "مجلس الشورى" في هذه الحالة. أما التفسير الثاني فهو أن الخميني أراد إرساء مبدأ دستوري وهو أن "البرلمان" المنتخب شعبياً هو المختص بتسوية تلك

النزاعات داخل السلطة التنفيذية. وأما التفسير الثالث فهو أن الخميني قد قرر في تلك اللحظة التخلص من بني صدر، سواء لتحقيق الانسجام بين مؤسسات الدولة المختلفة أو لقناعته بأن استمرار هذا الصراع يهدد باستمرار التفوق العراقي في الحرب بل وربما يهدد بانهيار نظام الجمهورية الإسلامية ذاته، أو حتى اقتناع الخميني بدعاوى قيادات الحزب الجمهوري الإسلامي بأن بني صدر يسعى لتعزيز شعبيته في صفوف الجيش ولتحالف مع "مجاهدين خلق" للإطاحة بالخميني ذاته وبمبدأ "ولاية الفقيه".

وأياً ما كان السبب، فقد انحاز مجلس الشورى، كما كان متوقعاً وفي ضوء كون أغلبية أعضاء المجلس من الحزب الجمهوري الإسلامي، إلى الحكومة ورئيسها واتهم بني صدر بالتسبب في تقهقر الجيش الإيراني وتوالى تعرضه للهزائم أمام الهجوم العراقي المتواصل، ثم صوت بإقالة بني صدر ودعا الخميني للتصديق على هذه الإقالة، وذلك في تسارع لوتيرة الأحداث. وبالرغم من محاولات بني صدر إقناع الخميني بعدم التصديق على هذه الإقالة، طبقاً لسلطات

المرشد الممنوحة له فى الدستور، فقد أقر الخمينى بتوصية المجلس وأقال بنى صدر. وبعدها بدأت دعوات تنطلق من داخل الحزب الجمهورى الإسلامى للقبض على بنى صدر ومحاكمته بتهمة التقصير فى إعداد الجيش للمعركة مما هدد استمرار الثورة ووجود الجمهورية الإسلامية فى حد ذاته على حد قولهم حينذاك. واختفى بنى صدر، وبدأت المظاهرات المؤيدة له تخرج، سواء من مواطنين مؤيدين له، ولكن خاصة من جانب أنصار منظمة "مجاهدين خلق إيران".

وحدثت صدامات دموية بين المتظاهرين المؤيدين لبنى صدر وبين ميليشيات وأنصار الحزب الجمهورى الإسلامى مما أسفر عن مصرع العشرات، وأعلن وسط كل ذلك عن هروب بنى صدر وبصحبه "مسعود رجوى" زعيم منظمة "مجاهدين خلق إيران" إلى فرنسا على متن طائرة عسكرية إيرانية، وهو الأمر الذى كان علامة على شعبية بنى صدر داخل صفوف الجيش الإيرانى وعزز من مصداقية ما حذر منه قادة الحزب الجمهورى الإسلامى الخمينى منذ قبل ذلك بفترة بشأن مساعى بنى صدر لبناء شعبية له داخل الجيش

الإيراني وتوظيف هذه الشعبية بشكل شخصي له وليس لحساب الجمهورية الإسلامية. كما أن هروب بنى صدر على متن طائرة عسكرية وبقيادة طاقم من القوات الجوية الإيرانية أكد من الناحية الموضوعية أن ما يقوله قادة الحزب الجمهوري الإسلامي عن التشكك في ولاء الجيش لمبدأ ولاية الفقيه ليس خالياً تماماً من الصحة، وأنه بالرغم من الكثير من حملات التطهير داخل الجيش الإيراني على مدى أكثر من عامين بعد انتصار الثورة الإيرانية، فإنه كان ما زال داخل الجيش، بل وداخل نخبته الممثلة في القوات الجوية، عناصر هامة ولها ثقلها لم تتقبل تحول إيران إلى جمهورية دينية يسيطر فيها رجال الدين الشيعة بصفاتهم تلك على مقاليد الأمور بها ويسعون للسيطرة على كافة المؤسسات، بما فيها بل وفي مقدمتها الجيش الإيراني.

وبعد الوصول إلى العاصمة الفرنسية باريس قادماً من إيران، والتي كانت المحطة التي سبق أن تحرك منها بنى صدر إلى طهران بصحبة الخميني في فبراير ١٩٧٩، بوقت قصير، وبعد مشاورات بينهما ومع أطراف أخرى، عقد بنى

صدر ورجوى تحالفاً، ضم أيضاً أطرافاً إيرانية معارضة أخرى مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني وجماعات أخرى، لإنشاء ميثاق ما سمي بـ "الجمهورية الديمقراطية الإسلامية" حيث تعهدت الأطراف المشاركة في هذا الاتفاق على الالتزام ببناء تلك الجمهورية بعد إسقاط نظام الجمهورية الإسلامية على أن يرأسها بنى صدر بعد إنشائها، كما أعلن في سياق نفس الاتفاق عن إنشاء "المجلس الوطني للمقاومة" ليضم كافة الأطراف الموقعة على الاتفاق في داخل وخارج إيران على حد سواء على أن يرأسه مسعود رجوى، ويجمع مقاتلى أطراف المجلس للقيام بعمليات ذات طابع عسكري في شكل حرب عصابات داخل إيران للإسراع بالإطاحة بنظام الخميني القائم، على أن يكون هذا العمل العسكري بالتزامن مع العمل السياسى فى الداخل والخارج فى أن واحد بهدف تحقيق عزلة النظام، سواء تجاه الشعب الإيراني أو تجاه الأطراف الدولية والإقليمية.

ولكن هذا التحالف لم يبق طويلاً حيث انهار سريعاً عندما اتهم بنى صدر "مجاهدين خلق" ومسعود رجوى

بالدعوة للعنف داخل إيران، وبالسعى للتسلط على عملية صنع القرار داخل المجلس الوطني للمقاومة، ولكن الاتهام الأهم كان قيام رجوى بعقد اتفاق صلح بين المجلس الوطني للمقاومة للإيرانية وبين النظام العراقي ممثلاً حينذاك في وزير خارجيته طارق عزيز حنا. وقد انتقد بنى صدر هذا الاتفاق لأنه تم بالرغم من استمرار احتلال العراق للأراضي الإيرانية في حين أنه سبق أن اشترط للموافقة على عقد هذا الاتفاق إتمام انسحاب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية التي تحتلها أولاً. والواقع أن سبب إصرار رجوى على الإسراع بعقد مثل هذا الاتفاق كان أساساً في ضوء حرص رجوى على عدم إضاعة فرصة العرض الذي عرضه عليه الجانب العراقي وهو استضافته واستضافة غيره من قيادات وكوادر منظمة "مجاهدين خلق إيران" بل وعناصرها المسلحة التي عرفت باسم "الجيش الوطني للمقاومة" في العراق، بحيث تكون المنظمة في موقع قريب من إيران المفترض أن يكون منتهى أمل المنظمة وغايتها العودة إليها بعد إسقاط النظام القائم بها الذي أسمته بنظام "الملاي"، خاصة بعد أن بدأت

الحكومة الإيرانية تمارس ضغوطها على الحكومة الفرنسية لطرد رجوى ورفاقه من فرنسا، كما اشترطت فرنسا على رجوى للإقامة بها عدم القيام بأى تدريبات أو تشكيلات عسكرية لأنصاره وأعضاء منظمته داخل الأراضى الفرنسية، وأيضاً عدم القيام بأى أعمال عسكرية أو ذات طابع عنيف داخل إيران أو ضد المصالح الإيرانية فى الخارج مما يدخل فى إطار تعريف الإرهاب طبقاً للمعايير الفرنسية.

ومن جانبها، اتهمت منظمة "مجاهدين خلق إيران" بنى صدر بالنزعة الانفرادية وبالسعى لاحتكار عملية اتخاذ القرار وعدم الرغبة فى الاستماع للآخرين أو الانصياع لرأى الأغلبية داخل المجلس الوطنى للمقاومة أو الالتزام بالديمقراطية الجماعية للقيادة الإيرانية بالمنفى مما اعتبرته المنظمة انتهاكاً من جانب بنى صدر للصيغة الديمقراطية التى كان قد تم الاتفاق عليها بعد وصول بنى صدر مع رجوى إلى باريس فى يونيو ١٩٨١م وهكذا، تحول الدكتور أبو الحسن بنى صدر، بعد هذا الطلاق السياسى الذى جرى بينه وبين منظمة "مجاهدى خلق إيران" وخروجه بالتالى من المجلس

الوطني للمقاومة، مجدداً إلى معارض إيراني فرد مقيم في فرنسا كمثقف بارز ورئيس سابق، ثم متردداً على دول أوروبية أخرى، بدون انتماء إلى أي تنظيم أو جماعة ولكنه معارض ضد حكم رجال الدين في إيران ويروج لمعارضته تلك عبر كتابة المذكرات والكتب والمقالات عن تجربته السياسية ومحذراً من التصالح مع النظام القائم في طهران. كما برز بمقالاته عام ٢٠٠٩ إبان الاضطرابات التي أعقبت الانتخابات الرئاسية الإيرانية ذلك العام، والتي أكد فيها تدخل المرشد "سيد علي خامنئي" لتزوير تلك الانتخابات لصالح الرئيس الحالي "محمود أحمدى نجاد".

وربما قارن البعض بين وضع بني صدر بعد عام ١٩٨٣ ووضع عندما كان في باريس قبل تعرفه الشخصي على الخميني وتطور العلاقة بينهما حتى عمل مستشاراً له. فهل يصدق المثل القائل: ما أشبه الليلة بالبارحة، أم أن التاريخ أبداً لا يعيد نفسه، أم أن المنطق الخلدواني الخاص بتكرار الأحداث يصلح للتطبيق في هذه الحالة مع تطويره بحيث نقر بأن التكرار لا يكون بالمثل أو حتى بالتشابه النمطي بل من خلال المرور بنوعية أكثر تعقيداً في التفاعلات والأحداث؟

الشخصية الخامسة:

مسعود رجوى:

"مجاهد الشعب"

سبق أن تعرضنا بإيجاز وفي عجالة في فصول سابقة لمنظمة "سازمان مجاهدين خلق إيران" (منظمة مجاهدى الشعب الإيرانى)، ولكننا هنا يجب أن نتناول هذه المنظمة ونشأتها ودورها فى الثورة الإيرانية وما سبقها من إرهابات وما لحقها من تطورات على الساحة الإيرانية، بشىء أكثر من التفصيل، نظراً لأن الشخصية التى نتناولها هنا هى شخصية زعيم المنظمة خلال مراحل الثورة الإيرانية المتتابة وحتى لحظتنا الراهنة، وهى شخصية مسعود رجوى، والذى ارتبط بالمنظمة عبر كافة مراحل تطورها.

وقد ولد مسعود رجوى فى عام ١٩٤٨، وبالتالى كان من الجيل الذى بدأ وعيه السياسى فى التبلور فى عقد الستينيات

من القرن المنصرم. وقد خلص وعدد من أقرانه في مرحلة مبكرة من الشباب ممن كانوا يتلقون التعليم الحديث في المدارس الثانوية والجامعات الإيرانية أن الأحزاب السياسية التقليدية في الساحة الإيرانية لم تستطع تحقيق الآمال المعقودة عليها من الشعب الإيراني، سواء في مجال تحقيق التحرر الوطني لإيران وحماية استقلال قرارها من الهيمنة الغربية، خاصة الأمريكية، أو في مجال بناء اقتصاد وطني مستقل غير تابع للخارج أو معتمد عليه، ونفس الأمر بالنسبة للفشل في بناء جيش وطني مستقل بل اعتماده على المنظومة العسكرية الأمريكية، وحتى الفشل في إيجاد نظام سياسي ديمقراطي له ضمانات قوية لاستمراره ولحمايته ولا يعصف بها تدخل الشاه المتكرر والمنتظم بشكل مباشر أو غير مباشر في العملية السياسية غير عابئ بإيجاد أي مصداقية أو استمرارية للعملية السياسية أو تدخل الأجهزة الأمنية والاستخباراتية بل والعسكرية التابعة للنظام البهلوي لتعقب واحتجاز واستجواب واعتقال والتنكيل بالناشطين سياسياً ممن يشتم منهم النظام رائحة شعبية في الشارع الإيراني

تمثل بدورها ولو شبيهة خطورة على النظام القائم.
واهتم مسعود رجوى ورفاقه من الشباب فى ذلك الوقت
بشكل خاص بمسألة عدم نجاح الأحزاب والقوى السياسية
التقليدية فى إيران فى تحقيق الوعود البراقة الخاصة بإنجاز
العدالة الاجتماعية، وتزامن ذلك كله مع استمرار، بل
وتصاعد، حالة التغريب الثقافى التى كان يعانى منها المجتمع
الإيرانى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتسارعت وتيرتها
لاحقاً فى عقد السبعينيات من القرن العشرين. كما أخذ
هؤلاء الشباب على هذه الأحزاب التقليدية الفشل المتواصل
فى استثمار ثراء إيران المتزايد بفضل اكتشاف النفط
وارتفاع سعره فى السوق العالمى وترجمته فى شكل تنمية
اقتصادية شاملة توفر فرص عمل للقادمين الجدد إلى سوق
العمل كل عام كما تستوعب بشكل تدريجى نسب البطالة
الموجودة بالفعل فى المجتمع الإيراني.

ولكن هذه المجموعة من الشباب لم تعترض فقط على
الأحزاب السياسية التقليدية بل كان لها أيضاً تحفظاتها على
الحركات التى ظهرت بعد فشل ثورة الدكتور مصدق عام

١٩٥٣ والتي سعت للجمع بين البعد الوطنى والبعد الليبرالى والبعد الدينى مثل "حركة تحرير إيران"، بالرغم من احترام هذا الشباب لشخصيات داخل الحركة بل والتأثر ببعض جوانب أفكارها، خاصة آية الله سيد محمود طالقانى، حيث تركزت تحفظاتهم عليها على طابعها السلمى، والذى رأوا أنه لا طائل من ورائه فى ظل لجوء النظام البهلوى للعنف بشكل متواصل تجاه خصومه السياسيين أخذاً فى الاعتبار احتكار ذلك النظام لأدوات القمع ممثلة فى الأمن، والأمن السياسى (السافاك) على وجه الخصوص، والجيش، وعدم التورع عن استخدام أى منها لقمع المعارضة الشعبية مثلما حدث فى مواجهة ثورة الدكتور مصدق باللجوء للجيش للقيام بانقلاب عسكرى ضده أو باللجوء لقوات الأمن وأجهزة الأمن السياسى والاستخبارات لقمع المظاهرات المناهضة لثورة الشاه البيضاء فى مطلع عقد الستينيات من القرن العشرين وما بعدها.

ولكن هذا الشباب أيضاً لم يكن يحمل مشاعراً إيجابية تجاه المؤسسة الدينية الرسمية الشيعية فى إيران، بل كان

ينظر إليها بعين الشك. فمن جهة، كان هذا الشباب يتهم كبار رجال الدين، وفي مقدمتهم آية الله كاشاني، بالتخلي عن الدكتور محمد مصدق في مرحلة حرجة من مواجهة الثورة الوطنية الديمقراطية الإيرانية لأعدائها، سواء النظام البهلوي الاستبدادي في الداخل أو التحالف الأنجلو / الأمريكي في الخارج، ومن ثم المساهمة بدرجة أو بأخرى في هزيمة الثورة، كما اتهم هؤلاء الشباب معارضة المؤسسة الدينية وكبار رجالها للثورة البيضاء التي أعلنها الشاه السابق في مطلع الستينيات بأنها كانت معارضة للحفاظ على المصالح الاقتصادية لطبقة كبار رجال الدين في الأساس وليس دفاعاً عن الشعب الإيراني أو للحفاظ على هويته كما ادعت المؤسسة الدينية الإيرانية حينذاك. ولكن هؤلاء الشباب لم ينكروا أن بعض رجال الدين بصفاتهم الشخصية، وليست المؤسسية، كان لهم مواقف وآراء ثورية وتقدمية حقيقية مناهضة للنظام البهلوي من أسسه وساعية لإدخال تغييرات ثورية في المجتمع الإيراني وبنيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومرة أخرى كان المثال لهم هنا هو آية الله سيد محمود طالقاني.

ومن جانب رابع، انتقدت هذه المجموعة من الشباب التوجهات العلمانية واللا دينية الخاصة بالأحزاب القومية والليبرالية واليسارية الإيرانية بسبب ابتعاد هذه الجماعات عن الهوية الدينية للشعب الإيراني وتجاهلها لها بل ربما في بعض الأحيان حتى احتقارها لها، وهى الهوية التى رآها هؤلاء الشباب الوحيدة القادرة على تجميع الشعب بمختلف فئاته وطوائفه باعتبارها تعكس اللغة المفهومة والمشاركة للشعب الإيراني. ولكنهم لم يكونوا يتحدثون عن أى هوية دينية، ولا بالتاكيد عن الهوية الدينية التقليدية التى كان يبشر بها غالبية كبار رجال الدين ولا الهوية التى تحت على طاعة الحاكم أياً كان التى كان يبشر بها رجال الدين التابعون والموالون للنظام وأجهزته، ولكن هذه المجموعة من الشباب بالمقابل كانت تتحدث عن رؤية تقدمية للدين وتفسيره بشكل ثورى يقترب فى معطياته، وإن اختلفت المنطلقات، مع الفكر اليسارى الإنسانى الحديث والمعاصر فى الكثير من جوانبه المتعلقة بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما

تأثروا فيه كثيراً بكل من الدكتور على شريعتى وآية الله
طلقانى. ولهذا لم يكن من الغريب أن يطلق الكثير من المحللين
والمراقبين على المنظمة تسمية "اليسار الإسلامى" أحياناً
و"الإسلاميون التقدميون" أحياناً أخرى.

وكونت هذه المجموعة من الشباب التى قادها أساساً
"محمد حنيفنزه" والأخوان "أحمد ومحسن رضائى" و"سعيد
محسن" و"على أصغر باديزاديجان" منظمة "مجاهدى خلق
إيران" عام ١٩٦٥ ، رافعة شعاراً لها الآية القرآنية الكريمة
"فضل الله المجاهدين على القاعدین أجراً عظيماً"، وكذلك
بندقية ومطرقة ترفعهما يد وفوقهما نجمة حمراء وغصنين
على الجانبين، وهو الأمر الذى عكس الطابع الأيديولوجى
المركب للمنظمة. فمن جهة، كانت الآية الكريمة دليلاً على
انتماء المنظمة للإسلامى ومرجعيتها العقائدية فى وقت كان
فيه هذا الانتماء تهمة وليس مجالاً للتفاخر أو الاعتزاز فى
إيران فى ذلك الوقت، كما أن اختيار تلك الآية بالذات كان له
مدلوله نظراً لأنها تحض على الجهاد وتبين أفضلية المجاهدين
عند الله تعالى. أما البندقية فعكست رهان المنظمة على العمل

المسلح عبر حرب العصابات، بديلاً عن العمل السياسى السلمى حتى عام ١٩٧٧، ثم مكملاً للعمل الجماهيرى بعد اندلاع إرهابات الثورة الشعبية الإيرانية فى عام ١٩٧٧، ثم العودة إليه بعد حظر المنظمة من قبل نظام الخمينى وعودتها للعمل السرى والمسلح بدءاً من نهايات يونيو ١٩٨١، وذلك أخذاً فى الاعتبار تحفظات المنظمة على العمل السياسى السلمى التى أشرنا إليها سابقاً، واختيار البندقية مرتبط بالطبع باختيار الآلة الكريمة حيث أن كليهما يؤكدان خيار الجهاد بمعناه المسلح الموجود لدى بل والمخسوم من جانب المنظمة منذ نشأتها الأولى. أما المطرقة والنجمة الحمراء والغصنان فكانت جميعاً على الجانب الآخر دليلاً على التوجه اليسارى للمنظمة وانحيازها للطبقة العاملة الإيرانية وكافة الفئات الكادحة فى المجتمع الإيرانى بما فى ذلك الفلاحين فى مجتمع زراعى فى الأساس، ومن الواضح تشابه ذلك مع شعار المطرقة والسندان الذى كانت تستخدمه الكثير من التنظيمات اليسارية ذات التوجهات الماركسية المتنوعة، سواء اللينينية أو الستالينية أو الماوية أو التروتسكية أو الجيفارية

أو غيرها، سواء داخل إيران أو خارجها. وسيكون لهذا الطابع المركب لشعار المنظمة ومن ثم أيديولوجيتها تبعات هامة وخطيرة على مسار المنظمة ومسيرتها قبل وبعد انتصار ثورة فبراير ١٩٧٩ الإيرانية كما سنوضح في مراحل قادمة من هذا الفصل.

وقد قاد المنظمة في مرحلتها الأولى الشبان الخمسة الذين أشرنا إليهم في الفقرة السابقة، ولم يكن من بين هؤلاء مسعود رجوى الذى كان تالياً فى هيكل قيادة المنظمة فى تلك الفترة لمرتبة هؤلاء الخمسة. وكان من أهم هؤلاء الخمسة فى تلك المرحلة "أحمد رضائي"، وكمنت أهميته ليس فقط فى كونه أحد الآباء المؤسسين للمنظمة وأحد أصحاب الفكرة الأولى لإنشائها، ولكن تكمن أهميته فى كتاباته التى مثلت الأساس النظرى والأيدىولوجى للمنظمة ولفهمها للإسلام وكان من أهمها كتابه الشهير "حركة الحسين". ونتوقف هنا أمام هذا الكتاب نظراً لأهميته فى تشكيل وعى الشباب الذى أسس منظمة "مجاهدين خلق إيران" وصياغة توجهاتهم الفكرية، بالإضافة إلى التأثير على الآلاف من الشباب الذين انضموا

لاحقاً إلى المنظمة. فقد شرح فيه أحمد رضائي الإطار النظري الحاكم لفكر المنظمة.

فقد أوضح رضائي أن هدف النضال السياسي للمنظمة يجب أن يكون إعادة إنتاج "النظام التوحيدي" الذي ناضل من أجله رسول الإسلام محمد صلى الله عليه وسلم، والذي لم يكن هدفه فقط توحيد الأمة وجمع أمرها على عبادة الله الواحد، بل كان أيضاً إقامة ما أسماه بـ "المجتمع التوحيدي"، وعنى بذلك مجتمعاً غير طبقى يجاهد من أجل المصلحة العامة للمجتمع، فهو مجتمع خالى من التفاوتات أو أى شكل من أشكال التمييز على أى أساس، سواء كان الجنس أو المعتقد أو اللون أو اللغة أو الانتماء العرقى أو القومى، ولكن الأهم بالنسبة لرضائي والمنظمة "مجاهدين خلق إيران" فى هذا المجتمع "التوحيدي" كان ضرورة عدم السماح بوجود أى تفاوتات طبقية ناتجة عن تباين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة أنماط الملكية وعلاقات الإنتاج وإفرازاتها الاجتماعية. ويتفق هذا الطرح فى الكثير من جوانبه مع دعوة كل من الدكتور على شريعتى وآية الله سيد محمود طالقانى لإقامة "المجتمع التوحيدي".

وبرر رضائي هذه الدعوة والهدف المرتبط بتحقيقها له من منظور إسلامي بأن الله الواحد خلق الإنسانية واحدة وليست منقسمة على أساس أى من المعايير التى ذكرناها آنفاً. ونسب رضائي رؤيته هذه للتاريخ الإسلامى الأول، وتحديدًا لخروج الإمام الحسين ابن على، وهو الإمام الثالث لدى الشيعة الإمامية الجعفرية الاثنى عشرية والتى تمثل الغالبية الكبرى من الشعب الإيراني، فى كربلاء على الخليفة الأموى الثانى يزيد بن معاوية بن أبى سفيان. فلم تكن صرخة الإمام الحسين فى كربلاء، ودائماً بحسب رضائي، هى صرخة الضحية الطالبة للتأثر الشخصى والانتقام من قتلة أبيه الإمام على كرم الله وجهه، كما لم تكن صرخة لرد مظالم تعرضت لها أسرته أو رداً للاعتبار للعائلة أو لما كانت تتمتع به من مكانة، بل كانت صرخة الحسين دعوة للمقاومة والثورة والاستشهاد من أجل القضاء على الظلم والاستبداد وادعاء الانفراد بحق التحدث باسم الدين، كانت صرخة نابعة من الثقافة الشعبية من أجل إقامة حكم العدل على الارض من

جديد ومن أجل تحقيق المساواة الإنسانية بين البشر، حتى غير المؤمنين منهم، باعتبار ذلك انعكاساً لتكريم الله للبشر بصفقتهم تلك وبغض النظر عن دينهم أو عقيدتهم أو طبقتهم أو غير ذلك من انتماءات. وباختصار، رأى رضائي في حركة الحسين تلك دعوة وعمل من أجل بناء المجتمع "التوحيدي" الذي كانت تدعو لإقامته أيضاً شخصيات مثل شريعتي وطلقاني ورضائي نفسه وبقية منظري منظمة "مجاهدين خلق إيران".

ولكن فكر المنظمة لم يكتف بالتحدث عن التاريخ، بل تناول التجارب المعاصرة له. فعلى سبيل المثال نجد أن أدبيات المنظمة وجهت العديد من الانتقادات إلى التجربة الناصرية في مصر، واعتبرت أنها فشلت في نهاية الأمر، وأرجعت ذلك إلى ما ذكرت أنها نتيجة طبيعية لـ "اختيارات منتصف الطريق" ومحاولة "إمساك العصا من النصف".

ولا يعنى هذا أن كتابات قادة ومؤسسي المنظمة كانت المرجعية الفكرية الوحيدة لها، بل اعتمدت المنظمة أيضاً، وربما بدرجة أكبر كما ذكرنا فيما سبق، على كتابات

ومحاضرات وأفكار وأطروحات شخصيات مثل الدكتور على شريعتي وآية الله سيد محمود طلقاني، وحرص قادة المنظمة على حضور محاضرات لهما، خاصة في مسجد "هدايت" وقاعة "حسينية إرشاد" وعلى حث بقية قادة وكوادر وأعضاء المنظمة على حضور تلك المحاضرات بغرض التثقيف العقائدي والسياسي. وكما ذكرنا في الفصلين الثاني والثالث من هذا الكتاب فقد أطلقت المنظمة على الدكتور على شريعتي لقب "أستاذنا الشهيد شريعتي" وعلى آية الله طلقاني لقب "الأب الرحيم طلقاني". ولكن كان للمنظمة أيضاً مطبوعاتها التثقيفية الخاصة بها فقط والمعدة من قبل منظريها وقادتها، وكذلك دوراتها التي كانت تعقدتها بشكل سري في مختلف مناطق ومدن إيران لكوادرها وأعضائها وأنصارها لهذا الغرض. كما تضمنت هذه الدورات الأدبيات الخاصة بحرب العصابات، والتي كان جلها لمفكرين ومنظرين يساريين، وفي الأغلب ماركسيين، مثل الأرجنتيني أرنستو تشي جيفارا والصيني ماو زى دونج والكوبي فيدل كاسترو والفيتنامي نيجوين جياب. كما تأثرت المنظمة وضمنت في مناهجها

التثقيفية استراتيجيات مستخدمة من قبل المنظمات الفدائية الفلسطينية وتكتيكات حرب التحرير الشعبية الجزائرية. وخلال الفترة منذ نشأتها وحتى اندلاع الشرارات الأولى للثورة الشعبية الإيرانية التي حققت انتصارها النهائي في فبراير ١٩٧٩ قامت العناصر المسلحة التابعة لمنظمة "مجاهدين خلق إيران" بالكثير من العمليات التي تدخل في إطار تطبيقها لنظرية حرب العصابات. ولم تكن وحدها التي تقوم بهذه العمليات، بل كان هناك عدة تنظيمات أخرى من اليسار الماركسي، ولكن كانت أبرز هذه التنظيمات منظمة "فدائيين خلق إيران" الماركسية اللينينية، والتي انقسمت فيما بعد إلى منطمتين، والتي كانت تعتبر هي ومنظمة "مجاهدين خلق إيران" الأخطر على النظام البهلوي في مجال حرب العصابات. وكانت الأهداف واضحة لهذا النوع من العمليات، فلم تكن لتستهدف أبداً في تلك المرحلة المواطنين الإيرانيين العاديين أو حتى المدنيين من عناصر النظام الشاهنشاهي، بل كانت تركز على استهداف الأهداف الأجنبية المرتبطة بالهيمنة العسكرية والاقتصادية الغربية، خاصة الأمريكية،

على إيران مثل الخبراء والضباط العسكريين الأمريكيين المتواجدين في إيران، أو منشآت لشركات بترول أجنبية رأت فيها المنظمة أداة لاستغلال ثروات الشعب الإيراني بما يحقق مصالح الغرب ويستنزف ثروات إيران وشعبها، أو فروع شركات إسرائيلية في إيران في ضوء نظرة المنظمة للعلاقة العضوية التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة وتحمل الاثنين على دعم النظام البهلوي الذي اتهمته المنظمة بتقديم البترول لإسرائيل بما مكنها من القتال ضد العرب في حربى ١٩٦٧ و١٩٧٣، ومن إلحاق الأذى المتواصل بالشعب الفلسطينى المسلم الشقيق للشعب الإيراني، وكذلك هجمات على منشآت حيوية للنظام البهلوي مثل إحدى أكبر محطات توليد الكهرباء التى كانت تغذى العاصمة الإيرانية طهران بالطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى هجمات هامة قامت بها المنظمة لإفساد احتفالات الشاه بمرور ٢٥٠٠ سنة على إنشاء الإمبراطورية الفارسية، فى إظهار للطابع الإسلامى للمنظمة التى كانت ترفض محاولة إحياء أو تمجيد تاريخ إيران ما قبل دخولها فى الإسلام.

وفى عام ١٩٧٠ حدثت واقعة هامة فى تاريخ منظمة "مجاهدين خلق إيران" بصفة عامة، وكان لها تأثير هام على موقف المنظمة من آية الله الخمينى بشكل خاص، ومن ثم على العلاقة بين الخمينى والمنظمة بعد ذلك. وقد سرد لنا مسعود رجوى هذه الواقعة ودلالاتها لاحقاً وبعد سنوات طويلة من وقوعها. فقد حاول عدد من الناشطين التابعين لمجاهدين خلق اختطاف طائرة تابعة للخطوط الجوية الإيرانية فى عام ١٩٧٠ وتوجهوا بها إلى العراق الذى كان حينذاك فى حالة عداء مع إيران الشاه. وهناك، وتحديداً فى النجف الأشرف، أحد أقدس المقاصد الدينية لدى المسلمين الشيعة فى العالم بأسره، التقت المجموعة من منظمة مجاهدين خلق التى اختطفت الطائرة مع آية الله الخمينى الذى كان منفياً هناك فى ذلك الوقت مبعداً من نظام الشاه السابق على خلفية دوره فى المظاهرات والاحتجاجات المناهضة للثورة البيضاء التى أعلنها الشاه السابق فى مطلع عقد الستينيات من القرن المنصرم.

وأدت المناقشات بين الطرفين، ودائماً بحسب ما كشف عنه مسعود رجوى وبعد حدوث تلك الواقعة بسنوات طويلة، عن اكتشاف عناصر مجاهدين خلق لما أسماه رجوى بالعناصر الرجعية في فكر الخميني، موضحاً أنه منذ ذلك التاريخ أدركت المنظمة أنه بالرغم مما يحمله الخميني من أفكار ومضامين ثورية فإن الأطر الرجعية التي وضع فيها الخميني هذه الأفكار تحمل خطورة كبيرة حتى على الجوهر الثوري لتلك الأفكار أو أى محتوى تقدمى مأمول منها. وسنعود لاحقاً في هذا الفصل لهذه الواقعة مجدداً.

أما المحطة الأخرى الهامة في تاريخ منظمة "مجاهدين خلق إيران" فكانت في عام ١٩٧٥ وتركت أثرها على المنظمة حتى ما بعد الثورة الإيرانية، ونقصد هنا ما سمي بـ "محاولة الانقلاب الماركسي" داخل المنظمة. وعندما حدثت هذه المحاولة، كان رجوى مثل غيره من قيادات وكوادر المنظمة في سجون ومعتقلات نظام الشاه السابق، وكانت المنظمة قد فقدت العديد من مؤسسيها وقادتها وكوادرها في اشتباكات مع قوات نظام الشاه أو بفعل حملات اعتقالات ومداهمات

وقتل من جانب الأجهزة الأمنية لنظام الشاه أو بسبب التعذيب فى سجون الشاه ومعتقلاته. ومن هنا انتهزت بعض عناصر المنظمة من المستويات المتوسطة تنظيمياً الفرصة وأعلنت من خارج سجون الشاه أنها قامت لمدة عامين بمراجعة أيديولوجية المنظمة ومسار نضالها منذ نشأتها وقررت أن تعدل المرجعية العقائدية للمنظمة لتكون الماركسية اللينينية بدلاً من الإسلام، واتهمت تلك العناصر فى بيانها هذا الإسلام بأنه عقيدة الطبقة الوسطى وبالتالي لا يصلح لأن يكون موجهاً ومرشداً لحركة ثورية حقيقية تستهدف إحداث تغييرات جذرية فى المجتمع، بينما اعتبر هؤلاء أن الماركسية اللينينية وحدها هى التى يمكن أن تقود إلى تحرير الطبقة العاملة وحملها إلى قيادة حركة النضال الوطنى والاجتماعى فى إيران. ولكن رجوى وغيره من قادة المنظمة المتواجدين داخل السجون فى ذلك الوقت سرعان ما أصدروا بياناً تضمن رفض "الانقلاب الماركسى" واتخذوا قراراً بطرد العناصر الانقلابية من المنظمة.

ولفترة من الوقت بدا الانشقاق واضحاً فى صفوف المنظمة بين الجناحين اليسارى الإسلامى والماركسى، حيث

استخدم المنشقون تسمية "منظمة مجاهدين خلق إيران الماركسية" لبعض الوقت، ولكن ضغوط المنظمة الأم عليهم لتغيير اسم تنظيمهم الجديد أدت إلى قرارهم بتحويل الاسم في ديسمبر ١٩٧٨ إلى "بيكار" (وهو اختصار يعنى "منظمة النضال من أجل تحرير الطبقة العاملة")، واستمر هذا التنظيم الجديد فى النضال فى مجال حرب العصابات ضد نظام الشاه حتى انتصار الثورة كما استمر فى التواجد السياسى بعد ذلك حتى انتهاء ربيع طهران وتحول مجدداً إلى العمل السرى فى الداخل وإلى العمل بالمنفى فى الخارج أيضاً. ولكن الملفت هنا هو موقف منظمة مجاهدين خلق الأصلية، ومنهم رجوى فى ذلك الوقت، من المنشقين، حيث أنهم رفضوا ملاحقتهم أو الدخول فى صراع معهم، بل احترموا حقهم فى الانشقاق طالما اختاروا لتنظيمهم الجديد اسماً بعيداً عن الاسم الأسمى للمنظمة وتركوهم يعملون ضد نظام الشاه السابق بل أصبح بينهما وإن كان بشكل غير مباشر وضمنى شراكة فى النضال عبر حرب العصابات ضد النظام البهلوى ومصالحة.

ولكن محاولة الانقلاب الماركسى داخل منظمة مجاهدين خلق إيران أفضت بدورها إلى محاولة انقلاب أخرى لاحقة سميت بدورها بـ "محاولة الانقلاب اليمينية" وترتبت على المحاولة الأولى. وكان فحوى هذه المحاولة الثانية أن عناصراً من المنظمة الأم قامت بمراجعة أيديولوجية المنظمة وإستراتيجية عملها وبرامج التثقيف والتدريب بها، وخلصت إلى أن أحد أهم أسباب محاولة الانقلاب الماركسى كان ما أسمته هذه العناصر بـ "تشوش" أيديولوجية المنظمة فى المقام الأول ومنذ نشأتها وعدم وضوح الرؤية بين قادتها بشأن الخيار العقائدى والمرجعية المنهجية وما أسموه بالتخبط بين الإسلام والماركسية، ونفس الشئ بالنسبة لمنهج حرب العصابات، وبالتالي رفضوا أى من المكونات غير الإسلامية فى فكر المنظمة وكذلك المكونات اليسارية الإسلامية أو القائمة على تفسيرات غير تقليدية للأحكام الإسلامية، وقرروا بدورهم الخروج من المنظمة. وفى أدبيات منظمة مجاهدين خلق إيران اتهامات بأن حجة الإسلام والمسلمين على أكبر هاشمى رفسنجانى، الذى تقلد العديد من المناصب الرئيسية فى

نظام الجمهورية الإسلامية بعد انتصار الثورة في فبراير ١٩٧٩ مثل رئاسة "مجلس الشورى" (البرلمان) ثم رئاسة الجمهورية لدورتين متتاليتين ثم رئاسة مجلس تشخيص مصلحة النظام الذي تم تأسيسه بموجب تعديلات دستورية تمت في عام ١٩٨٩ ثم عاد مجدداً للمنافسة على منصب رئيس الجمهورية في انتخابات عام ٢٠٠٥ ولكنه خرج من الجولة الثانية (جولة الإعادة) بهزيمة مروعة وغير متوقعة أمام عمدة طهران في ذلك الوقت الرئيس محمود أحمدى نجاد، نقول اتهمت المنظمة رفسنجاني بالوقوف وراء هذه المحاولة الانقلابية اليمينية وتشير إليه باعتباره كان في مرحلة سابقة أحد رجال الدين المقربين من المنظمة أو حتى من المنتمين إليها.

إلا أن المحصلة النهائية للمحاولتين الانقلابيتين كانت خروج مجموعتين من صفوف المنظمة ولكن بقاء المنظمة ذاتها على حالتها الأصلية ومحاولة قيادتها الجديدة ممثلة في مسعود رجوى ليس فقط في استعادة قوة المنظمة الأصلية بل أيضاً تعزيزها ومراجعة استراتيجية عملها للتأقلم مع وقائع

جديدة بدأت تصعد على مقدمة المشهد السياسى الإيرانى خلال عام ١٩٧٧، وأعنى بدايات الثورة الشعبية الإيرانية، وهو الأمر الذى ترتب عليه ليس إعادة النظر فى إستراتيجية حرب العصابات ولكن اعتبارها مكملة للنضال السياسى فى الشارع وبين الجماهير والنظر فى كيفية تحويل قواعد المنظمة وأنصارها من خارج العناصر المسلحة إلى إطار سياسى شعبى جماهيرى يجذب المزيد من الشعب الإيرانى لعضوية المنظمة ومناصرتها والإسهام بذلك فى الثورة لإسقاط النظام البهلوى، وكذلك البحث عن المنظمات والقوى المتشابهة الفكر مع المنظمة للتواصل معها وبناء أنماط تحالفات وائتلافات معها بغرض تعزيز ما هو مشترك مع هذه القوى، والاهتمام بشكل خاص بالترويج لنفسها بين صفوف القوى النقابية من عمالية وطلابية وفلاحية ومهنية وحرفية، سواء داخل إيران أو خارجها، بهدف توسيع شعبيتها فى صفوف هذه الفئات وكسب أرضية جديدة لديها. وكان التصور لدى مسعود رجوى هو أن الكوادر المسلحة للمنظمة يمكن أن تلعب دور الحماية للمتظاهرين من أبناء الشعب الإيرانى فى مواجهة

الأجهزة الأمنية والقمعية لنظام الشاه بما يعزز قدرة جماهير الشعب الإيراني على الصمود والاستمرار في التظاهر بل وتوسيع نطاقه وحجم غطاءه الجماهيري والجهوي.

وخلال الفترة ذاتها، خسرت منظمة "مجاهدين خلق إيران" أحد أبرز أساتذتها ومثلها العليا وأبائها الروحيين، وأعني هنا الدكتور علي شريعتي نظراً لرحيله المفاجئ عن عالمنا في يونيو ١٩٧٧ كما ذكرنا من قبل، وهي الوفاة التي أكدت المنظمة أنها كانت مدبرة بواسطة السافاك الإيراني نيابة عن النظام البهلوي وحرصت على التشهير بالنظام بسببها والمطالبة بمحاكمة المسؤولين عنها، كما أنها واصلت من جانبها داخل وخارج إيران العمل على طباعة ونشر أعمال شريعتي وكتابات، سواء باللغة الفارسية أو حتى باللغات الأجنبية الأخرى بعد ترجمتها إليها. واستمرت تظاهرات أنصار المنظمة خلال الثورة وبعد انتصارها ترفع صور شريعتي وشعاراته وأقواله وتطالب بالقصاص من قتلته. كما استمرت المنظمة خلال تلك الفترة في التواصل مع أية الله سيد محمود طالقاني وأنصاره بهدف التنسيق للعمل

معاً في مجال تنظيم المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية وضمنان تواصلها واستمرارها، خاصة في ضوء حالة التشابه الفكري بين الجانبين والمكانة التي منحتها المنظمة لطلقاني منذ نشأتها باعتباره "الأب الرحيم"، ومن خلال طلقاني تواصلت المنظمة فعلياً مع الخميني في منفاه، واعتبرت برنامج النقاط الثمانية الذي عرضنا له في الفصل الرابع من هذا الكتاب بالتفصيل يحمل بعض التطمينات المرضية بالنسبة لهم في ضوء تخوفاتهم السابقة تجاه الخميني والتي تعود إلى لقاء بعض كوادر المنظمة معه في النجف الأشرف في العراق في عام ١٩٧٠ كما ذكرنا بالفعل في جزء سابق من هذا الفصل.

ولم ينكر أحد الدور الذي قامت به منظمة "مجاهدين خلق إيران" في الثورة وفعالياتها بالرغم من أن البعض، خاصة ممن انتظموا لاحقاً في صفوف الحزب الجمهوري الإسلامي، قد شكك في حجم هذا الدور وأهميته وتأثيره في إطلاق الثورة الإيرانية أو المشاركة فيها أو المساهمة في انتصارها. وتركزت الانتقادات على أن المنظمة كانت دوماً ما تتبنى

إستراتيجية حرب العصابات فى حين أن هذه الإستراتيجية لم تكن هى التى أسقطت النظام الشاهنشاهى البهلوى، بل ما أسقطها هى إستراتيجية الثورة الشعبية التى أرجع هؤلاء المنتقدون الفضل فيها إلى آية الله الخمينى وخطبه التى كانت تهرب سراً من خارج البلاد إلى داخل إيران على شرائط كاسيت فى ذلك الوقت، وأيضاً لجهود رجال الدين الموالين لخط الخمينى ولبدأ "ولاية الفقيه" الذى بلوره والذين امتلكوا شبكة واسعة من الاتصالات المنظمة مع التابعين والتلاميذ عبر المساجد والحوزات العلمية وغيرها من المؤسسات التابعة للمؤسسة الدينية الشيعية الرسمية فى إيران. كما انتقد هؤلاء ما أسموه بحالة التشوش الأيديولوجى للمنظمة بسبب ما اعتبروه خلط المنظمة بين الإسلام والماركسية.

ولكن الواقع أنه منذ وفاة الدكتور على شريعتى فى يونيو ١٩٧٧ بدأ أنصار المنظمة يخرجون فى مظاهرات احتجاجاً على دور النظام البهلوى بشكل مستمر ومتزايد ويحرضون المواطنين على المشاركة فى هذه الحركة الاحتجاجية الثورية الواسعة، ولكنهم لم يكتفوا بذلك بل قاموا بشكل مستمر،

خاصة فى الشهور الاخيرة للثورة وقبل انتصارها مباشرة، بتحريض سكان الأحياء فى المدن الإيرانية المختلفة بتشكيل "مجالس شعبية" لإدارة أمور كل حى والسيطرة تدريجياً على شئون الحى، بما فى ذلك تأمينه، وبالتالي إنهاء تواجد الدولة ومؤسساتها فى هذا الحى، وذلك بهدف إخراج المدن الإيرانية من سلطة الدولة، أى تحرير المدن وأحيائها خطوة خطوة، وذلك على النمط الفرنسى وتحديدًا اقتداءً بـ "كميونة باريس" الشهيرة. ولم تكتف المنظمة بذلك، بل ركزت أيضاً على مناطق التركيز العمالى، حيث سعت لتعبئة أنصارها لتثوير العمال وحضهم على الاستيلاء على أماكن الإنتاج وأيضاً عبر تشكيل "مجالس عمالية" لإدارة مواقع العمل وعدم تعطيل الإنتاج ولكن إعادة توجيهه وتحديد أولوياته بإشراف العمال ذاتهم. وقد نجحت جهود المنظمة تلك إلى حد كبير فى شل حركة مؤسسات النظام البهلوى، كما ساهمت فى تحجيم حجم الضرر الذى لحق بالاقتصاد الإيراني من جراء الثورة المستمرة لأشهر طويلة. ولكن يذكر فى هذا السياق أن "مجاهدين خلق إيران" لم تكن المنظمة الوحيدة التى لعبت

دوراً هاماً وفعالاً في الدفع نحو إنشاء "المجالس الشعبية" أو "المجالس العمالية"، ولكن مارس نفس الدور في نفس المرحلة كل من منظمة "فدائيين خلق إيران" وحزب "تودة"، كما سارع بالحقاق بهم في مرحلة تالية أنصار خط آية الله الخميني، وهم الذين نجحوا بشكل تدريجي عقب انتصار الثورة، وعبر إجراءات وسياسات اتبعتها حكومة محمد علي رجائي وتشريعات سنّها "مجلس الشورى" (البرلمان) وكلاهما كان واقعاً تحت سيطرة الحزب الجمهوري الإسلامي في ذلك الوقت.

وخلال تلك الأحداث الهامة والتاريخية، كان مسعود رجوى يقود المنظمة ويوجه سياساتها من داخل سجون نظام الشاه، ولم يفرج عنه وعن آخرين سوى في يناير ١٩٧٩ بواسطة حكومة شهيد بور بختيار التي جاء بها الشاه محمد رضا بهلوى في أسابيعه الأخيرة في إيران في محاولة يائسة لإنقاذ نظامه، وبالتالي حاولت حكومة بختيار الإحياء بفتح صفحة جديدة مع المعارضة السياسية عبر الإفراج عن الكثير من المسجونين السياسيين من مختلف الأطياف، خاصة من

القيادات والكوادر البارزة والمعروفة وذات الجماهيرية الواسعة. وقد مكن الإفراج عن رجوى من قيامه بشكل مباشر بالإشراف على نضال المنظمة فى سبيل إنهاء النظام البهلوى فى أيامه الأخيرة.

وقد رحب رجوى بخروج الشاه من إيران إلى غير رجعة وبعودة الخمينى إلى إيران، ثم ذهب والتقى به ضمن عدد من القيادات السياسية الإيرانية الأخرى، وذلك بعد أن قام أية الله طلقانى بزيارة رجوى وإقناعه بأهمية دعم الخمينى فى تلك المرحلة الحرجة بعد انتصار الثورة مباشرة لضمان وحدة القوى الثورية والإسلامية وعدم تعريض الثورة لمخاطر الانقسام بين الفئات المشاركة فيها. وفى الأيام التالية، أبدى رجوى تحفظاته إزاء ما اعتبره السياسات المتهادنة للحكومة الثورية المؤقتة بزعامة المهندس محمد مهدى بازرجان، سواء فى الداخل تجاه البرجوازية الإيرانية أو فى الخارج إزاء الولايات المتحدة الأمريكية، وطالبت المنظمة باستكمال الثورة لإنهاء كل الروابط مع الولايات المتحدة والغرب، خاصة فى المجال العسكرى.

وفى واقع الأمر فإن المنظمة أصدرت ما أسمته بـ "برنامج الحد الأدنى من التوقعات"، حيث دعت إلى انسحاب إيران من الحلف المركزى والتخلص من كافة برامج التعاون العسكرى مع واشنطن، وكذلك دعم نضال الشعب الفلسطينى وقطع العلاقات مع إسرائيل، والانضمام إلى حركة عدم الانحياز، بالإضافة إلى المطالب الخاصة بمسائل العدالة الاجتماعية وإزالة الفوارق الطبقية، ودعت إلى ما أسمته بـ "الديمقراطية الثورية"، أى ديمقراطية تضم فقط القوى التى شاركت فى الثورة التى قضت على نظام الشاه البهلوى، مع استبعاد القوى السياسية الأخرى التى كانت تساند الشاه، وهو موقف تبناه أيضاً حزب "تودة" (أى "الجماهير" وهو الحزب الشيوعى الإيرانى). وقد عاب كثيرون على المنظمة وعلى رجوى شخصياً هذا الموقف باعتباره أسبغ الشرعية على نهج إقصائى لدى حكام إيران الجدد فى الشهور الأولى للثورة تجاه عدد من القوى الليبرالية والقومية، تحت ذريعة أن هذه القوى لم تشارك فى الثورة ضد الشاه، وبالتالي فإنها لا تستحق أن يتم السماح لها بالتواجد وممارسة العمل

السياسى فى إيران ما بعد الثورة. وذكر منتقدو هذا الموقف من جانب مجاهدين خلق أن الدائرة دارت فيما بعد على المنظمة ذاتها، وتحديداً بعد صدامها الدموى مع النظام فى يونيو ١٩٨١، وبدورها لم تجد المنظمة حينذاك سوى القليل من القوى السياسية التى تعاطفت معها، بل إن حزب "توده" ذاته ألقى باللائمة على المنظمة ذاتها حينذاك متهماً إياها بتمزيق الصف الوطنى فى ظل ظروف وحالة حرب كان الوطن الإيرانى بأسره فيها لمواجهة ومقاومة الغزو العراقى.

وكانت المنظمة بزعامة مسعود رجوى إحدى القوى السياسية الإيرانية التى تبنت خيار أن يتضمن الاستفتاء على اسم الدولة وطبيعتها، وهو الأول بعد انتصار الثورة فى فبراير، خياراً ثالثاً هو "الجمهورية الديمقراطية الإسلامية"، بالإضافة إلى خيار استمرار النظام الإمبراطورى وخيار "الجمهورية الإسلامية"، إلا أن الخمينى وكما ذكرنا آنفاً رفض ذلك وأصر على تخيير المواطنين الإيرانيين بين خيارين فقط: الإمبراطورية والجمهورية الإسلامية، وذلك بالطبع ضمن أن الغالبية الساحقة صوتت لصالح الجمهورية الإسلامية،

وهناك من امتنع عن المشاركة في الاستفتاء كلية اعتراضاً على قصر الاستفتاء على هذين الخيارين فقط، وكان أقل القليل هم من صوتوا لصالح استمرار الإمبراطورية.

وكانت الخطوة التالية هي إعداد الدستور الجديد للنظام الوليد. ومرة أخرى كان رجوى ومنظّمته ضمن المنظمات والشخصيات التي طالبت بإجراء انتخابات لاختيار مجلس تمثيلي وتأسيسي موسع في حدود ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ عضو منتخب من الشعب لصياغة مشروع الدستور الجديد قبل طرحه للاستفتاء على الشعب الإيراني، إلا أنه مرة أخرى أصر آية الله الخميني وأتباعه على خيار مجلس خبراء محدود العدد في حدود ٧٥ عضواً، وقام بتنفيذ ذلك في نهاية المطاف. وقد أعلنت المنظمة دعم آية الله طالقاني في هذه الانتخابات، كما رشحت زعيمها مسعود رجوى لعضوية مجلس الخبراء المذكور. وبالطبع، فاز طالقاني وحصل على أكبر الأصوات كما ذكرنا من قبل، إلا أن رجوى لم يفز بتلك الانتخابات. واتهم رجوى السلطات، خاصة رجال الدين المحيطين بالخميني والمسيطرين على مختلف السلطات،

بترؤير تلك الانتخابات للحيلولة دون فوز رجوى فى هذه الانتخابات. وأبدت المنظمة العديد من التحفظات على مشروع الدستور الذى أعده مجلس الخبراء، ودعا أنصاره وجماهير الشعب الإيرانى إلى عدم تأييد هذا الدستور، وهو أمر كانت له تبعاته على مدى تقبل النظام الجديد للسماح بمشاركة المنظمة فى الانتخابات القادمة فى تلك المرحلة التأسيسية من بناء إيران الثورة ومؤسساتها.

وبدأت فى تلك المرحلة مواقف المنظمة تتضح فى تفهم مطالب الأقليات داخل إيران داعية إلى حصولهم على حكم ذاتى، خاصة الأكراد، مما أكسبها تحالفاً استمر لسنوات قادمة مع الحزب الديمقراطى الكردستانى الإيرانى، ولكن نفس الموقف أيضاً فتح الباب أمام اتهامات من الحزب الجمهورى الإسلامى بأن المنظمة تعمل لتفكيك وحدة الأمة ولا تعبأ بتفكيك وحدة إيران فى حد ذاتها. كما حاول رجوى ومنظمته فى نفس تلك المرحلة الدفاع عن استقلالية "المجالس الشعبية" و"المجالس العمالية" التى كانت قد تأسست منذ ما قبل انتصار الثورة وخلالها، وكان أنصارها يسيطرون على

بعضها، وذلك فى مواجهة موجات من المحاولات الفعلية والرسمية من جانب الحزب الجمهورى الإسلامى وميليشياته المختلفة مثل "حزب الله" واللجان الثورية للسيطرة على هذه المجالس، خاصة فيما بعد تمرير حكومة محمد على رجائى لترتيب يقر صيغة جديدة لتشكيل "المجالس العمالية" بحيث يكون ثلثها من العمال وثلثها من رجال الدين (وهم فى أغلبهم كانوا موالين لخط الخمينى والحزب الجمهورى الإسلامى)، وثلثها من الحكومة (والتي كانت بدورها فى ذلك الوقت حكومة الحزب أيضاً).

ولاحقاً، عندما حدث اقتحام السفارة الأمريكية فى إيران فى نوفمبر ١٩٧٩، شارك فى ذلك بعض الطلاب من أنصار المنظمة، مع طلاب آخرين من توجهات سياسية مختلفة، أغلبهم كانوا من ذوى التوجهات الإسلامية، ولكنهم تضمنوا أيضاً طلاب من جماعات يسارية علمانية. وعبرت المنظمة عن دعمها للعملية واحتجاز الرهائن الأمريكين، واعتبرت ان هذا يأتى فى سياق الرد على إهانات واشنطن المتتالية للشعب الإيرانى وكوسيلة للضغط على الولايات المتحدة لردعها بحيث

توقف ما كانت المنظمة، وغيرها من القوى الثورية الإسلامية واليسارية في تلك الفترة، تعتقد أنها محاولات أمريكية مستمرة للتدخل في الشأن الإيراني بما في ذلك إمكانية القيام بعمل على غرار ما تم ضد الدكتور محمد مصدق وحكومة الجبهة الوطنية في عام ١٩٥٣ من تدبير انقلاب عسكري يعيد الشاه إلى حكم البلاد.

ولكن رجوى طالب أيضاً بتأميم كافة المصالح الاقتصادية الأمريكية، بل والغربية، المتواجدة في إيران وملكية الدولة لها. ولاحقاً أعلنت المنظمة أن عناصرها المتواجدة ضمن الطلاب الذين استولوا على السفارة الأمريكية قد اختلّفوا مع بقية الطلاب المتواجدين من التيارات الإسلامية الأصولية المؤيدة لخط الخميني، وبالتالي خرجوا من السفارة. ولكن رجوى أبقى على خطه المؤيد بشكل عام لعملية احتجاز الرهائن الأمريكيين، حتى النهاية، بل وفي بعض المراحل دعت المنظمة إلى محاكمة المحتجزين الأمريكيين بل وإعدامهم باعتبارهم جواسيس على إيران، بل إنه عندما تم الإفراج عن هؤلاء الأسرى في يناير ١٩٨١ في

إطار صفقة بين الرئيس الأمريكى المنتخب الجديد رونالد ريجان وقيادات من نظام الخمينى من كبار رجال الدين المحيطين به، انضم مسعود رجوى إلى رئيس الجمهورية حينذاك الدكتور أبو الحسن بنى صدر فى إدانة تواضع ما حصلت عليه إيران من جراء تلك الصفقة، وسعى للكشف عن أنه فى وقت مبكر عن ذلك كان يمكن لإيران أن تحصل على شروط أفضل بكثير مقابل إنهاء أزمة الرهائن، واتهمت المنظمة خصومها من قيادات الحزب الجمهورى الإسلامى بالتوصل إلى صفقة مع اليمين الأمريكى لإسقاط الحزب الديمقراطى الأمريكى بقيادة جيمى كارتر بدون النظر لمصالح إيران الوطنية العليا.

وكانت المحطة التالية لمجاهدين خلق إيران هى انتخابات الرئاسة الإيرانية، حيث قامت المنظمة فى البداية بترشيح زعيمها مسعود رجوى لرئاسة الجمهورية، ولكن مجلس الخبراء الخاص بمراجعة مدى انطباق شروط الترشح للرئاسة على من يتقدم بالترشيح، ومعظم أعضائها بالطبع من رجال الدين والقضاة ذوى التوجهات المحافظة من الموالين

تماماً لخط الخميني والحزب الجمهوري الإسلامي في ذلك الوقت، قرر عدم أهلية رجوي لخوض الانتخابات الرئاسية، وتم تبرير ذلك بأن رجوي ومنظمة "مجاهدين خلق إيران" وقفوا ضد الدستور الصادر عام ١٩٧٩، والذي على أساسه تقام الانتخابات الرئاسية. وقد ابتلع رجوي الضربة واستوعبها، وبعد استعراض برامج مختلف المرشحين الآخرين لتولي الرئاسة، خلص إلى دعم المنظمة للدكتور أبو الحسن بنى صدر باعتبار أن برنامجه كان الأقرب للبرنامج السياسي للمنظمة.

وشكل نجاح بنى صدر في الانتخابات في يناير ١٩٨٠ دفعة للمنظمة، في وقت كانت تواجه فيه مضايقات متزايدة من ميليشيات حزب الله واللجان الثورية التابعة للحزب الجمهوري الإسلامي وعناصر البازار المؤيدة للحزب. ولكن في الشهر نفسه، أي يناير ١٩٨٠، فوجئت المنظمة بجبهة جديدة يفتحها عليها الخميني عندما أعلن قيام ثورته الثقافية داعياً بصفة خاصة إلى تطهير الجامعات من أصحاب "الأفكار الستوردة"، وهو الأمر الذي أعطى الضوء الأخضر

لهجمات شنتها عناصر حزب الله وأيضاً اللجان الثورية على الحرم الجامعى للجامعات المختلفة والتشهير بالعناصر التابعة لمنظمة "مجاهدين خلق إيران" وغيرها من القوى السياسية اليسارية والوطنية والليبرالية، بما فيها منظمة "فدائيين خلق إيران"، بل وبدأت حملة لطرده وتشريد أساتذة الجامعات غير المنضبطين عقائدياً، من أتباع مجاهدين خلق إيران وغيرها من الجماعات، وانطبق نفس الأمر على الطلاب الذين تم فصلهم من الدراسة بالجامعات بسبب الانتماء إلى هذه الجماعات، وحدثت اشتباكات، بل وصدامات، بين الطلاب المواليين لمجاهدين خلق والعناصر المؤيدة للحزب الجمهورى الإسلامى.

وفى نفس ذلك التوقيت تقريباً، بدأ الخمينى شخصياً يوجه هجومه ضد المنظمة وبدأ يصفهم بـ "المنافقين"، وذلك فى مسعى استهدف الانتقاص بشدة من مصداقيتهم فى أعين الشعب الإيرانى وفض الإيرانيين من حولهم. وقد أثر هذا الأمر بالسلب على المنظمة فى وقت كانت شعبية الخمينى فيه فى قممتها تقريباً. ونرى تأثير ذلك فى الانتخابات النيابية

لمجلس الشورى التى جرت على مرحلتين فى العام نفسه ١٩٨٠م وبالرغم من ترشيح المنظمة للعديد من قياداتها وكوادر لعضوية المجلس. ولكن أياً من مرشحي المنظمة لم يفز فى هذه الانتخابات، بالرغم من أن بعضهم حظى على أعداد كبيرة من الأصوات، بمن فيهم رجوى نفسه. ولكن خصوم المنظمة وزعيمها هاجموهم وأشاروا إلى أن الانتخابات أظهرت أن شعبية المنظمة تكمن فى الأحياء الثرية من طهران وغيرها من المدن الإيرانية، بالرغم مما تدعيه المنظمة من أنها تعبر عن الفئات الكادحة فى المجتمع. ومرة أخرى فى تلك الانتخابات، تم حرمان عدد من المرشحين من المنظمة من المشاركة فى الانتخابات على خلفية مواقفهم التى تعرضت للاتهام بأنهم مناهضون لنظام الجمهورية الإسلامية وبسبب أنشطتهم المعادية للدستور. وبالرغم من أن المنظمة قدرت أنها حصلت على ملايين الأصوات فى هذه الانتخابات، فإنها اتهمت مرة أخرى السلطات الإيرانية بالتدخل فى تلك الانتخابات بغرض تزويرها وحرمان مرشحي المنظمة من فرصة الدخول إلى البرلمان.

وأدى ذلك إلى تصاعد فى حالة الاحتقان والتوتر بين منظمة مجاهدين خلق وبين الخمينى وأركان نظامه، خاصة مع تصاعد هجوم الخمينى على المنظمة وتكثيف اتهاماته لها ما بين بأنهم "منافقون" وما بين أنهم عملاء للخارج وكذلك أنهم يخلطون ما بين الإسلام والماركسية، واتهمهم أيضاً بالتعرض للإصابة بوباء التغريب ("غربزاديجى"). وعانت كوادى المنظمة بشكل متزايد من التضيق من اللجان الثورية والأجهزة الأمنية الأخرى، وبدأت بشكل متزايد تخسر قواعدها فى الجامعات الإيرانية تحت وطأة الهجمات الخاصة بتطبيق الثورة الثقافية للخمينى من قبل ناشطى الحزب الجمهورى الإسلامى وأتباعه من عناصر البازار وغيرهم. وتزامن ذلك أيضاً مع فقدان المنظمة لسيطرتها أو هيمنتها أو على الأقل مشاركتها فى "المجالس الشعبية" فى الأحياء المختلفة للمدن و"المجالس العمالية" لمواقع العمل والإنتاج المتنوعة، وذلك تحت وطأة هجمات مماثلة وتشريعات وسياسات مقننة وإجراءات مبرمجة من جانب الحزب الجمهورى الإسلامى والمؤسسات والأجهزة التى يسيطر عليها مثل الحكومة ومجلس الشورى

والمؤسسة الدينية الرسمية لإنهاء استقلالية هذه المجالس تماماً وإخضاعها للحزب ومؤسساته وأجهزته المختلفة.

ولم تكن هذه هي المعارك الوحيدة لمجاهدين خلق إيران، بل أخذت المنظمة المبادرة في الهجوم على حكومة محمد علي رجائي، خاصة أنها استشعرت الخطر من هذه الحكومة في ضوء انتماء رئيسها ومعظم وزرائها إلى التيار "المكتبي" ذي التوجه اليساري داخل الحزب الجمهوري الإسلامي بالإضافة إلى وجود حلفاء في الحكومة مثل منظمة "مجاهدي الثورة الإسلامية" بقيادة "بهزاد نبوي" ذات التوجه اليساري الإسلامي أيضاً ولكنها كانت تقبل بمبدأ ولاية الفقيه. كما زاد استشعار الخطر من جانب مجاهدين خلق إزاء حكومة رجائي في ضوء مبادرة الأخيرة بتقديم مشاريع قوانين لمجلس الشورى بشأن الإصلاح الزراعي وتأميم التجارة الخارجية، بالرغم من أن مجلس الأوصياء على الدستور، المكون أساساً من عدد من كبار رجال الدين من ذوي الاتجاهات المحافظة، عاد ورفض تمرير هذين القانونين بسبب ما رأى أعضاء المجلس أنه مناقضة هذه القوانين لأحكام

الشريعة الإسلامية التي تحمى وتصون الملكية الشخصية والخاصة وتحرم المساس بها أو التعرض لها.

وجاءت الحرب العراقية الإيرانية لتشكل منعطفاً جديداً في علاقة النظام الإيراني الجديد مع منظمة مجاهدين خلق إيران. ففي بداية دخول القوات العراقية الأراضي الإيرانية، دعت المنظمة النظام إلى تعليق الملاحقات الداخلية للمعارضين السياسيين وبدء صفحة جديدة من العلاقات مع القوى الأخرى التي شاركت في الثورة بهدف توحيد الجبهة الداخلية على أسس إجماع وطني لتعبئة جهود جميع القوى السياسية والتركيز على مواجهة "العدوان العراقي" حتى يتم تحرير الأراضي الإيرانية التي وقعت تحت احتلال القوات العراقية. وعرضت المنظمة في هذا السياق توجيه أعضائها وكوادرها، خاصة ممن تلقوا تدريبات عسكرية في السابق، نحو جبهة القتال، بل وأعلنت المنظمة أنها أصدرت مثل تلك التعليمات بالفعل لكوادرها كبادرة حسن نية. ولكن الحكومة الإيرانية رفضت ضمناً هذه الدهوة عندما أعلنت أن سبب الخسائر التي تتكبدها القوات الإيرانية على جبهات القتال غياب أو

ضعف الدافع والحافز العقائدى لدى هذه القوات، وبالتالي حذرت من قبول متطوعين ينتمون إلى أيديولوجيات "مشوشة" أو تخلط بين الإسلام وغيره أو تنتمى إلى أيديولوجيات "غربية"، وهو ما عني ضمناً رفض أى متطوعين من منظمة "مجاهدين خلق"، أو غيرها من القوى السياسية الثورية الإيرانية غير المنتمية إلى "خط الإمام"، فى إشارة إلى أنصار مبدأ ولاية الفقيه حسب تعريف الخمينى له.

وسرعان ما نشأت أزمة جديدة للمنظمة، ليس فقط فى مواجهة النظام الإيرانى، ولكن أيضاً فى مواجهة الشعب الإيرانى وأنصارها أنفسهم، وذلك عندما كشفت السلطات الإيرانية عن القبض على أحد عناصر المنظمة متهماً بالتخابر مع السفارة السوفيتية فى طهران، عبر تسليم وثائق لأحد دبلوماسى تلك السفارة. وكانت هذه القضية ملوثة بالنسبة لمجاهدين خلق من أكثر من جانب. فأولاً، منحت مصداقية وزخماً لاتهامات الخمينى نفسه والحزب الجمهورى الإسلامى وحكومته وألته الإعلامية بأن المنظمة ليست إسلامية خالصة بل تخلط بين الإسلام والماركسية وأنها منظمة "المنافقين" كما

كانوا يسمونها. وثانياً فإنه بينما كانت السلطة الإيرانية ترفع شعار "لا شرقية ولا غربية" وتهاجم الاستكبار العالمى بجناحيه "الأمريكى" و"السوفيتى"، وكانت المنظمة ترفع شعار "عدم الانحياز"، فإن هذه الحادثة نالت بقوة من مصداقية شعارات مجاهدين خلق. وبالطبع، فقد سعت المنظمة لنفى وصمها بالعمالة ومحاولة تحجيم واحتواء الآثار السلبية لهذه الحادثة على المنظمة وسمعتها وشعبيتها من خلال التأكيد على الطابع الفردى للحادثة من جهة واتهام أجهزة الأمن الإيرانية باصطناع الكثير من الأمور وإصاقها بهذه القضية من جهة أخرى.

ودخل التصعيد المتبادل بين النظام الإيرانى ومنظمة "مجاهدين خلق إيران" مرحلة جديدة عبر قناة أخرى وهى التصعيد بين رئيس الجمهورية الدكتور أبو الحسن بنى صدر من جهة والحزب الجمهورى الإسلامى والبرلمان الذى كان الحزب يحتل الأغلبية فيه والحكومة التى تمثل الحزب من جهة أخرى. فقد قرر مسعود رجوى بحلول مارس ١٩٨١، بعد مشاورات سرية مع بنى صدر، أن تلقى المنظمة بثقلها وراء

بنى صدر وتستمر فى ذلك حتى النهاية. فقد بدأت المنظمة فى إخراج جماهيرها إلى الشارع الإيرانى بشكل يومى ومكثف لإظهار الدعم لبنى صدر فى صراعه مع خصومه، وتزامن ذلك مع ترديد تظاهرات أنصار المنظمة لشعارات قوية معادية للحزب الجمهورى الإسلامى ثم لآية الله الخمينى شخصياً. وعقب عزل البرلمان لبنى صدر من منصب الرئيس وإقرار آية الله الخمينى لهذا القرار، قرر رجوى تصعيد المواجهة مع النظام عبر تظاهرات الشارع، فى وقت كان النظام والحزب الجمهورى الإسلامى قد قررا مضاعفة التصعيد أيضاً من جانبهم ومن خلال أدواتهم ممثلة فى مختلف الميليشيات مثل "حزب الله" و"الباسيج مستضعفين"، وانتهى التصعيد المتبادل بمواجهات يونيو ١٩٨١ والتي أدت بحسب مصادر محايدة إلى عشرات القتلى من أنصار المنظمة واعتقال ثلاثة آلاف، بينما قالت مصادر المنظمة، ورجوى شخصياً، أن المئات من أنصارهم "استشهدوا" فى هذه المواجهات بينما اعتقل أكثر من عشرة آلاف من كوادرهم. ولكن المحصلة النهائية كانت إعلان النظام الإيرانى حظر منظمة "مجاهدين خلق إيران"،

ومن ثم إعلان المنظمة تحولها إلى العمل السرى تحت الأرض داخل إيران وأيضاً إلى المنفى فى الخارج، خاصة هروب قيادتها ممثلة فى رجوى شخصياً إلى فرنسا بصحبة بنى صدر، كما ذكرنا فى الفصل السابق من هذا الكتاب.

ومنذ ذلك التاريخ، بدأت مرحلة جديدة من تاريخ المنظمة والتاريخ السياسى لمسعود رجوى شخصياً شملت عدة تطورات نذكر بعضها هنا، كانت بدايتها تشكيل المجلس الوطنى للمقاومة مع قوى سياسية أخرى، خاصة الحزب الديمقراطى الكردستانى والجبهة الوطنية الديمقراطية بزعامة "هدايت متين دفترى" حفيد الدكتور محمد مصدق وبنى صدر نفسه ومنظمة "فدائيين خلق إيران" (الأقلية) الماركسية اللينينية المنشقة عن منظمة "فدائيين خلق إيران" الأصلية، فى باريس، بهدف إقامة الجمهورية الإيرانية الإسلامية الديمقراطية، ولكن بمرور الوقت خرجت كافة القوى الأخرى تقريباً من المجلس بسبب خلافات مع "مجاهدين خلق"، وانتهى الأمر بالمجلس كمجرد واجهة سياسية جبهوية تحتوى بداخلها أساساً "مجاهدى خلق" وتنظيمات فئوية أخرى مرتبطة بها.

وفيما يتصل بالتطور الثانى، فهو أن خروج قيادات منظمة "مجاهدين خلق" من إيران ارتبط بانتقالها للعمل السرى داخل إيران، وعودتها إلى استراتيجية حرب العصابات التى كانت تتبعها وتجيدها قبل انتصار الثورة فى فبراير ١٩٧٩، ولكن هذه المرة لممارستها ضد نظام الخمينى وليس نظام الشاه. وكانت النتائج الأولى لاتباع هذه الاستراتيجية "مبهرة" من جهة "مجاهدى خلق"، ولكنها "مروعة" من جهة النظام الإيرانى. ومن ضمن هذه العمليات الكثيرة والمتنوعة، خاصة فى الشهور الأولى عقب تحول المنظمة إلى المنفى والعمل السرى، فقد أدى انفجاران ضخمان نتيجة عمليتين نوعيتين لعناصر من المنظمة فى يونيو وأغسطس ١٩٨١ إلى مصرع كل من سكرتير عام الحزب الجمهورى الإسلامى حسن بهشتى ورئيس الجمهورية الثانى للجمهورية الإسلامية محمد على رجائى ورئيس وزرائه محمد جواد باهونار، بل أصيب فى أحد هذه الانفجارات آية الله سيد على خامنئى، الرئيس الثالث للجمهورية الإسلامية وخليفة الخمينى فى موقع المرشد حتى لحظتنا الراهنة.

وإن كانت هذه العمليات اتسمت بالفاعلية في شهورها الأولى، فقد تراجعت نتائجها بمرور الوقت بسبب حملة التطهير الواسعة التي شنتها السلطات الإيرانية وشملت قيادات وكوادر وأنصار المنظمة الباقين داخل إيران، سواء معلنين أو متخفين، ولم تكن هذه المهمة يسيرة على الإطلاق، فقد ذكرت مصادر صحفية وقتها أن تداخل عناصر "مجاهدين خلق" مع الحزب الجمهوري الإسلامي كانت متشابكة إلى درجة أن أحد هذه المصادر ذكر أن داخل كل بيت لكل قيادي في الحزب الجمهوري الإسلامي كان يوجد عضو أو أكثر من أعضاء منظمة "مجاهدين خلق إيران" ضمن أهل بيت هذا القيادي بالحزب الجمهوري الإسلامي. إلا أنه بمرور الوقت بدت حملة التطهير هذه ناجحة ومعها استئصال كوادر وأعضاء المنظمة بداخل إيران، وذلك مصحوباً بحملة قمع غير مسبوقه لكافة المتعاطفين مع المنظمة داخل إيران.

ولكن على الجانب الآخر، كان العامل الذي ساعد على التقليل من أهمية استراتيجية حرب العصابات من جانب "مجاهدين خلق إيران" واحتوائها وتحجيمها هو أن

عمليات المنظمة تلك ساعدت بمرور الوقت في التقليل من مصداقية المنظمة أمام الشعب الإيراني، وبالمقابل منح المصداقية لاتهامات النظام لها بأنها منظمة إرهابية، وهو الأمر الذي كان له أثر سلبي بعيد المدى على سمعتها المنظمة وزعيمها داخل إيران وخارجها. واستمرت عمليات المنظمة بعد ذلك داخل إيران على فترات متباعدة، وتم اتهام المنظمة باستهداف مؤسسات منشآت نووية وعلماء نوويين إيرانيين وتسريب معلومات حول البرنامج النووي الإيراني للدول المعادية لإيران، خاصة إسرائيل والولايات المتحدة، مما سمح للنظام الإيراني باتهام المنظمة بالعمالة لأعداء إيران. كما نسبت للمنظمة عمليات ضد النظام الإيراني ورموزه ومنشآته خارج إيران، وإن كانت المنظمة قد سعت في الحالتين، خاصة في السنوات الأخيرة، إلى نفي مسئوليتها عن تلك الأعمال في محاولة لنفي تهمة الإرهاب عن نفسها والسعى لإزالة اسمها من قوائم المنظمات الإرهابية في الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية وإعادة كسب أرضية على الصعيد الدولي، وهو أمر نجحت المنظمة في تحقيقه مع أعضاء الكونجرس

الأمريكي وأعضاء البرلمان الأوروبي وعدد من البرلمانات الوطنية في بعض الدول الأوروبية مثل المملكة المتحدة.

أما التطور الثالث فقد تمثل في نقلة نوعية مرزجت بين الجانب الشخصي لرجوى وبين التأثير في أيديولوجية ومستقبل المنظمة، وهو ما بدا غريباً وغامضاً في بدايته والتي تمثلت في قيام أحد كبار معاوني رجوى بطلاق زوجته، بعدما أشيع عن إعجاب مسعود رجوى بها وطلبه من معاونه القيام بطلاقها، أو حتى الضغط عليه لهذا الغرض، بل ذهب البعض إلى القول بأن رجوى قام بتطليقها منه، ثم تم الإعلان عن زواج رجوى منها واكتسبت اسم "مريم رجوى". وبدا الأمر في شكل فضيحة تضر بسمعة المنظمة وزعيمها وموقفها من قضايا المرأة، وهي التي كانت في الماضي تفخر بمواقفها التقدمية تجاه المرأة ومطالبها مقارنة ببقية القوى والتيارات الإسلامية في إيران في ذلك الوقت.

ولكن سرعان ما حاول رجوى إعادة توجيه الأمر في اتجاه معاكس، فأعلن أن القيادة للمنظمة أصبحت ثنائية ومشتركة بينه وبين زوجته الجديدة مريم (علماً بأن زوجته

الأولى كانت قد استشهدت في عملية للمنظمة ضد النظام البهلوي، حيث كانت عضواً بالمنظمة أيضاً، وذلك قبل انتصار ثورة ١٩٧٩)، واستشهد بأن المنظمة كانت لها مواقفها المتميزة إزاء المرأة منذ نشأتها، حيث كانوا يشيرون إلى "الحجاب" باعتباره حجاب يحقق الكرامة الإنسانية للمرأة وليس علامة على خضوع المرأة، ولهذا السبب، اختلف شكل "الحجاب" الخاص بعضوات المنظمة مقارنة بـ "الشادور" التقليدي للنساء المتدينات التقليديات في إيران. وفي مرحلة لاحقة، أعلن رجوى ترك زعامة المجلس الوطني للمقاومة لزوجته "مريم"، وبقائه هو زعيماً لمنظمة "مجاهدين خلق إيران"، بل وتم انتخابها، بواسطة أعضاء المنظمة، لرئاسة "الجمهورية الإسلامية الإيرانية الديمقراطية".

كذلك بمرور الوقت، صارت نسبة النساء في المناصب القيادية في كافة هياكل المنظمة تتزايد بحيث فاقت الـ ٥٠٪. كذلك بدأ إدخال عضوات المنظمة لاحقاً في جيش التحرير الوطني الإيراني التابع للمجلس الوطني للمقاومة والذي كان هدفه المفترض لدى نشأته هو "تحرير" إيران من نظام

الخميني وإقامة الجمهورية الإيرانية الديمقراطية الإسلامية
في الداخل الإيراني.

أما التطور الرابع الذي لحق بمنظمة "مجاهدين خلق
إيران" منذ خروجها إلى المنفى فكان انتقال غالبية قيادات
وكوادر المنظمة، بالإضافة إلى عناصرها المدربة عسكرياً من
فرنسا إلى العراق في عام ١٩٨٦، وذلك بعد حوالي ثلاث
سنوات من اتفاقية السلام التي وقعها المجلس الإيراني
للمقاومة مع النظام العراقي لصدام حسين، وبعد شعور
رجوى أن بؤادر صفقة لاحت في الأفق بين النظام الإيراني
والحكومة الفرنسية قد يكون التضييق على مجاهدين خلق
أحد أوراقها من جانب فرنسا مقابل أوراق تقدمها إيران.
وقد استمر بقاء مريم رجوى والآلة الإعلامية للمنظمة في
فرنسا بعد ذلك، بالرغم من تعرضهم لأكثر من حملة تضييق
بل واعتقالات من جانب السلطات الفرنسية على مدى
السنوات التالية.

وكان للانتقال إلى العراق إيجابياته وسلبياته بالنسبة
للمنظمة. فعلى جانب السلبيات، لا شك أن انتقال قيادات

وكوادر المنظمة إلى العراق وتحت حماية النظام العراقي الذي كان في حالة حرب في ذلك الوقت مع إيران، وأخذاً في الاعتبار أيضاً المراتب التاريخية المتراكمة بين إيران والعراق، كان له أثر شديد السلبي على شعبية المنظمة بين صفوف الشعب الإيراني على المدين القصير والبعيد، وهو ضرر لم تفلح جهود المنظمة في إصلاحه عقب ذلك، بالرغم من أن رجوى أعلن وقتها أن هذا الانتقال لم يتم سوى بعد انسحاب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية بحلول هذا الوقت وإعلان العراق استعداده وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب مع إيران، بينما استمر النظام الإيراني هو الذي يرفض إنهاء الحرب حتى اضطر لذلك عام ١٩٨٨.

وعلى الجانب السلبي أيضاً، فقد أدى هذا التوجه للعراق إلى ربط مصير المنظمة وقياداتها بمصير النظام العراقي، فعلى سبيل المثال، في خلال حملة النظام العراقي ضد أكراد العراق، تعرضت منظمة "مجاهدين خلق" بأنها شاركت عبر عناصرها المسلحة من معسكر "أشرف" التابع لها داخل الأراضي العراقية (وهو المسمى على اسم زوجة مسعود

رجوى الأولى) فى الحملة ضد الأكراد، بالرغم من سابق انحياز المنظمة إلى مطالبة أكراد إيران بالحكم الذاتى فى إيران، خلال فترة تحالف المنظمة مع الحزب الديمقراطى الكردستانى الإيرانى. وبناء على ذلك، كان من الطبيعى أن تعاني المنظمة أشد المعاناة بعد الغزو الأمريكى للعراق وإسقاط نظام الرئيس الراحل صدام حسين فى عام ٢٠٠٣، بالرغم من سعيها لنفى تهمة العمل لحساب نظام صدام حسين وتنفيذ توجيهاته.

ولكن الملفت أن القوات الأمريكية قامت بتجميع عناصر المنظمة فى أحد المعسكرات وحظرت عليهم القيام بأى عمل عسكرى ولكنها رفضت توجيهات داخل الحكومة العراقية لتسليم عناصر المنظمة للسلطات الإيرانية فى إطار التقارب بين حكام العراق الجدد، خاصة الأحزاب الشيعية، وبين إيران، ربما من منطلق عدم رغبة واشنطن فى إعطاء أى ورقة لإيران أو للاحتفاظ بعناصر "مجاهدين خلق" لاستخدامهم كورقة فى مرحلة مقبلة، وذلك بالرغم من أن الإدارة الأمريكية كانت قد أعلنت قبل ذلك بسنوات إدراج

منظمة "مجاهدين خلق إيران" ضمن قائمة المنظمات الإرهابية، رغم ضغوط الكثيرين من أعضاء الكونجرس الأمريكي لرفع اسم المنظمة من هذه القائمة. واستمرت تلك الحماية الأمريكية الفعلية حتى عام ٢٠٠٩ عندما أعلنت الولايات المتحدة تسليم مسئولية معسكر "أشرف" التابع لمنظمة "مجاهدين خلق إيران" للقوات العراقية، ومنذ ذلك التاريخ شكت المنظمة من عدة حملات علي معسكرها بواسطة القوات العراقية وطالبت بحماية دولية لعناصرها في المعسكر وداخل العراق والتي تقدر بالآلاف.

وعلى الجانب الإيجابي، وفر الانتقال إلى العراق للمنظمة فرصة التواجد على الحدود مباشرة مع إيران، في وقت تراجعت فيه قدرة عناصر المنظمة داخل إيران على توجيه ضربات مؤثرة ضد النظام الإيراني ومصالحه. وبالتالي، وفر هذا التواجد في العراق الفرصة لإنشاء وتنظيم صفوف "جيش التحرير الوطني الإيراني" وأتاح فرصة تدريبه في المواقع التي خصصها النظام العراقي لإقامة المنظمة وأعضائها، والتي تضمنت سجوناً قيل أن المنظمة احتجزت

بها أعضاؤها الذين رغبوا في الانشقاق عنها وهو أمر أثار حفيظة بعض منظمات حقوق الإنسان الدولية عليها، بالرغم من إصرار رجوى على نفى قيام المنظمة به. ولكن الثابت أن العراق وفر أيضاً التسليح لجيش التحرير الوطنى الإيرانى التابع للمنظمة، بما فى ذلك الأسلحة الثقيلة.

وعقب وقف إطلاق النار بين العراق وإيران فى ١٩٨٨ وفرت القوات العراقية التغطية المدفعية لوححدات من جيش التحرير الوطنى الإيرانى للدخول للأراضى الإيرانية والسيطرة على بعض المناطق عبر الحدود لبعض الوقت فى استعراض للقوة. وبعد ذلك التاريخ، نجحت المنظمة أيضاً فى تسريب عناصر منها عبر الحدود العراقية الإيرانية للقيام بعمليات نوعية ضد القوات الإيرانية ومصالح حيوية إيرانية داخل الأراضى الإيرانية. ولكن هذه الميزة بالطبع انتهت بسقوط نظام الرئيس السابق صدام حسين فى عام ٢٠٠٢ .

أما التطور الخامس الذى لحق بمنظمة "مجاهدين خلق إيران" بعد خروجها من إيران للمنفى وتحولها للعمل السرى فى الداخل عام ١٩٨١، وهو التطور الأخير الذى سنعرض له

فى هذا الفصل وهذا الكتاب، فهو الخاص بالتحويلات الأيدىولوجية التى مرت بها. وقد سبق الإشارة إلى ما أدخلته المنظمة من تطور فى موقفها إزاء قضايا المرأة بعد زواج زعيم المنظمة مسعود رجوى بزوجه مريم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدخلت المنظمة العديد من المراجعات الفكرية على مواقفها إزاء الموضوعات المختلفة.

وهذه التحويلات لم تأت بشكل مفاجئ أو بعد الخروج من إيران مباشرة، فأول برنامج أعلنته المنظمة عام ١٩٨٢ من باريس تشابه إلى درجة كبيرة، دون أن يتماثل مع، برنامجها خلال وجودها فى إيران وعقب انتصار الثورة فى فبراير ١٩٧٩، خاصة فى الجانب الاقتصادى والاجتماعى، حيث استمرت تدعو إلى تأميم الأنشطة الاقتصادية الكبرى والتجارة الخارجية، ولكنها بالمقابل أكدت دعمها للملكية الخاصة الصغيرة المنتجة وغير المستغلة. وعلى الصعيد السياسى أكدت دعمها لإقامة نظام ديمقراطى تعددى بعد إسقاط نظام الشاه، ولكنها اشترطت ألا تكون القوى التى تتمتع بحق المشاركة فى هذا النظام الجديد كانت جزءاً من

نظام الشاه أو من نظام الخميني، وهو ما لم يكن بعيداً عن دعوتها السابقة إلى "ديمقراطية ثورية"، إلا أن الجديد هو الدعوة ليس فقط لاستبعاد أنصار الشاه من النظام السياسي القادم في إيران، بل أيضاً الدعوة لاستبعاد أنصار الخميني من هذا النظام.

ولكن التحولات تعاقبت، ومنها الحديث عن أن المنظمة تدعو إلى تبني مفهوم معاصر وتحديثي وديمقراطي للفكر الإسلامي بدلاً من دعوتها في السابق إلى أنها تحمل راية الفكر الإسلامي التقدمي أو تمثل خيار اليسار الإسلامي. ونستطيع أن نرجع هذه المراجعات والتحولات الفكرية لدى المنظمة إلى عدد من العوامل، منها قاعدة التأييد الخارجية للمنظمة التي تحولت بمرور الوقت إلى الغرب سعياً للدعم، خاصة في ظل انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية في شرق ووسط أوروبا منذ منتصف عقد الثمانينيات وحتى مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين. كما أن المنظمة أدركت أن الأقرب للحصول على الدعم الخارجي هو تبني دعوة الديمقراطية السياسية التعددية وحقوق الإنسان مقابل

الهجوم على انتهاكات النظام الإيراني لتلك الحقوق، وما
تطلبه ذلك التحول أيضاً من حديث عن ضمانات للاستثمارات
الأجنبية بدلاً من الحديث عن التأميم. وعلى صعيد تحالفات
المنظمة مع قوى المعارضة الإيرانية فقد تغيرت تلك الدائرة
أيضاً تدريجياً لتبتعد عن غالبية القوى اليسارية، سواء في
الداخل أو الخارج. وأخيراً على صعيد الداخل الإيراني، فإن
العديد من الدراسات أوضحت أن التأييد للمنظمة تحرك نحو
فئات اجتماعية من الفئات العليا من الطبقة الوسطى في المدن
ومن المتلقين تعليماً حديثاً أو المتأثرين بالثقافة الغربية، وليس
الفئات الدنيا والوسطى من الطبقة الوسطى كما كان الحال
في السابق. وكل ذلك يبرر بدرجة كبيرة تحولات الفكر
والسياسة التي مرت بها منظمة "مجاهدين خلق إيران"
وزعيمها مسعود رجوي.

الخاتمة

كانت الثورة الإيرانية لعام ١٩٧٩ وستظل علامة فارقة، ليس فقط في تاريخ إيران، أو حتى العالم الإسلامي، بل في تاريخ العالم بأسره، خاصة في تاريخها المعاصر وقرنها العشرين بعد الميلاد، وستظل نتائجها وانعكاساتها وتأثيراتها معنا لعقود قادمة على أقل تقدير، إن لم يكن لقرون. وقد حاولنا في الفصول الخمسة السابقة من هذا الكتاب استعراض بعض أوجه هذه الثورة، خاصة في مراحل انطلاقها ومسيرة نضالها وخطوات انتصارها ومعالج بناء الدولة الجديدة والنظام الوليد، ولكن ربما من منظور مختلف عن المعتاد، أي عبر عرض وتحليل وتقييم أدوار وأفكار ومسيرة شخصيات ساهمت في مرحلة أو أخرى أو أكثر من مرحلة من مراحل الثورة المشار إليها، ومن خلال هذه الشخصيات الاقتراب من أحداث الثورة ذاتها وفاعلياتها وبواعثها ودوافعها وإفرازاتها عبر منهج متميز، وبما يلقي الضوء ليس فقط على

الشخصيات الخمسة المذكورة في هذا الكتاب، والتي لم تنل، من وجهة نظرنا المتواضعة، حقها من التناول والمعالجة، بل على تفاعلها الذاتى والموضوعى مع مسار الأحداث والبيئات المحيطة بهم بثوابتها ومتغيراتها، وأيضاً تفاعل هذه الشخصيات مع شخصيات أخرى لعبت أدوارها، إن سلباً أو إيجاباً، وبدون أحكام مسبقة، فى مسيرة الثورة الإيرانية، والبعض من هذه الشخصيات الأخرى حظى بالاهتمام على مدار الأيام، والبعض الآخر أيضاً لم ينل حظه من الاهتمام والتناول والتغطية والمعالجة، ونأمل أن تتاح لنا فرصة تناولها فى مرة أو مرات قادمة إن شاء الله.

وبالرغم من إقرارنا بخصوصية كل ثورة وضرورة التحفظ عند إطلاق أى تعميمات أو إسقاط أوضاع حالة على حالة أخرى، فإنه لا جدال فى أن هناك الكثير من الأمور المتماثلة أو المتشابهة والحد الأدنى المشترك بين الثورات بشكل عام، وتؤكد لها حالة الثورة الإيرانية كما تناولناها فى هذا الكتاب عبر العرض الذى قمنا به لخمس شخصيات لعبت أدواراً بارزة فى خضم أحداث وفعاليات الثورة الإيرانية التى

حققت انتصارها فى العاشر من فبراير ١٩٧٩ . ونزعم هنا أن هناك العديد من الخبرات المستقاة والدروس المستفادة مما قدمناه فى هذا الكتاب من منطلق الدراسة المقارنة للثورات، من حيث المقاربات أو المفارقات على حد سواء. وتزداد أهمية هذه الخبرات والدروس المستفادة فى ضوء مرور العديد من الدول العربية، منذ اندلاع ثورة تونس فى ديسمبر ٢٠١٠، وثورة ٢٥ يناير التى تلتها فى مصر فى مطلع عام ٢٠١١، بمرحلة الربيع العربى التى تضمنت ثورات وانتفاضات وحركة احتجاجات شعبية واسعة وحركات إصلاح ومراجعة وتحديث وتغيير فى النظم السياسية وطبيعتها وتركيباتها بل وفلسفة وجودها وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى بعض هذه البلدان العربية.

والأمر الأول يتصل بما كشفتته الدراسة التى تضمنتها هذا الكتاب عن الشخصيات الخمسة المذكورة من أنه لا يوجد تيار واحد يحتكر صنع أو تخطيط الثورة أو قيادتها وتسيير مسارها واستمرارها حتى تحقق التغيير المطلوب شعبياً فى النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى الموجود

عبر الإطاحة بالنظام القديم، وحده بمعزل عن التيارات الأخرى صاحبة المصلحة المشتركة في تدبير الثورة واندلاعها واستمرارها وانتصارها. فأمر إطلاق الثورات، خاصة الكبرى منها ومن ضمنها بالتأكيد الثورة الإيرانية التي انتصرت في عام ١٩٧٩، لا يقوى تيار بمفرده على القيام به لأنه أكبر من قدرات وإمكانات أى تيار مهما تعاظمت قوته أو شعبيته أو تجذرت أيديولوجيته وانتشرت، وذلك نظراً لأن الثورات تحتاج بطبيعتها وضرورتها إلى ائتلاف شعبى واسع وعريض حتى تستحق تسمية ثورة ولا تشكل مجرد انتفاضة منعزلة أو حدث فردى أو وضع انقلابى أو حالة منفصلة تحدث لمرة واحدة فقط أو تحدها قيود الزمان (أى لفترة قصيرة) أو المكان (أى تندلع فى جزء أو أجزاء محدودة من أراضى إقليم الدولة). وما تؤكد الدراسات الخاصة بالحالة الإيرانية فى هذا المجال يتوافق أيضاً، ومن منظور مقارن، مع ما أظهرته دراسات أخرى مماثلة أو متشابهة مع هذه الدراسات مما تناول ثورات أخرى فى بلدان وأقاليم أخرى من العالم، خاصة ما يمكن تسميته بالثورات الكبرى فى

تاريخ الإنسانية، وتاريخها الحديث والمعاصر على وجه الخصوص.

أما الأمر الثانى فهو أن الثورات تاكل أبنائها. وتبين الفصول الخمسة التى يتضمنها هذا الكتاب هذه الحقيقة بما لا يدع مجالاً للشك. فيصدق هذا على حالة الثورة الإيرانية، تماماً كما حدث فى حالات ثورات سابقة فى مناطق أخرى من العالم مثل الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩، والثورة البلشفية فى روسيا لعام ١٩١٧، والثورة الشيوعية فى الصين لعام ١٩٤٩، والثورة المصرية فى يوليو ١٩٥٢، وغيرها أمثلة عديدة عبر العالم وعلى مدار أزمنة متوالية. فالثورة الإيرانية، مثلها مثل تلك الثورات الأخرى، التى بدأت ائتلافاً واسعاً عريضاً من قوى وشخصيات من مختلف أطياف العمل السياسى، سرعان ما بدأت رويداً رويداً فى التضحية بتلك الشخصيات واحداً بعد الآخر ودائماً تحت شعارات براءة تتصل بمبرر أو عنر يبدو مشروعاً بمنطق الثورة والثوار، مثل الحفاظ على نقاء الثورة وطهارة الثوار والعمل من أجل تحقيق أهداف الثورة ولهذا الغرض اتهام البعض بالتخاذل أو

حتى خيانة أهداف الثورة أو على أفضل تقدير عدم القدرة على استكمال مهامها. ورأينا هذا جلياً في الفصلين الأول المتعلق بأول رئيس وزراء لإيران بعد انتصار الثورة المهندس محمد مهدي بازرجان، والرابع المخصص للدكتور أبو الحسن بنى صدر أول رئيس للجمهورية الإيرانية الإسلامية، من هذا الكتاب.

أما الأمر الثالث فهو أن الثورات دائماً ما تنتهى بفصيل واحد يسيطر سيطرته على السلطة فى فترة ما بعد انتصار الثورة، ففي المرحلة الأولى يتم اللجوء إلى خيارات حكومات التوافق الوطنى أو الجبهة الوطنية العريضة التى تعكس روح الإجماع الذى ميز مرحلة الثورة ذاتها من اشتراك مختلف القوى السياسية والفكرية والاجتماعية فيها وتعلن كافة القوى سعيها للحفاظ على الطابع الوطنى والجماعى العام للثورة، ولكن سرعان ما يتم تدريجياً التحول عن هذه المرحلة ونحو إقصاء الفصائل المشاركة فى الثورة واحداً تلو الآخر، ومن ثم انفراد فصيل واحد فى نهاية الأمر بالسلطة وبصياغة أسس وشكل وأهداف النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى

والثقافى الذى ينتج فى نهاية المطاف عن الثورة وينسب إليها، وكذلك شكل وطبيعة ووظيفة ودور المؤسسات التى تنشأ عن الثورة. وقد أظهرت مختلف فصول هذا الكتاب كيف حدث هذا فى سياق الثورة الإيرانية.

أما الأمر الرابع فهو أن كافة الثورات تشهد فى أعقاب انتصارها مباشرة ما يمكن أن نطلق عليه "ربيع الثورة أى فترة بطبيعتها تزدهر فيها الحريات، سواء حرية التعبير أو حرية الإبداع الأدبى والفنى أو حرية التنظيم أو حرية الإعلام أو حرية التظاهر، وتصبح ممارسة هذه الحريات بلا سقف أو حدود وتسمح لكافة أطراف المجتمع اياً كانت درجة تواجدهم أو حجم تمثيلهم فى المجتمع أو تطرفهم فى هذا الاتجاه أو ذاك بممارسة هذه الحريات، ولا يبدو فى الأفق عادة نهاية لهذا "الربيع". إلا أنه فى واقع الأمر فإن هذه النهاية تأتى، إما بشكل سريع وغير متوقع وعبر إجراءات تقييدية من جانب السلطات الجديدة، أو بشكل تدريجى وعلى فترة ممتدة زمنياً وأيضاً بسبب سياسات مبرمجة متصاعدة من جانب السلطات الجديدة أو حتى بمبادرة ومطالبة من بعض من

قطاعات الشعب ذاته وبعض قواه الفكرية والسياسية الفاعلة
التي تضيق ذرعاً مما تراه نتائج تفرزها هذه الحالة الثورية
المستمرة والسماوات المفتوحة المتاحة لممارسة هذه الحريات
على حالة استقرار الدولة أو على توافر الأمن بها أو على
أوضاعها الاقتصادية أو حتى على الأمن القومي للدولة
ومصالحها الوطنية العليا.

المحتويات

الإهداء ٢

المقدمة ٥

الشخصية الأولى:

بازرجان ... عن ضرورة انسجام الفكر والسياسة..... ٢٢

الشخصية الثانية:

شريعتى ... "الشمعة التى أضاعت الطريق"..... ٥٩

الشخصية الثالثة:

طلقانى والتحذير من الاستبداد الذى يرتدى عباءة الدين. ٩. ١٠

الشخصية الرابعة:

بنى صدر ... من المعارضة للحكم وبالعكس..... ١٥٩

الشخصية الخامسة:

رجوى ... "مجاهد الشعب"..... ١٩٥

الخاتمة..... ٢٥٣

نبذة عن المؤلف

الدكتور وليد محمود عبد الباقير هو من أحد أبرز الخبراء المصريين والعرب المعنيين والمتخصصين في الشأن الإيراني وفي شأن الحركات الدينية، والإسلامية منها على وجه الخصوص، وقد حصل على البكالوريوس والماجستير في العلوم السياسية من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، كما حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة. وحصل على دبلوم العلاقات الدولية من معهد الدراسات الدولية بجنيف، ثم حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة جنيف. كما أنه رأس جمعية المصريين في سويسرا ما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٩ وأصدر ورأس تحرير دوريتها الفصلية "شروق". كذلك شارك بأوراق في العديد من المؤتمرات السياسية والاقتصادية والعلمية والأكاديمية التي نظمتها جامعة الأمم المتحدة بطوكيو والاتحاد الأوروبي

ومنظمة المؤتمر الإسلامى ووزارات خارجية اليابان والبحرين
وكندا والجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط والجمعية
الأوروبية لدراسات الشرق الأوسط والجمعية الفرنسية
لدراسات العربية والإسلامية والجمعية الأمريكية لدراسات
الشرق الأوسط والجمعية السويسرية لدراسات الشرق
الأوسط والحضارة الإسلامية ومعهد الدراسات الأوروبية
بجنيف ومنتدى التفاعل العربى الأوروبى بنيقوسيا
والأكاديمية المتوسطية للدراسات الدبلوماسية بمالطة وغيرها.
كذلك حاضر فى الكثير من جامعات مصر وسويسرا
والولايات المتحدة الأمريكية واليابان مثل جامعتى القاهرة
وحلوان وجامعتى جنيف ولوزان وجامعات بوسطن ومرييلاند
والجامعة الأمريكية بواشنطن وجامعات ميجى وطوكيو وأكيتا
الدولية وسوكا وكومازاوا باليابان، كما قام بالتدريس فى
قسم العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. وللمؤلف،
بالإضافة إلى الكتب المذكورة فيما بعد أكثر من ٤٠٠ دراسة
ومقال منشورة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية فى
مجالات سياسات الشرق الأوسط والعلاقات الدولية والقانون

الدولى والعلاقة بين الدين والسياسة وحوار الحضارات والاقتصاد السياسى وغير ذلك. والمؤلف عضو فى المجلس المصرى للشئون الخارجية وفى اتحاد كتاب مصر وفى هيئة مستشارى مجلة "ما بعد" التى تصدرها جمعية العاملين المصريين السابقين فى الأمم المتحدة، كما شغل عضوية لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة ومجلس مستشارى مجلة "الدبلوماسية" التى يصدرها النادى الدبلوماسى المصرى.

هذا الكتاب

تشهد إيران وشعبها والعالم الإسلامى والعالم بأسره هذه الأيام الذكرى ٣٣ لثورة فبراير ١٩٧٩ الإيرانية ذات الأثر الواسع على مجريات الأمور داخل إيران وفى محيطها الإقليمى والدولى. كما تتزامن الذكرى هذا العام مع ثورات الربيع العربى مما يطرح إمكانية المقارنة مع الحالة الإيرانية بأوجه الشبه والاختلاف، وكذلك بالاستفادة من تجربة الثورة الإيرانية من حيث أوجه الإخفاق من جهة وطبيعة النجاحات من جهة ثانية ومدى التحديات والفرص من جهة ثالثة.

ويتناول هذا الكتاب خمس شخصيات لم تنل حظها من العرض والمعالجة، خاصة فى وقتنا الراهن، بالرغم من أدوارها المؤثرة فكرياً وسياسياً فى مسيرة الثورة الإيرانية، سواء فى مرحلة إرهاباتها أو انطلاق شرارتها أو مسيرتها أو انتصارها أو مرحلة بناء الدولة الجديدة ومؤسساتها.

وحرص المؤلف، وهو الخبير وأحد أبرز المتخصصين منذ أكثر من ثلاثة عقود في الشأن الإيراني وفي شأن التيارات الدينية عموماً، والإسلامية منها خصوصاً، عبر الكتاب على الابتعاد عن الانسياق إلى أى تفسيرات ذاتية للشخصيات محل البحث أو مواقفها وسعى للتحلى بالموضوعية والمنهج العلمى.

وكان لكل من هذه الشخصيات إسهاماً، إن إيجاباً أو سلباً، فى حركة الأحداث وأنماط التفاعلات وطبيعة الفعاليات المرتبطة بجدليات الثورة الإيرانية مدأً وجزراً. وفى إطار هذا التناول للشخصيات وتأثيرها سيتم بالتأكيد تناول السياق الموضوعى لتطور الثورة ومعطياتها، بما يسهم فى طرح صورة شاملة ومتعددة الأبعاد لمستويات البحث وأصعدة الحركة، وبعيدة عن السطحية أو الانفعالية، تتضمن معلومات أساسية عن شخصيات إيرانية شاركت فى صناعة أحداث هامة أثرت على مسار الشعب الإيراني وثورته، خاصة من منظور المسائل المثارة فى هذا الكتاب والمنسوبة إلى الشخصيات محل الدراسة.

والكتاب فائدة التعريف بالشخصيات الواردة فيه، للأجيال الجديدة من النشء والشباب المصرى والعربى، الذين إما لا يعرفون شيئاً عن تلك الشخصيات ودورها، أو ما يعرفونه لا يرقى لأهمية هذه الشخصيات. ولا يزعم المؤلف تساوى هذه الشخصيات فى القيمة أو الدور، ولكن كلاً منها قدم ما يستحق عليه عرضاً وتحليلاً وتقييماً يتضمن التعريف بهذا الدور لجمهور القراء باللغة العربية.

رقم الإيداع

٢٠١٢/٣١١١

I.S.9.N

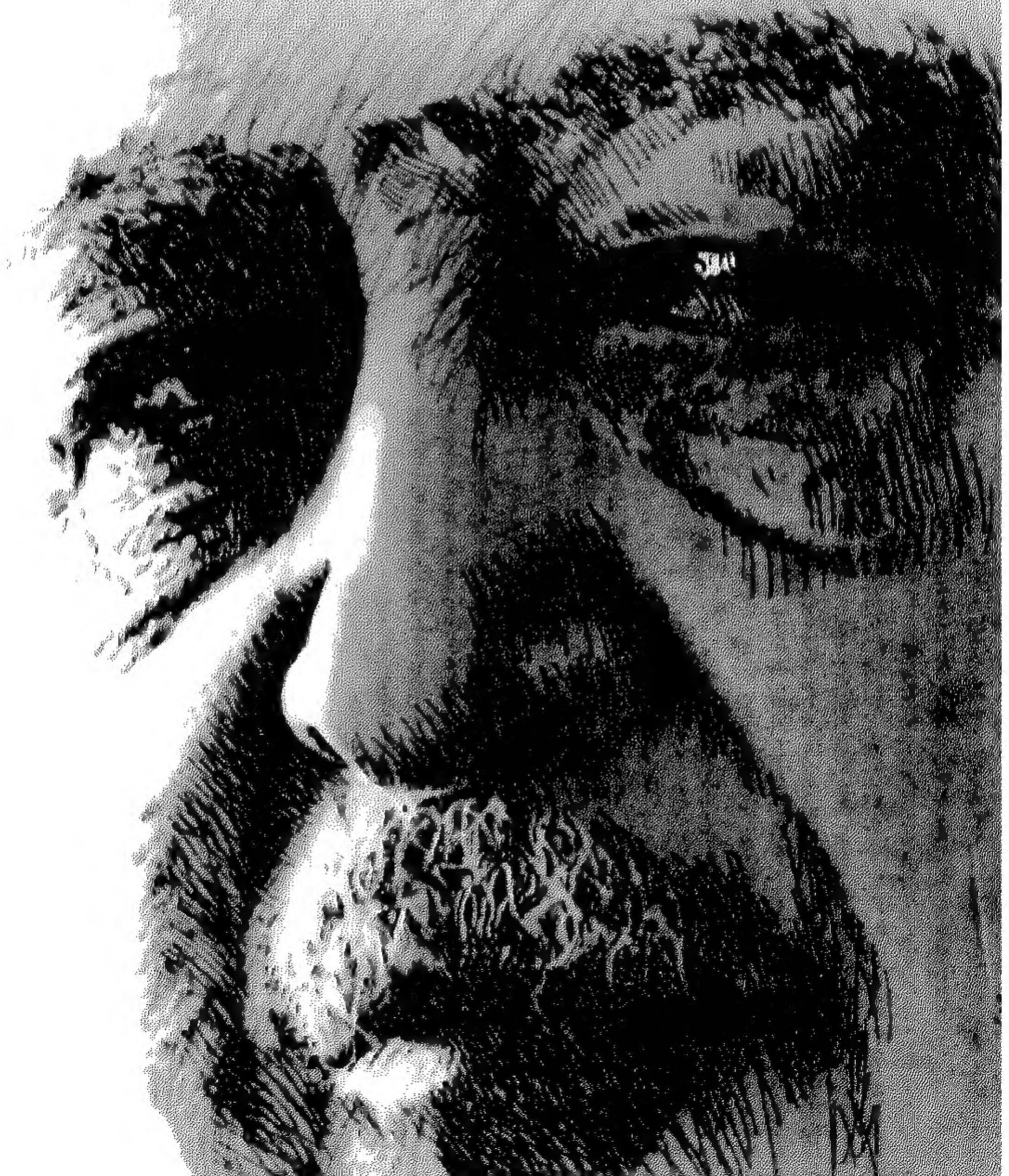
977-07-1526-3

رجائي عطية

حكيم الثقافة والقانون

ملف خاص

الملاحم



روايات مصرية للجيب

شلال متدفق من الروايات^{١٤}



Bibliotheca Alexandrina



1103707

أكثر الروايات بال
إثارة ، وأحفلها بالم

تذوق متعة
أحلى القصص ، وأ

المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع 10 ، 16 ش كامل صدقي الفجالة ،
4 ش الإسحاقى بمنشية البكري روكسى مصر الجديدة - القاهرة - ت : 26823792 - 25928202 - 22586197
فاكس - 202/25966650 ج.م.ع ، 4 ش بدوى محرم بك - الإسكندرية ت : 03/4970840 - 03/4970850